المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

إصلاحات ضد الثورة الجزائرية

بين 1954 و 1962:

مدينتا الجزائر وتقرت نموذجا

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

المركز الوطني للدراسات و البحث

في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

إصلاحات ضد الثورة الجزائرية بين 1956 و1962

مدينتا الجزائر وتقرت نموذجا

رئيس المشروع

أ. د./ أحمد رضوان شرف الدين

الأعضاء

- أ. مصطفى سعداوي
- أ. شفيقة بورنان
- أ. كلثوم ميدان
- أ. جميلة خالفي (الإسناد التوثيقي)

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

تصدير بقلم معالي الوزير

السيد الطيب زيتوني

إنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن أدبّج هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، ضمن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والتي تميّزت كسابقاتها بمادة علمية قيّمة ودراسات فكرية مفيدة وأبحاث رصينة ستساهم في إثراء المكتبة الوطنية، وتفتح آفاق أرحب في مسعى الإحاطة بالتاريخ الوطني.

إنّ مسألة كتابة التاريخ الوطني ستظل تحتل حيزا متزايدا من اهتمام الدولة، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخصّها ببرامج مختلفة وبتسخير كافة الإمكانيات والظروف لتوثيق المعارف التاريخية وتنويع أوعية نقلها ضمانا للتواصل بين الأجيال لصون وديعة الشهداء الأبرار وحفظ أمانتهم.

وفي هذا الإطار، ووعيًا بالأهمية الحيوية التي يكتسيها التاريخ في حياة الأمم والشعوب، باشرت وزارة المجاهدين بتعليمات سامية من فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، تشجيع الباحثين

والمؤرخين والأساتذة الجامعيين للقيام بدراسات وأبحاث حول تاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ومنها الدراسات التي تدخل ضمن إطار سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

وباعتبار أن كتابة تاريخنا الوطني يجب أن تكون مواكبة معنى ومبنى لنضالات الشعب الجزائري وتضحياته الجسام في سبيل الحرية والانعتاق، وهي مهمّة حسّاسة تنطوي على أبعاد استراتيجية وسيادية تهدف إلى تنقية الكتابات التاريخية من رواسب المدرسة الكولونيالية ومضامينها المشوهة، فكتابة التاريخ كما قال فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة "أمر جاد.. وذلك لأهميته فلابد أن تُتعهّدَ هذه الكتابة بما تستلزم من جدّ وخبرة علمية حتى يصبح لنا تاريخ لا غبار عليه، يضيء طريقنا نحو المستقبل، ويذكّرنا دائما بماضينا لكي نستخلص منه العبر والدروس فننتقي الصالح والمفيد".

إنّ نشر المعرفة التاريخية رسالة عظيمة وغاية نبيلة أنيطت بمؤسسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، رسالة تتطلب تظافر جهود الجميع من وصاية وإدارة المؤسسة وباحثين وأساتذة مختصين لبلوغ المرام وهي جهود في الحقيقة نراها تتعزّز وتتجسد من يوم لآخر من خلال إصدار هذه السلسلة

الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث التي تناولت في طياتها قضايا تاريخية عديدة تمّت معالجتها من طرف باحثين من مختلف جامعات الوطن يُشهد لهم بالكفاءة والتقيّد الصارم بالمنهجية العلمية التي حرصنا لأن تكون هي مرتكز هذه الأعمال لإفادة أجيالنا بالمعرفة التاريخية الحقيقية حول رصيد أمتّها ومآثر شعبها الذي زكّى تاريخه بتضحيات عظيمة في الأنفس والنفائس.

وبمناسبة صدور هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، لا يسعني إلاّ أن أثمن كلّ المبادرات والمجهودات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمرافقتنا في مواصلة إنجاز البحوث والدراسات حول تاريخنا الوطني، بما من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز بركائز هويتنا الوطنية وتحصينها، والشكر موصول إلى كل الباحثين والمؤرخين الذين ساهموا في هذه المشاريع وأثني على جهودهم الهادفة لتدوين وتوثيق إسهامات الشعب الجزائري عبر التاريخ وتدوين مورثنا التاريخي والثقافي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الجزائر وعزّتها وكرامتها.

وزير الـمجاهدين

الطيب زيتوني

تقديم بقلم مدير المركز

التاريخ هو الأمم و حضارتها والشعوب وثقافتها، وهو أيضا معرفة الماضي لتقويم الحاضر وبتقويم الحاضر نبني المستقبل.

بهذه الرؤى والمعنى السامي للتاريخ دأب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 منذ تأسيسه على إيلاء الأولوية الكاملة لمشروع الحفاظ على الذاكرة الوطنية ضمن استراتيجية متكاملة تعمل في آن واحد على استغلال الأوعية والوسائل التكنولوجية في عملية الحفاظ والتبليغ للذاكرة التاريخية وفي نفس الوقت استغلال المادة الخام والوثائق الأرشيفية كانت أو شهادات حيّة في تدوين التاريخ الوطني بمنهجية علمية أكاديمية لاسيما ما تعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير المظفرة.

في هذا السياق يتشرّف المركز الوطني بإصدار المجموعة الثانية من مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي كان له شرف تأطيرها والسهر على إنجازها.

وإذا كان المركز يصبو من خلال إصدار هذه السلسلة العلمية إثراء المكتبة التاريخية وبث الوعي الوطني بترسيخ قيم أول نوفمبر في

وجدان أبناء الوطن ليعتزوا بماضيهم المجيد، فإنه يسعى أيضا إلى تحفيز الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين وتدعيمهم من أجل سبر أغوار تاريخنا الوطني وإعادة صياغته بمنهجية علمية وموضوعية تتماشى والرؤى الفكرية الحديثة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى **معالي وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني** على رعايته الكريمة لهذا المشروع وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأساتذة الباحثين على ما قدموه من مجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا المشروع العلمي الوطني.

أ. جـمال الـديــن ميـعادي

مقدمة: حول خيارات عمل فرقة البحث

تهدف هذه المقدمة إلى إلقاء أكبر قدر ممكن من الضوء على مسار تفكيرنا كفرقة بحث خلال المرحلة التمهيدية. إن ذلك المسار هو الذي قادنا إلى إقرار عنوان الدراسة وإشكاليتها، وبنيتها، ولذا فإننا ننظر إليه كجزء أصيل من العمل المنجز.

نذكر بهذا الصدد أنه كان علينا أن نراعي، في البداية، الحقيقتين التاليتين:

- الأولى عامة، وهي كون هذه التجربة البحثية الجماعية جديدة إلى حد بعيد؛

- الثانية خاصة، وهي إقبالنا على الخوض في موضوع غير مقترح من قبلنا، من ناحية، وأقل ما يقال عنه أنه بعيد كل البعد عن المواضيع المطروقة عادة في جامعتنا، من ناحية أخرى.

لماذا الإقبال إذن ؟ وماذا انجر عنه ؟ وما هي الخيارات التي تبنتها الفرقة في نهاية المطاف ؟

هذه هي الأسئلة التي سنجيب عنها تباعا فيمايلي. سننظر في البداية في الموضوع المقيد رسميا، ثم سنستعرض تاريخ الدراسات ذات الصلة، قبل أن ننهي هذه المقدمة بطرح التوجهات الرئيسية التي أطرت عملنا.

الموضوع واشكاليته

يحتوي عنوان الموضوع 1، المقيد في الوثيقة الرسمية للمشاريع الوطنية للبحث (2008 – 2012)، مطلبا ينص على القيام بدراسة " قضايا المجتمع الجزائري" في المدن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " خلال الثورة ".

استنادا إلى العديد من المؤشرات، الموجودة في الوثيقة المذكورة، استنتجنا أن واضعيها كانوا يقصدون بعبارة "المجتمع الجزائري" مجموع السكان الأهالي دون الأوربيين، ويقصدون بعبارة " خلال الثورة " فترة حرب التحريرالجزائرية التي تقع بين عامي 1954 و1962. فقمنا بالتالي بتحويل عنوان الموضوع إلى السؤال التاريخي التالي : ما هي التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في المدن الجزائرية، بين عامي 1954 و1962، وأثرت على سكانها الأهالي ؟

أثناء مناقشة هذا السؤال الكبير والمركب، تبين لنا، بشكل عام، أنه كان لذلك الظرف الزمني، المتميز جدا من الناحية التاريخية، انعكاسات سريعة وعميقة، مباشرة وغير مباشرة، على المدن. وكانت تلك الانعكاسات ناتجة، قبل كل شيء، عن امتداد آثار العمليات الحربية من الأرياف إليها، من جهة، وعن قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بتنفيذ مجموعة من الاصلاحات، من جهة ثانية. فاستنتجنا أن الأساس النظري لإشكالية الموضوع المقترح رسميا يتمثل في جدلية " الإصلاح والثورة ". أما أساسها العملي، فهو، في حالة الجزائر تحديدا، "الإصلاح ضد الثورة "، لكون الإصلاحات المشار إليها كانت تهدف علنا إلى إعاقة الثورة الجزائرية. كما استنتجنا كذلك أن الغاية المنتظرة من معالجة هذه الإشكالية هي

وضع حصيلة لتلك الانعكاسات المتداخلة يتوقع منها أن تثري معرفتنا حول تاريخ الثورة الجزائرية عامة وانطلاق مرحلة الاستقلال على مستوى المدن خاصة.

وما إن توصلنا إلى هذه النتيجة حتى تكشفت لنا ضخامة المهمة الملقاة على من يقدم على الالتزام بأدائها، خصوصا بالنسبة لمن يفتقر للخبرة البحثية في تاريخ المدن، مثل حالنا. وكدنا نصرف النظر تماما عن الموضوع، إلا أن إشكاليته المغرية للغاية سكنت عقولنا وشكلت، في نهاية المطاف، الدافع النفسي لإذابة ترددنا ولخوض مغامرة كنا نشعر بكثرة مجاهلها، أول مجهل فيها الوجود من عدمه لدراسات سابقة حول هذا الموضوع. فانطلقنا من هذا التساؤل.

هل من دراسات سابقة؟

لقد سمح لنا الاطلاع على تاريخ الدراسات، ذات العلاقة بموضوع المدن في الفترة المعاصرة، بأن نخلص إلى أن نوع البحوث الذي كنا بصدد الخوض فيه، قد يكون جديدا تماما فيما يتعلق بتاريخ الجزائر بين 1954 و1962. وخلصنا كذلك إلى أن نسبة الجدة فيه تزداد بقوة إذا كان البحث منصبا على تطور المدن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالذات وكانت لغته هي اللغة العربية.

لقد اتضح لنا، في هذا المضمار، أن أقدم لقاء علمي حول موضوع المدينة (بصفة عامة) جرى تنظيمه بتونس، عام 1976، من أجل مناقشة إشكالية "المدينة والتنمية في المغرب العربي" (علاقة الريف بالمدينة على وجه الدقة) وأن

أعماله دارت باللغة الفرنسية. ومما يلاحظ على قائمة المشاركين في ذلك الجمع أنها لم تضم سوى ثلاثة مؤرخين بين مجموع المحاضرين الثمانية عشر، كان واحد منهم من تونس بينما كان الثاني من فرنسا والثالث من الولايات المتحدة الأمريكية [1].

وفي العام الموالي، أحصى دليل الرسائل والمذكرات الجامعية حول الجزائر حوالي ستين عنوانا على صلة بالمدن، كانت كلها تقريبا بأقلام جغرافيي العمران من ذوي اللغة الفرنسية أيضا. وكانت تلك الأبحاث تعالج مواضيع محددة بدقة، مثل الصناعة، مخططات التهيئة، السكن، الخ [2].

وفي 1984، نشر م. هـ. لعروق بحثا في اختصاص الجغرافية العمرانية باللغة العربية. واحتوت قائمة مراجعه عددا من العناوين بالعربية صادرة كلها في بلدان المشرق العربي [3].

1- Cf. Système urbain et développement au Maghreb. Travaux du séminaire international de Hamamet organisé par le « Social Science Research Concil » et le « Centre Culturel International de Hamamet », 22-30 Juin 1976, O.P.U., Alger, 1983.

2- Centre National des Etudes Historiques et Direction Centrale des Archives Nationales, Etudes et Recherches en Sciences Sociales, Répertoire des thèses et mémoires concernant l'Algérie, Alger, 1977, p.83.

3- محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 415.

وفي 1989، نشر ميشال مينادي كتابا بالفرنسية عن مصادر التوثيق بشأن الجزائر، اشتمل على فصل بعنوان "الحاض (الشرع – الاقتصاد – السياسة) ". غير أن القسم المخصص لفترة الاستقلال ضمن هذا الفصل يخلو تماما من أي إشارة إلى مراجع تخص تاريخ المدن الجزائرية بين 1954 و 1962 [1].

وفي كتاب " الملتقى المغاربي الأول " حول المصادر العربية لتاريخ الجزائر، الذي عقد بالجزائر يومي 28 و29 ديسمبر 1992، أورد د. عمار هلال فهرسا بعناوين المقالات حول تاريخ الجزائر، الصادرة بالعربية في جريدة الشعب بين 1962 و1991. وقد مكنتنا قراءة هذا الفهرس من إحصاء 15 عنوانا على صلة مباشرة بتاريخ المدن الجزائرية بين 1954 و1962، لكنها تدور حصرا حول التطور السياسي والعسكري لحرب التحرير الوطني وتتوزع كالتالي : واحد منها حول أول نوفمبر بقسنطينة و14 عنوانا حول مظاهرات 11 ديسمبر 1960 [2].

وكنا قد شرعنا في البحث عندما اطلعنا على كتاب "نصف قرن من البحث التاريخي بالجامعة الجزائرية، 1962-2012"، الصادر عن جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة عام 2013. وفي هذا الكتاب عثرنا على أربع عناوين لرسائل ماجستير

1- Michel MAYNADIES, Bibliographie algérienne. Répertoire des sources documentaires relatives à l'Algérie, O.P.U., 1989, p. 217.

2- وزارة التربية الوطنية، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، الملتقى المغاربي الأول. المصادر والمراجع العربية لتاريخ الجزائر 1830-1962. يومان دراسيان، الجزائر:28-29 ديسمبر 1992، ديوان المطبوعات الجزائرية (د ت)، ص 194- 226.

خاصة بالتاريخ المعاصر، وتشير- من قريب أو بعيد - إلى تطور الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي في مدن معينة أو في مدن ومناطقها إلى غاية 1954 - 1962 أو أثناء هذه الفترة، مباشرة [1].

وعليه، نعاود القول بأنه يمكن اعتبار المشروع المعرفي، المقيد في البرنامج الوطني للبحث والخاص بتاريخ المدن في الحقبة الاستعمارية المتأخرة، مشروعا بكرا، سواء من ناحية متطلباته التوثيقية والمنهجية أو من ناحية لغة عرض نتائجه. ولذا نعتبر، من جانبنا، البحث الذي نقدمه في هذا الإطار بحثا" تجريبيا"، بمعنى أنه تحتم علينا أن "نجرب" بأنفسنا عبور تلك الحدود المجهولة من خلال أداء دور نشط على مستوى حصر حقل البحث وأقسامه وانتقاء مصادره، الخ.

1- يتعلق الأمر بالرسائل التالية: سعيد طاعة، *المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها1946-1962*، جامعة وهران، 2004؛ سعاد يمينة شبوط، *منطقة سور الغزلان خلال الثورة التحريرية (1954-1962)*، جامعةالجزائر، 2006؛ توفيق صالحي، *المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية*، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009؛ عمار بوطبة، *المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919-1958)*، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010. أنظر علاوة عمارة، مولود عويمر وآخرون: نصف قرن من البحث التاريخي بالجامعة الجزائرية، 1962-2012، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية(9)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013، "التاريخ المعاصر"، ص 162- 236.

توجهاتنا المنهجية:

سعيا وراء الغاية المنتظرة من معالجة الإشكالية المشار إليها أعلاه، وعملا بملاحظة سابقة للباحثين، عبد القادر زغل وأمل رسام[1]، جرى الاتفاق بين أعضاء فرقة البحث على الاهتداء بمبدأ موجه أساسي هو: تفادي قدر الإمكان الفصل التعسفي بين مجرى التطورات الحاصلة في المدينة وتلك الحاصلة خارجها (الريف المجاور على الخصوص) وكذلك بين حقبة حرب التحرير الجزائرية والحقب التي سبقتها.

وقد انجر عن الالتزام بهذا المبدإ، بطبيعة الحال، واجب اتباع بعض القواعد التطبيقية، أهمها السعي إلى الربط بين ما كان يجري في القطاعات المعنية بالبحث – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بعضها ببعض، من جهة، وبينها وبين ما كان يجري في الميدان السياسي وفي ساحات الحرب الدائرة آنذاك، من جهة أخرى.

وأخيرا، قررنا على ضوء الآجال المحددة رسميا لإنهاء المشاريع أن نستثمر جهودنا على النحو التالي:

- تركيز البحث على مسألة رئيسية واحدة هي مسألة تبعات الاصلاحات الاستعمارية بين 1954 و1962 على الجزائريين؛

---

1 –V. Introduction, in Système urbain et développement au Maghreb, op.cit., p. 9.

- اختيار نموذجين من المدن الجزائرية حسب معايير بسيطة: واحدة كبرى وأخرى صغرى، واحدة مشهورة وأخرى أقل شهرة بكثير، واحدة في شمال الجزائر وأخرى في جنوبها للربط بين موضوعنا وبين الموضوع رقم 4 المتعلق بالصحراء؛

- أن يكون الاتجاه العام الذي أفضى إليه تطبيق تلك الاصلاحات هو اتجاه يتعمد التثمين في حالة والتبخيس في حالة أخرى.

وبناء على ما تقدم، وقع اختيارنا على مدينتي الجزائر وتقرت. لماذا هاتين المدينتين بالذات ؟

يكفي النطق باسميهما حتى ترتسم صورة يطبعها التقابل. فبالإضافة إلى كونهما تستجيبان للمعيارين العامين المذكورين، يتوفر فيهما كذلك المعيار الثالث المرجح لاختيارنا، إذ كانت أهمية مدينة الجزائر آخذة في الازدياد من جميع النواحي، بين 1954 و1962، لأسباب سياسية بديهية، بينما اختلف الأمر بالنسبة لتقرت، كما سنوضحه بعد قليل.

هذا وقد قسمنا دراستنا إلى قسمين.

في القسم الأول، الخاص بمدينة الجزائر، بين 1954 و1962، طرحنا إشكالية "التحولات السكانية ومسألة التعايش الإثني". وجرت معالجة هذه الإشكالية من ثلاث زوايا:

- زاوية استحداث أجهزة الرقابة الإدارية والأمنية المعروفة بـ "المصالح الإدارية الحضرية" ؛

- زاوية إشاعة إيديولوجية "التقريب بين السكان"؛

- وأخيرا زاوية التحولات الاجتماعية والاقتصادية على ضوء النزوح الريفي.

أما في القسم الثاني، الخاص بتقرت، بين 1954 و1962، فقد طرحنا إشكالية "علاقة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بمكانة تقرت في المنطقة". هنا حبذنا أن نوضح قليلا هذه الإشكالية بدلا من استعراض خطوات معالجتها.

لقد مرت مدينة تقرت بالفعل بمرحلة جديدة من مراحل تأثر وظائفها ومكانتها ضمن المنظومة الاستعمارية بين 1954 و1962. وقد ترتب عن ذلك التطور، في نهاية المطاف، المزيد من التقليص لنفوذها وإشعاعها مقارنة بالحقب السابقة. لماذا وقع ذلك ؟

من وجهة نظرنا، كان اكتشاف النفط عام 1956، في حاسي مسعود – على بعد 170 كلم من تقرت –، حدثا فارقا في تاريخ تقرت الاقتصادي، في حين كان إنشاء" المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" (الم م م ص)، عام 1957، حدثا فارقا في تاريخها السياسي.

يعلم الجميع أن ذلك الاكتشاف كان بمثابة نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنطقة الصحراوية خصوصا وللجزائر عموما. كما أنه كان ذا تبعات سياسية مباشرة كذلك، تمثلت (فيما تمثلت) في إطالة الحرب بين النظام الاستعماري الفرنسي وبين الجزائريين.

ويعلم الجميع كذلك أن اكتشاف المحروقات في الصحراء الجزائرية دفع الدوائر الحاكمة الفرنسية إلى التفكير في فصل الصحراء الإفريقية كلها عن بلدانها، بل وإلى الإقدام على اتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير لبدء تجسيد تلك الفكرة فعلا. فترتب عن كل ذلك إعادة توجيه المهام الموكلة لمؤسسات النظام الاستعماري في المنطقة الجنوبية من الجزائر بغية خدمة تلك الاستراتيجية الجديدة.

كان عهد تقرت كمقر لإمارة شبه مستقلة قد ولى قبل قرن بالضبط من اندلاع حرب التحرير الجزائرية؛ فهل كان عهدها كعاصمة لوادي ريغ - لاسيما بصفته المنطقة التي كانت تحتل المرتبة الأولى في العالم في إنتاج تمر "دقلة نور " رفيعة الجودة - قد ولى هو الآخر ؟

إلى أي درجة تأثر ملاك غابات النخيل والفلاحون والخماسة في تقرت ومجالها بتطبيق "الإصلاح الزراعي" الاستعماري بين 1956 و1962 ؟ وإلى أي درجة كذلك تأثر المجتمع المحلي ببدء استغلال النفط في حاسي مسعود ؟ وما هي انعكاسات إنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" (م م م ص) على مكانة تقرت ؟

هذه بعض التساؤلات التي توجب وضعها نصب أعيننا في القسم الثاني من البحث.

فرقة البحث

مدخل:

آخر الإصلاحات الاستعمارية

في الجزائر: قراءة في نماذج

من الكتابات المعاصرة

مقدمة

شكلت حرب التحرير الجزائرية، منذ انطلاقها في أول نوفمبر 1954 وإلى غاية إعلان وقف إطلاق النار، في 19 مارس 1962، الدافع الأساسي وراء قيام الحكومات الفرنسية المتعاقبة بوضع مشاريع إصلاحات خاصة بالجزائر.

لقد تم ألإعلان عن أهم تلك المشاريع في 1956 و1957 ثم في 1958.

يعتبر قانون عام 1956 هو النص المؤطر لكافة البرامج والإجراءات الرئيسية المتخذة بعد ذلك في مختلف المجالات. و في المجال الاقتصادي والاجتماعي، تحديدا، نص ذلك القانون على هدفين استراتيجيين:

- الأول: رفع مستوى المعيشة، لا سيما عن طريق تحسين ظروف التشغيل؛

- الثاني: استثمار الموارد الموجودة في الجزائر [1].

وفي مارس ثم في أكتوبر 1958، أعيد التأكيد على هذين الهدفين في وثيقتين جديدتين هما "الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية للجزائر" ، و"مخطط قسنطينة".

1- يتعلق الأمر بالقانون الذي اشتهر تحت اسم "قانون السلطات الاستثنائية". أنظر:
« Loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expanson économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptonnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire », J.O.R.F., 17 mars 1956, p. 2591.

سنعود إلى محتوى هذه النصوص ببعض التفصيل لاحقا، ويكفي أن نلاحظ الآن أن وثيقتي عام 1958 تضمنتا شيئا جديدا وهو موقف السلطات الاستعمارية إزاء قطاعي الفلاحة والصناعة: أنها اعتبرت أن قطاع الفلاحة عجز عن تحقيق الهدفين المسطرين منذ 1956، وأن تلك المهمة باتت منوطة بالتصنيع. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديد هدف خاص بالصحراء وهو الشروع في إصلاح سياسي – إداري عن طريق إنشاء " المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية".

1- الغاية من تلك الإصلاحات

كانت الغاية من تلك الاصلاحات مزدوجة.

- لقد كانت تتمثل في تدعيم السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر أو الإبقاء عليها عند حد مقبول على الأقل، من ناحية.

- كما كانت تتمثل في تفادي حدوث قطيعة فجائية وتامة بين النظام الاستعماري وبين الجزائريين واستعادة عدد من هؤلاء إلى النفوذ الفرنسي، من ناحية أخرى.

ويمكن القول، بصفة عامة، بأن هذه الغاية كانت تحظى بنوع من التوافق بين الحكومات الفرنسية المتعاقبة خلال النصف الأول من فترة الحرب، بغض النظر عن انتسابها لليمين أو لليسار الحكوميين.

في المقابل، يمكن القول، بصفة عامة كذلك، بوجود خلاف حقيقي وعميق حول طبيعة الإصلاحات والغاية منها بين القيادتين الموجودتين آنذاك على رأس النظام الاستعماري الفرنسي، من جهة، والثورة الجزائرية، من جهة ثانية.

لقد كانت السلطات الاستعمارية تبذل ما في وسعها لإخفاء الطابع السياسي للاصلاحات التي كانت تقررها، تماشيا مع موقفها العام المبني على إخفاء الطابع السياسي للحرب الدائرة حينذاك.

وبالعكس، كانت قيادة الثورة الجزائرية تلح بانتظام على ذلك الطابع، سواء بالنسبة للحرب أو بالنسبة للاصلاحات. ولا نحتاج إلى التأكيد على أن هذه الملاحظة تنطبق كذلك على موقفي القيادتين من الاصلاحات الخاصة بكل مجال على حدة، أي المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال الإداري، الخ.

و بطبيعة الحال، وجد ذلك التعارض صدى مباشرا أو غير مباشر في كتابات معاصرة عديدة.

لننظر الآن في عينة من النصوص ذات الصلة العامة بالموضوع، تمهيدا لاختبار مدى سلامة ذينك الطرحين بالنبسة لتطبيق الاصلاحات في مدينة الجزائر ثم في مدينة تقرت.

2- قراءة سريعة في بعض النصوص المعاصرة

كمثال للكتابات المؤيدة لوجهة النظر الرسمية الفرنسية حول الاصلاحات، يمكن العودة إلى نص نشره الحاكم العام الأسبق للجزائر، الاشتراكي

مارسيل – إدمون نيجلان، مطلع عام 1957، والذي يرفض فيه رفضا باتا الربط بين وجود الفرنسيين بالجزائر وبين الاستعمار كنظام سياسي واجتماعي. فبالرغم من التحول العميق الذي كان يجري على مرآى العالم آنذاك، لم يتردد نيجلان عن تكرار مفردات الخطاب الاستعماري الذي شاع في القرن التاسع عشر إذ كتب قائلا، دون حرج، بأن الأغلبية الساحقة لآؤلئك الفرنسيين كانت "مدفوعة بشعور كريم لتخليص [الجزائريين] من تهديدات البؤس وانتزاعهم من ظلمات الجهل ووقايتهم من آثار الأوبئة الفتاكة[1]." إن ذلك المسؤول المذكور، الذي ذاع صيته عندما ارتبط اسمه بتزوير الانتخابات في الجزائر خلال عقد الأربعينات، تناسى فقط ذكر المتسبب في نشر البؤس والجهل والأوبئة في الوقت الذي كان يكتب فيه.

في المقابل دأبت النصوص الصادرة عن قيادة حرب التحرير الجزائرية على إبراز الصلة المباشرة بين مشاريع الامبريالية الفرنسية وبين أبعادها السياسية. يظهر هذا التأكيد بوضوح من خلال متابعتها، مثلا، لوضع موضع التنفيذ كل من "الإصلاح الزراعي" والاستراتيجية الجديدة الخاصة بالصحراء، ابتداء من عام 1956، و"مخطط قسنطينة" عام 1958. ويمكن تلخيص ذلك بالقول بأن الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان، بالنسبة لتلك القيادة، يحاول تجديد قواه وتحسين مكانة فرنسا في أوربا وفي أفريقيا عن طريق استغلال الثروات الجزائرية، وفي

1 – Marcel–Edmond NAEGELEN, « Algérie 1957 », in ALGERIE 1830–1962, Les trésors retrouvés de la *Revue des Deux Mondes,* Maisonneuve et Larose, Valmonde, 1999, pp.469 – 470.

مقدمتهاالثروات صحراوية، وهو الأمر الذي كان يستدعي صياغة استراتيجية مضادة [1].

من جهته، كان الزوج الفرنسي المناضل، فرانسيس وكوليت جانسون، قد أكد، منذ عام 1955، على الطابع السياسي والاجتماعي للحرب الاستعمارية من جهة، وللحرب التحريرية من جهة أخرى. إنهما اعتبرا أن اقتصاد الجزائر على الخصوص، الذي كان جوهره من النوع الاستعماري، "يستحيل فهمه فهما حقيقيا وتقدير انعكاساته على الصعيد الاجتماعي إذا أهملنا تحديد **من هم أسياد الجزائر** [التشديد في النص] (...) إن المجموعات المالية، البنوك، كبار الكولون، يراقبون معا وفي كل مكان المواقع المفتاحية للجزائر" [2].

هذا وقد منحت عودة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم في فرنسا، عام 1958، نفسا جديدا لأنصار إصلاح الاستعمار في الجزائر كوسيلة لإبقاء الجزائر ضمن الإمبراطورية الفرنسية. بهذا الصدد، كتب المؤرخ الفرنسي، غ. إسكير بصراحة تامة، عام 1959، بأن ما كان يجري حينذاك كان سياسة مضادة للثورة الجزائرية، قائمة على حركة إصلاحات واسعة لفائدة "تنمية الجزائر". ووضع تقييما لحصيلة مختلف الاصلاحات حتى عام 1959 أظهر من خلاله أن لا شك يساوره بشأن النجاح الباهر الذي حققته السلطات الفرنسية، سواء في ميدان تشغيل "المسلمين "

---

1 – أنظر أحمد رضوان شرف الدين، « جريدة المجاهد في معركة الصحراء »، مجلة *حولية المؤرخ*، العددان 13 – 14، 2003، (د. ن)، ص 413 – 439.

2 – Francis et Colette JEANSON, *L'Algérie hors la loi* [1955], ENAG Editions, 1993, p.147.

ورفع أجورهم وتحسين ظروفهم، بصورة عامة، أو في ميدان ترقيتهم على الصعيد السياسي. وأنهى إيسكر كتابه بالإشارة إلى أن "التمرد" يتكبد هزيمة تلو الأخرى، سواء على المستوى الداخلي (الجزائري) أو على المستوى الدولي، وأنه يمكن تبني ما خلص إليه شارل ديغول عندئذ : "النجاح على مرمى البصر" [1].

في نفس العام، نشر الأديب والصحفي المعروف آنذاك، برنار سيميو، سلسلة تحقيقات عن الوضع في مدينة الجزائر، ونجح، من جهته، في تغييب أهل البلاد منها تغييبا كليا على امتداد عشرات الصفحات. فما مدينة الجزائر في نظره إلا إنجازا من إنجازات "الجزائريين" (يقصد الفرنسيين المستوطنين) الذين جعلوا منها، في عام 1959، ريو دي جانيرو أخرى تقريبا:

"عاصمة كبيرة حديثة (...) في هذه الورشة الكبرى التي لا تزال سرعة تنامي العمارات بطيئة بالمقارنة مع سرعة الزيادة السكانية، تتوالى المواعيد بين الصناعيين والماليين والمهندسين والمقاولين بغية دراسة وإنجاز ما اصطلح على تسميته مخطط قسنطينة، بمعنى استثمار خلال فترة لا تزيد على عشرة أعوام أربعة آلاف وسبع مائتي مليار موجهة لتحويل بنيات الاقتصاد الجزائري بصفة

1- Gabriel ESQUER, *Histoire de l'Algérie (1830-1960),* P.U.F., Paris, 3ème édition, 1960, pp. 115 – 125.

جذرية بواسطة تثمين الموارد الباطنية، وبالتالي، زرع عدد من الصناعات التحويلية عند المصب "[1].

في عام 1959 كذلك، سجل الطبيب والمفكر المارتنيكي – الجزائري، فرانز فانون، في مقدمة كتابه المخصص لتحليل التحولات التي طرأت على وعي الجزائريين بفعل انخراطهم في حرب التحرير الوطني، أن الإصلاحات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في الجزائر لم تعد مهمة : "[باتت] الجزائر مستقلة افتراضيا. و[بات] الجزائريون يعتبرون أنفسهم أصحاب السيادة " لأن الجزائر القديمة ماتت ولأن الجزائريين لم يعودوا يشبهون أسلافهم الذين عاشوا في عام 1930 أو عام 1954 أو حتى في عام 1957. وعندما أشار إلى قطاع الصحة، الذي كان يعرفه معرفة مباشرة، ذكر فانون أن الجزائريين كانوا لا ينظرون إلى الإحصائيات والانجازات على أنها تمثل تقدما على طريق محاربة الأمراض وإنما ينظرون إليها على أنها مجرد "دليل جديد على تحكم المحتل في البلاد "[2].

في جوان 1960، أوضح الكاتب والمناضل، م. رنجيس، بشكل ملموس جوانب ذلك الفشل وذلك من خلال تقييم ما تم إنجازه في إطار "مخطط قسنطينة". فاستنادا إلى الأرقام المعلنة، تحقق تقدم واضح على أصعدة التمدرس في الابتدائي والثانوي والمهني والإسكان والصناعة النفطية. غير أن الميزانية

1- Bernard SIMIOT, « Le voyage d'Alger », 15 mai 1959, in *ALGERIE 1830-1962, Les trésors retrouvés…*, op.cit., p. 527.

2 - Frantz FANON, *L'an V de la révolution algérienne,* F. MASPERO, Paris, 3ème édition, 1962, pp. 114*sq*.

المخصصة لرفع مستوى معيشة أغلبية السكان لم تصل في الفلاحة والري والغابات حتى إلى عشر الاستثمارات المبرمجة لعام 1960. كما لم يتوقع بالنسبة للانتاج الغذائي سوى زيادة قدرها 27 % على مدى خمس سنوات. أما التصنيع، فقد جرى اقتصار مجاله على مدن الساحل (عنابة والجزائر ووهران وأرزيو)، أي المدن التي كان ديغول يفكر في جعلهاموقع تجميع للأوربيين بعد تقسيم الجزائر. ولكن "مخطط قسنطينة" فشل في تحقيق الغاية السياسية منه، أي جعل الجزائريين "يتناسون المطلب الوطني" (الاستقلال)، الأمر الذي ظهر بجلاء في عدم ظهور "القوة الثالثة" من خلال ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت إلى سقف غير مسبوق، بالرغم من تولي الجيش الفرنسي تنظيم الانتخابات [1] .

أما المؤرخ الفرنسي، روني قاليسو، الذي رسم مطلع عام 1962 لوحة صارمة للاقتصاد في بلاد المغرب (تونس والمغرب الأقصى والجزائر)، فقد كان يرى أن الميراث الاستعماري الأبرز في هذا المجال كان يتمثل فيما أسماه "سوء التشغيل المعمم". بالنسبة له، كان هذا الجانب بمثابة مأزق اقتصادي حقيقي. فإذا كان منشأ هذا المشكل هو الريف بالدرجة الأولى، نتيجة إفلاس اقتصاد الجزائريين

1- M. RUNGIS, « Le Plan de Constantine, une demi-réussite économique, un échec politique », in *Tribune socialiste,* N° 10, 11 juin 1960, pp. 6-7.

الزراعي والرعوي، فإن الحل لم يكن موجودا في الريف. وفي نفس الوقت، كان النزوح الريفي نحو المدن يزيد من درجة سوء التشغيل الموجود فيها أصلا [1].

إذا انتقلنا إلى ما كتب بشأن الوضع السائد في تقرت ووادي ريغ، بين 1954 و1962 خصيصا، فإننا نخرج بخلاصة مماثلة، بمعنى أنه لا يوجد اختلاف جوهري مع ما أسلفنا ذكره بشأن الوضع في الجزائر بصورة عامة. في تقرت أيضا، أقدمت السلطات الاستعمارية على اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الرامية - من الناحية الرسمية المعلنة- إلى التصدي للحالة البائسة للفلاحين ولصغار منتجي التمور الذين كانوا يعانون درجات من الإفلاس المزمن منذ عدة عقود. إلا أن الاصلاحات التي طبقت في وادي ريغ كانت، مثلما بينه الاقتصادي جاك بيرين باقتدار [2]، تستهدف استغلال الحالة السائدة، ليس لصالح أولئك الفلاحين وصغار المنتجين وإنما لصالح كبار المستفيدين من النظام الاستعماري وذلك قصد تعزيز تبعية المنطقة للاقتصاد الفرنسي (سوف نستعرض هذا التحليل بالتفصيل في القسم المخصص لتقرت).

قبل أن نختم هذه القراءة السريعة لنماذج من الكتابات المعاصرة للاصلاحات الاستعمارية الموجهة ضد الثورة، لا بد من التوقف عند التحليل الذي قدمه مارك – إدموند مورقو، الخبير الاقتصادي، الذي اشتغل بالجزائر بين شهري

---

1 – René GALLISSOT, *L'économie de l'Afrique du Nord*, PUF, Paris, 3ème édition, 1969, pp. 36*sq*

1– Cf. J.–J. PERENNES, Structures agraires et décolonisation. Les Osis de l'Oued R'hir (Algérie), O.P.U., Alger, 1979.

نوفمبر 1959 وأبريل 1960. إنه شدد على أن مأساة هذه البلاد تتجسد في "التعايش بداخل[ها] بين أكثر الأشكال حدة وتفجرا لنوعين من العوالم (...): العالم الحديث، من أجل *20 %* من السكان والعالم الثالث (ذاك الذي في طور التخلف) من أجل الـ*80 %* الباقين." غير أنه لم يتمالك عن الفرار من ذلك الواقع الاقتصادي والاجتماعي نحو تفسير تلك الظاهرة باللجوء إلى الإيديولوجية الاستعمارية قائلا إن سبب " التدهور المتزايد لمعيشة عدد من الجزائريين يكمن في تكاثرهم المستمر وفي تدهور الموارد الطبيعية أيضا (...): في كل يوم يولد *1000* طفل بينما تقضي الرياح أو الأمطار غير النافعة على *100* هكتارا ". وراح ينهي قراءه بأنه " لا جدوى من البحث عن مسؤول واع عن كل ذلك"، لأن ذلك الوضع ناتج عن جملة من "الأخطاء". فقد جرى، حسبه، تبني تصور يقضي بمعالجة مشكل التنمية في الجزائر "ضمن خطة موحدة (...) يؤمل منها أن يجر القطاع الحديث وراءه[القطاع الآخر] (...) وأن تؤدي ترقية "النخب المسلمة" هي الأخرى نفس الدور". كذلك كان ينتظر أن تحدث الإجراءات المتخذة على الصعيد المؤسساتي، من قبيل منح العمالات/الولايات، البلديات، الخ.، عددا من الصلاحيات نفس الزخم كذلك [1].

على ضوء ما تقدم، قد تكون أفضل خلاصة هي التالية: كان العصر هو عصر اكتشاف "الثنائية" المبنية على وجود "قطاع حديث" من ناحية و"قطاع

1 Marc-Edmond MORGAUT, « Entre deux plans – entre deux temps, l'Algérie test mondial du développement », in l'Algérie de demain, *Tiers-Monde*, n° hors série, PUF, 1962, pp. 55-56.

تقليدي"، من ناحية أخرى، في البلدان التي خضعت للاستعمار؛ وبالتالي، كانت ساعة التصدي لهذا الإرث قد دقت.

كان ذلك الإرث يتجسد في المدن الجزائرية، بصورة عامة، ومدينة الجزائر، بصورة خاصة، في استقبالها لمجموعات بشرية مطرودة من الأرياف، أثناء حرب التحرير، دون استعداد يذكر. كيف تأقلمت العاصمة الجزائرية مع دفعات النازحين من ذوي النمط المعيشي والقيمي الريفي؟ كيف استجابت تحديدا لتحدي دمج أولئك النازحين ؟

أ. د./ أحمد رضوان شرف الدين

القسم الأول

مدينة الجزائر (1954 – 1962): التحولات السكانية ومسألة التعايش الإثني

الفصل الأول

الحراك الاجتماعي في مدينة الجزائر

بعيون الأقسام الادارية الحضرية

(1962-1957)

- توطئة

صدر في 27 ديسمبر 1956 قرار يتيح لوالي الجزائر إنشاء "أقسام إدارية حضرية"[1]. و كان الحافز المعلن وراء اتخاذ هكذا قرار هو الرضا، من منظور السياسة الاستعمارية، عن النتائج التي حققتها "الاقسام الادارية الخاصة"[2] التي أنشئت قبل ذلك بسنة في المناطق الريفية[3]. و دخل القرار المذكور حيز التنفيذ في جانفي 1957 و ذلك في نطاق جدّ محدود، مقتصرا على مدينة الجزائر التي أقيمت بها - بادئ الأمر- خمسة أقسام ثم ارتفع عددها الى أحد عشر. كما توسعت التجربة لاحقا لتشمل مدنا اخرى. و قد خلفت هذه الهيئات التي تَوَاصل نشاطُها إلى غاية صدور قرار حلها في 18 جوان 1962[4] رصيدا وثائقيا ثمينا.

يقوم العمل الذي نحن بصدده على البحث و التنقيب في هذا الرصيد، وذلك بغية تحقيق هدفين مترابطين بشكل عضوي:

---

1 - Sections Administratives Urbaines.

2 - Sections Administratives Spécialisées.

3 - CAOM, 2 SAS/52, Affaires Algériennes, Note au sujet des SAU, février 1957.

4- أنظر:

Sylvain BARTET, Les sections administratives spécialisées en Kabylie 1955-1962, mémoire de maitrise d'histoire, Université de Provence, 1997, p. 8.

- التعرف على هذه الهيئات من الداخل سيما و أنها- في حدود علمنا - من المناطق التي لم ترتدها بعد دوريات البحث العلمي [1]. هذا زيادة على كونها تمثل حالة متميزة جديرة بالاهتمام؛ إذ من المعروف أن هناك ما يزيد عن 700 قسم إداري خاص، جلّها أقيم في الريف عدا حوالي 20 قسما حضريا أقيم في الأحياء المسلمة بالمدن الكبرى معظمها في مدينة الجزائر. الأمر الذي يثير التساؤل حول دلالات نقل تجربة اقتضتها ظروف خاصة بالريف إلى اكبر حاضرة جزائرية؟

- السعي إلى رصد الحراك الاجتماعي في مدينة الجزائر بين 1957 و 1962، و هو مسعى يختص بميزتين:

أولهما: تعلقه بفترة جدّ حساسة هي فترة الحرب التي كانت مضغوطة زمانيا و مفعمة اجتماعيا و تاريخيا، و هذا يعني أنه قريب من "السوسيولوجيا الدينامية" بالأخص ما يسميه "غاستون بوتول" بـ "البوليمولوجيا" [2] التي تهتم بالتحولات العميقة للمجتمعات خلال فترات الحروب.

ثانيهما: كونه يتمّ من منظور مؤسسة تمثل عين السلطات الاستعمارية التي كانت ترصد حركات و سكنات المجتمع "الأهلي". مما يجعله محاولة لاسترجاع تصور تلك المؤسسة للواقع الاجتماعي لمدينة الجزائر اكثر من كونه استعادة لهذا الأخير كما كان تاريخيا. و خلافا لما قد يتصوره البعض، فإن عملا هكذا ليس بدون

---

1 – نقصد هنا الأقسام الادارية الحضرية SAU و ليس مجمل الاقسام الادارية الخاصة SAS التي تناولتها بعض الدراسات.

2 – غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، تر. إيلي نصار، دار الفارابي، بيروت، 2007.

فائدة لأنه يلقي الضوء على **الخريطة الذهنية** لأحد الأطراف الفاعلة، و هي (أي الخريطة الذهنية) و إن لم تكن تمثل الواقع بحق، إلا انها كانت تسهم بفعالية في إعادة تشكيله.

و قبل الدخول في صميم البحث، لا مناص من الوقوف على مصادره عرضا و نقدا.

1 - حول مصادر البحث:

بحكم جدّة الموضوع، لا سبيل إلى استقاء مادته إلا بالرجوع الى المظان الاصلية المتمثلة هنا في أرصدة الاقسام الادارية الخاصة المُودعة بمركز أرشيف ما وراء البحار بمدينة أكس - أون - بروفانس في فرنسا، حيث يتضمن الجزء الخاص بمدينة الجزائر سبعة عشرة علبة مخصصة للأقسام الحضرية في مدينة الجزائر.

و من نافلة القول التأكيد على قيمة هذا الرصيد الوثائقي، و هو ما يتضح بمجرد إلقاء نظرة خاطفة على محتوياته، نذكر منها:

- التقارير الشهرية: و هي صنفان، صنف يصدر عن الأقسام الادارية الحضرية و يتولى تحريرها قادتها أو نوابهم، و صنف ثان يصدر عن الهيئة المكلفة بالتنسيق بين تلك الأقسام على مستوى دائرة الجزائر و المعروفة بـ (E.L.A.)[1] وهي عبارة عن خلاصات تركيبية للصنف الأول، و يحررها مسؤول الهيئة المذكورة.

1- CAOM, 2SAS/52, 2SAS/53 ...1 -SAS/68.

و تتضمن هذه التقارير في الحالتين رصدا و تحليلا لأهم التطورات التي شهدتها المنطقة المعنية في مختلف المجالات.

- تقارير حول المعنويات: وهي تقارير سنوية يكتبها الضابط السامي "للشؤون الجزائرية" المسؤول عن التنسيق بين مختلف الأقسام الادارية على مستوى دائرة الجزائر، و تحتوي على تشريح لأوضاع موظفي تلك الأقسام و على تقييم لمعنوياتهم وتقدير لظروف عملهم مع الاشارة إلى العراقيل التي اعترضت طريقهم و إبراز النشاطات التي اضطلعوا بها و أهم النتائج التي تمخضت عنها.

- دراسات مونوغرافية (محلية) [1] و هي محدودة جدّا فيما يتعلق بأحياء مدينة الجزائر و تنحصر - في حدود علمنا - في دراستين إحداهما تخص حي كلو صالومبي (المَدَنية) و الأخرى تخص حي "سانت أوجين" (بلوغين).

- أوراق متنوعة كالمراسلات المتبادلة بين قادة الأقسام الادارية الحضرية ورؤسائهم و المصالح المحلية المختلفة... و البرقيات الرسمية [2] و محاضر تسليم المهام والتعليمات [3]...

- تقارير خاصة: و هي في الغالب تتناول إما مجالا محددا أو حدثا هاما[4].

1- Echelon de Liaison d'Arrondissement.

2 - Télégrammes Officiels.

3 - Notes de services.

4 - CAOM, 2 SAS / 60.

- كشوف استخبارية و تقارير سرية يطغى على مضامينها الطابع السياسي والنفسي (معنويات مختلف الفئات). و يمكن أن نضم إليها التقارير الأمنية التي تتناول ما تسميه "مكافحة جبهة التحرير الوطني".

- ملفات شخصية و بطاقات فردية لموظفي تلك الاقسام الادارية الحضرية من ضباط و ملحقين و مخازنية...

بيد أنه و بالرغم من هذا الثراء و ما يعكسه من أهمية بالغة، يعترض استغلال هذا الأرشيف و الاستفادة منه تحديات عدة من أبرزها:

- بعض الوثائق أو الملفات لا يُسمح بالاطلاع عليها إلا بعد مرور 75 سنة أو الحصول على تصريح خاص، وهذا بدعوى احتواءها على معلومات حساسة تمس بأمن الافراد و هو ما ينطبق على العلبة الخاصة بقسم القصبة العليا [1]. بيد أن هذه الحجة من الصعب الركون إليها لوجود وثائق كثيرة تمس بسمعة و أمن أشخاص مذكورين بأسمائهم و صفاتهم، و مع ذلك يُتاح الاطلاع عليها دون أي قيد و هي من الكثرة بحيث يتعذر التعلل معها بسهو المصنفين. و هو ما يجعلنا نستفهم حول الاعتبارات الحقيقية القائمة وراء حجب وثائق دون أخرى؟

- غلبة طابع الانحياز و طغيان النظرة الذاتية على مضامين الكثير من تلك الوثائق، و هو ما يعكسه الميل الى تضخيم الانجازات الاقتصادية و الاجتماعية التي

1 – Gregor Mathias, « Les sections administratives spécialisées en Algérie ente idéal et réalité », Ed. L'Harmattan, Paris, 1998, p. 11-12.

حققتها الاقسام الادارية الحضرية (توفير السكن، مكافحة البطالة، الصحة، التعليم...) ووقعها الايجابي على المجتمع، و كذا المبالغة في تقدير نتائج ما يسمى بـ "سياسة التهدئة" بتصوير مواقف غالبية المجتمع (الجزائري) على أنها موالية للسلطات الاستعمارية، ونعت المساندين و المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني بـ "الأقلية".

- و مما يزيد في الموقف وعورة احتكار هذه الوثائق التي تمثل رؤية طرف واحد وهو السلطات الاستعمارية لصفة المصدر، حيث لا وجود - في حدود علمنا - لأية وثائق تمثل وجهة نظر الطرف الآخر يمكن ان توضع في الكفة المقابلة لتحقيق نوع من التوازن.

و عليه فالباحث إزاء خيارين: إما خوض غمار مجازفة علمية محفوفة بالمزالق أو الاعراض عن مورد وثائقي يعزّ نظيره، وهما على قول القائل أمران احلاهما مرّ. غير أن ديدن أي باحث بحكم عمله، تفضيل الخيار الايجابي على الخيار السلبي، لأنه إذا كان الخطر مع الأول محتملا فإنه مع الثاني مؤكد. و إذا كان الأمر كذلك، فإن نقطة الابتداء المثلى في هذا البحث هي السعي إلى الوقوف على كنه تلك الهيئات التي جسدت حالة خاصة بين ما يُعرف بـ "الأقسام الادارية الخاصة".

2 - الأقسام الادارية الحضرية(1957-1962):

القسم الاداري الحضري عبارة عن مؤسسة إدارية تجمع بين السلطة العسكرية و المدنية، و تتألف من ضابط عسكري يتولى قيادتها و مساعد له يكون في الغالب ضابط صف، و ثلاث موظفين يتبعون مصلحة الشؤون الجزائرية ويضطلعون بمهام المحاسب و المترجم و المختص في الراديو، و ملحق أو ملحقين اجتماعيين، وملحقة نسائية [1] أو أكثر مكلفة بالعمل وسط العائلات المسلمة و كذا بتأطير النوادي النسوية، و أخيرا و ليس آخرا فرقة مسلحة تدعى بـ "المخزن" تضم نظريا حوالي 30 مخزنيا من الأهالي (المخزني يشبه الحركي[2]) يُجندون بناءَ على عقود قصيرة الأجل تتراوح ما بين 6 و 12 شهرا، و مهامهم الأساسية هي حماية مقر القسم و تنقلات موظفيه و مراقبة السكان... و كان يتبع القسم أيضا عدد من الاطارات تنتدب من اقرب فرقة عسكرية و تتمثل بشكل اساسي في: طبيب (عسكري) و مدرس و موجه رياضي [3].

و قد أخذ هذا النوع من المؤسسات يظهر لأول مرة في مدينة الجزائر مع مطلع سنة 1957، حيث أنشئت خمسة أقسام إدارية حضرية في كل من : حسين داي وبوزريعة و المدنية (كلوصالومبي) و الحراش و واد قريش - حي محي

---

1 - Attachée Sanitaire et Sociale.

2 - les harkis.

3 - Cahiers de la recherche doctrinale, « les sections administratives spécialisées en Algérie: Un outil pour la stabilisation», CDEF (Centre de Doctrine et d'Emploi des Forces), 2005, pp. 18-19.

الدين[1]. واتبعت لاحقا بست أقسام آخرى في كل من : ليفيي و بلكور وسانت أوجين والقصبة العليا و القصبة السفلى و العناصر.

تشير وثائق مصلحة "الشؤون الجزائرية" – كما مضت الاشارة - الى أن تأسيس هذه الاقسام الحضرية SAU يعود الى النجاح الذي حققته الاقسام الادارية الخاصة SAS التي أنشأت قبل ذلك في الأرياف، فكان من المنطقي نقل التجربة الى المدن [2]. بيد أن هذا التفسير من الصعب هضمه لكون الظروف التي استدعت ذلك القرار في الأرياف و المتمثلة أساسا في الغياب شبه التام للإدارة الاستعمارية وما تبعه من انفصام شبه كامل بين السلطة و السكان غير قائم في المدن بالأخص في مدينة كالجزائر. و هو ما يدفع الى البحث عن القاسم المشترك بين القرارين على مستوى آخر غير المستوى الأمبريقي. و في تقديرنا أن التطور الذي طرأ على التصورات الاستراتجية والمذهبية للحرب الجارية في الجزائر هو الأقدر على تقديم الاجابة على السؤال المطروح. حيث تضافرت ثلاثة روافد على بلورة التطور المشار إليه و هي:

- التوجه اليميني التقليدي بدءاً من المكاتب العربية [3] وصولا إلى الشؤون الأهلية

1- CAOM, 2 SAS/52, Note au sujet des SAU, février 1957.

2- Ibidem.

3 - Les « Bureaux Arabes ».

في المغرب .A.I.M[1] التي جاء منها عدد كبير من ضباط الأقسام الادارية في مقدمتهم صاحب أول تجربة [2] في الأوراس الجنرال بارلونج [3].

- التوجه اليساري ذو المظهر الانساني و الداعي إلى تحسين الأحوال الاجتماعية للجزائريين و إدماجهم في البوتقة الفرنسية والمساواة بينهم و بين الأوربيين، و من أبرز ممثلي هذا التوجه الباحثة في علم الأعراق البشرية [4] جيرمين تيون [5] التي كانت مستشارة للحاكم العام سوستال [6] (الذي كان هو الآخر باحثا إثنولوجيا بارزا).

- نظريات الحرب الثورية و أطروحات الثورة المضادة التي وضعها عدد من العسكريين الفرنسيين الذين خاضوا حرب الفيتنام على غرار العقيد جون نيمو[7]، والعقيد شارل لاشروي[8]، والجنرال جاك هوقار [9]... و طورها أخرون أمثال

---

1 - « Affaires Indigènes du Maroc ».

2 - Gregor MATHIAS, op.cit., pp. 22-23.

3 - Le général PARLANGE.

4 - Ethnologie.

5 - Germaine TILLION.

6 - Fabien SACRISTE et al, Des éthnologues dans la guerre d'indépendance algérienne », Ed. L'Harmattan, Paris, 2011, pp. 35-36.

7 - Jean NEMO (Colonel), « La guerre dans la foule », *Revue de défense nationale*, 1956, n° 137.

8 - Colonel Charles LACHEROY.

9 - J. HOGARD (Général) « Guerre révolutionnaire ou révolution dans l'art de la guerre », *Revue de défense nationale*, 1956, n° 142, pp. 1498-1513.

ترينكي [1] ، وقاليللا [2] ... و اجتهد "المكتب الخامس" في وضعها حيز التنفيذ. وقد سماها أحد أقطاب هذا الأخير بـ "نظرية السمكة"[3].

فقد اتفقت جميع هذه الأطراف على اختلاف مشاربها على أن الحرب الدائرة في الجزائر هي حرب غير تقليدية (تشبه ما يعرف حاليا بالحرب اللاتناظرية [4] Guerre Asymétrique)، حيث أن رهانها الحقيقي ليس السيطرة على الأرض و إنما التحكم في السكان و ميدانها الحاسم ليس ساحات القتال بل أعماق المجتمع ومن ثم يجب نقل الأولوية فيها من إحكام القبضة العسكرية على الاقليم إلى السعي لكسب العقول و فتح القلوب. و هو ما يستدعي التوليف بين سياسة عسكرية حازمة و سياسة اجتماعية فعالة تقوم على العمل الجواري الرامي إلى تحسين ظروف معيشة الأهالي (السكن، الصحة، التعليم، العمل...) و الكل مدعوم بدعاية نفسية مركزة. بحيث لم تعد الحرب امتداد للسياسة بوسائل آخرى

---

1 – R. TRINQUIER, *La guerre moderne*, Paris, Economica, 2008.

2 – D.GALULA, *Contre-insurrection, théorie et pratique*, Paris, Economica, 2008.

3 – تذهب هذه النظرية إلى أن الاستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الثورة يجب أن تقوم على فصل الشعب عنها لأن الشعب بالنسبة للثوار كالماء بالنسبة للسمكة – كما يقول "ماو تسي تونغ" – و مثلما أن السمكة بدون ماء محكوم عليها بالموت كذلك الثورة بدون سند شعبي.
أنظر: Henry DESCOMBIN, Guerre d'Algérie 1955-1960, le cinquième bureau ou « le théorème du poison », Ed l'Harmattan, Paris, 1994.

4- الحرب غير التناظرية هي حرب بين طرفين بينهما اختلال صارخ في موازين القوى؛ كأن يكون أحدهما دولة عظمى و الطرف الثاني تنظيم لا يمتلك صفة الدولة كما أنه محدود الامكانات للغاية بالمقارنة مع الطرف الأول و لا وجه للمقارنة بين الاثنين.

كما كان يتصور كلوزوفيتز، و إنما العكس أي أضحت القوة العسكرية هي من يسخر العناصر المدنية و الاجتماعية و الاقتصادية بشكل واسع بغية زيادة فاعلية سياستها القمعية.

و تتأكد هذه العلاقة القوية بين ما هو عسكري و ما هو اجتماعي في كل ما يتصل بالأقسام الادارية الحضرية؛ بدءاَ من انتقاء أماكن مقراتها مرورا بخصوصيات الضباط المشرفين عليها... وصولا إلى طبيعة المهام التي اضطلعت بها.

فبخصوص أماكن مقراتها، رُوعي إقامتُها وسط التجمعات السكنية "المسلمة" التي تعاني من مشكلات اجتماعية عويصة بالأخص السكن و البطالة والعوز... فأقيم، على سبيل المثال، مقر القسم الاداري الحضري لحسين داي [1] -أول الأمر- داخل مدرسة ـ"العناصر"، بالتحديد في القاعات المخصصة للحجابة لينتقل لاحقا إلى حي "لا مونتان". و اتخذ قسم "بوزريعة"[2] كمقر له فيلا "دار العالم" الواقعة بين بوزريعة و المنطقة المسماة بـ "التريبو". و استأجر قسم "كلو صالومبي" [3] فيلا "مونفال" [4] الواقعة بـ 28 شارع "سيكلامنس" [5] كمقر له قبل أن

1- S.A.U. d'Hussein-Dey.

2- S.A.U. de Bouzarea.

3- S.A.U. du Clos-Salembier.

4 - Villa « Montvel ».

5 - Rue Cyclamens.

يشتريها لاحقا بمبلغ 5 ملايين فرنك [1]...و هي جميعا مواقع تعج بأحياء القصدير التي تتكدس في أكواخها آلاف العائلات المسلمة التي تقاسي الفقر والمرض والأمية... للإشراف على هذه الأقسام، وُضع تحت تصرف محافظة الجزائر عدد من الضباط العسكريين (جلّهم برتبة نقيب) استفادوا في الغالب من دورات تكوينية تحت إشراف مصلحة "الشؤون الجزائرية" قصد تأهيلهم لهذه المهمة الخاصة. وكانت (تلك الدورات) تتضمن دروسا في الثقافة الجزائرية و اللغة العربية (العامية) و التقاليد و العادات المحلية و التاريخ الاسلامي وجغرافية البلاد، زيادة على فنون الادارة و التسيير... ويدعم هذا التكوين بتربصات عملية و رحلات دراسية [2]...و من الجدير بالتنويه أن خبراء العمل النفسي (ضباط المكتب الخامس) كانوا يتدخلون في تلك الدورات و يسدون للمعنيين نصائح عملية شبيهة بتلك التي تقدم للباحثين في الإثنولوجيا لتسهيل اندماجهم في القبائل موضوع الدراسة، من قبيل: الأماكن المطلوب ارتيادها، الأشخاص المستحسن مخالطتهم، التصرفات المستهجنة، العبارات الممنوعة[3]... بحيث كان عمل أولئك الضباط يقوم على استغلال المعارف الاجتماعية والاثنولوجية و الانثروبولوجية حول المجتمع الجزائري بهدف التحكم فيه؛ بعبارة أوضح أصبحت المعطيات التي توفرها العلوم

1- Note : SAU d'Alger et banlieue, 23 janvier 1957, in CAOM, 2 SAS/52.

2 - Cahiers de la recherche doctrinale, op,cit, pp, 26-27.

3 - Christophe TROMBERT, «Les sections administratives spécialisées et la fusion du social et du sécuritaire en matière de contrôle social », halshs-00718804, version 3 - 25 Jan 2013.

الاجتماعية و الانسانية حول الآخر وسيلة للسيطرة عليه [1]. و من أبرز مؤسسي تلك الأقسام و قادتها الأوائل [2] :

- النقيب "لوبز" [3] الذي ترأس قسم "حسين داي" [4]، وكان قد عمل قبل ذلك في منطقة الأوراس. و من غير المستبعد أن يكون قد شارك هناك في التجربة النموذجية التي مهدت لتأسيس الأقسام الادارية الخاصة و أشرف عليها الجنرال "بارلونج" أحد خبراء الشؤون الأهلية بالمغرب.

- النقيب "بواصنو" [5] الذي تولى قيادة قسم "بوزريعة" [6] و ذلك مباشرة بعد تخرجه من تربص نظمته مصلحة الشؤون الجزائرية.

- النقيب "مونتانر" [7] مسؤول قسم "كلو صالومبي" [8] و كان قد عمل قبل ذلك في القطاع الوهراني.

- النقيب "جولي"، قائد قسم "الحراش" [9] منذ تأسيسه.

1- أنظر : N. OMOURI, « les sections administratives spécialisées et les sciences sociales », in J. JAUFFRET et al, *Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie*, Paris, Editions Complexe, 2001.

2- Note : SAU d'Alger et banlieue, 23 janvier 1957, in CAOM, 2 SAS/52.

3 - Capitaine Lopez.

4 - S.A.U. d'Hussein-Dey.

5 - Capitaine Boissenot.

6 - S.A.U. Bouzarea.

7 - Montaner.

8 - S.A.U. du Clos-Salembier.

9 - S.A.U. Maison-Carée.

- النقيب "دي جيرميني" [1] و الملازم "لونسور" [2] اللذان أشرفا على قسمي "وادي قريش" و "حي محي الدين" [3].

وكانت المهمة الاساسية لهذه الأقسام هي بناء تواصل فعال مع التجمعات المسلمة من خلال الظهور المستمر والحضور القوي في أوساطها. وهذا ما يفسر إقامة مقراتها في قلب تلك التجمعات رغم الأخطار المحدقة كما سبقت الإشارة، وتشجيع قادتها على تعلم العربية (العامية الجزائرية) واعتبارها شرطا للترقية[4]، ومطالبتهم بالقيام بجولات شبه يومية، وقد كان بعضهم يتحاشى في هكذا جولات حمل السلاح حتى لا يكون ذلك عائقا أمام التفاعل العادي مع السكان [5]... و لعل الأهم من كل ذلك بذل الأقسام كل ما بوسعها لدفع الأهالي إلى التوافد على مقارها وذلك لثلاث اعتبارات على الأقل:

---

1 – Capitaine De Germigny.

2 – Lieutenant Lancesseur.

3 – S.A.U. de « Climat de France » et de la « cité Mahieddine.

4– Officier supérieur des A.A. de l'arrondissement d'Alger, correspondance : avancement dans la hiérarchie spéciale et prime de l'arabe, in CAOM, 2 SAS/52.

5– في هذا السياق يذكر النقيب "كوربون" قائد قسم المدنية أنه كان يتجول في حي كلو صالومبي بين الأهالي بدون سلاح و ذلك حتى يسهل الاتصال معهم: CAOM, 2 SAS/ .59

من نحو: كون القدوم الى "القسم" يهدهد صاحبه قليلا قليلا الى الانخراط في التعامل معه (أي القسم) وفقا لما يسميه علماء النفس الاجتماعي بآلية "القدم في العتبة" زيادةً على توريطه مع المعسكر الآخر.

و من نحو آخر: يكون له "تأثير كرة الثلج المتدحرجة من الأعلى" حيث كلما زاد عدد الوافدين إلى "القسم" تشجع المترددون على التأسي بهم.

و من نحو ثالث: يُشعر المعارضين (أنصار جبهة التحرير) بالعزلة وانفضاض الناس من حولهم مما يدفعهم الى التستر أكثر و هو ما يسهم في ظهور أكبر و حضور أقوى للطرف المقابل.

لذا لم يكن غريبا ان تُستخدم وتيرة التوافد تلك كـترمومترٍ لقياس الرأي العام السائد في الحي [1] و معيارٍ لتقدير مدى نجاح القسم في عمله. و النتيجة النهائية المستهدفة من وراء ذلك كانت تطبيع العلاقة بين السلطة الاستعمارية التي يرمز إليها "القسم" والمجتمع "الأهلي" و هو ما يعني في آخر المطاف إقرارا فعليا من هذا الأخير بشرعية الأولى. و من الوسائل الأكثر فعالية التي وظفت في هذا الإطار الخدمات الاجتماعية المتنوعة التي كانت الأقسام لا تألو ا في تقديمها لسكان الحي، منها:

1- Voir -à titre d'exemple- les Bulletins de renseignements (mensuels), les synthèses de pacifications…de la S.A.U. de Belcourt, in CAOM 2 SAS/53.

- العمل على حل مشكلة السكن و بالأخص إزالة الأحياء القصديرية ونقل سكانها إلى "سكنات لائقة"، وتوفير تسهيلات لمقاولات البناء، و لعب دور هام في عملية توزيع الشقق [1].

- الاجتهاد في علاج آفة البطالة بفتح ما يعرف بـ "ورشات البطالة" و هي عبارة عن مشاريع صغيرة تطلقها الأقسام بالاعتماد على أغلفة مالية استثنائية [2] تسمح لها بتوفير بعض مناصب الشغل لسكان الحي غير أنها مناصب مؤقتة وبأجور متدنية... كما كانت تتوسط لدى المؤسسات العامة و الخاصة للحصول على مناصب عمل لطالبيه المسجلين لديها؛ فهي أضحت أشبه ما تكون بوكالات تشغيل.

- فتح عيادات في إطار ما كان يدعى بـ "المساعدة الطبية المجانية" يعمل فيها أطباء عسكريون و تقدم فحوصات واستشارات مجانية للمرضى، مع تنظيم من حين لآخر جولات طبية و حملات تلقيح [3].

- تقديم مساعدات مالية للمعوزين كالمنح العائلية و منح المسنين... ومساعدات عينية في شكل مواد غذائية و ألبسة...

---

1 – CAOM, Affaires Algériennes, 2 SAS/52, Note au sujet des SAU, février 1957.

2 – CAOM, 2 SAS/52, Fiche concernant la mise sur pied des S.A.U. de la région algéroise, 19 février 1957.

3 – Ibid., Rapport sur le moral pour l'année 1961, le 20 décembre 1961.

- الاهتمام بفئات اجتماعية معينة كالعمل على "تحرير المرأة" وتكوين الشباب "مدنيا" ومهنيا و"الاعتناء" بقدماء المحاربين.

- فتح مقارها لتلقي الشكاوي من المتخاصمين والتوسط لفضها - في الغالب - بالتراضي. وذلك في إحياء لتقليد اتبعته المكاتب العربية في القرن 19 في الجزائر ومصالح الشؤون الأهلية بالمغرب في النصف الأول من القرن 20. ويفيد أحد التقارير أن قسما من الأقسام المعنية كان يستقبل أكثر من 3000 قضية في السنة الواحدة [1]، وقد ساعد على ذلك نفور الكثير من الأهالي من الاجراءات القضائية المعقدة والبطيئة والباهظة الثمن. وهو ما كان ينجم عنه تزايد تغلغل سلطان تلك الأقسام في مفاصل الأحياء الأهلية بالتوازي مع تنامي معرفتها بخبايا الحياة الاجتماعية بداخلها.

و من نافلة القول أن هذه الأعمال المدنية التي كان يضطلع بها عسكريون لم تكن بريئة بالمرة، فهي مجرد لِحَاء اجتماعي لسياسةٍ أمنيةٍ في لُبِّها. ومع ذلك كان الدور الأمني المحض لهذه الأقسام محدودا للغاية مقارنة بالأقسام الادارية الخاصة، وذلك بحكم الهدوء النسبي القائم بمدينة الجزائر مقارنة بالأرياف. و هو ما جعل الطابع الوقائي يطغى على هذا الدور بحيث أضحى يتحدد – أساسا - في العمل على منع أي بعث لهياكل المنظمة السياسية-الادارية لجبهة التحرير على مستوى الحي و إحباط أدنى نشاط لعناصرها و بالأخص تحصين السكان ضد أفكارها وأطروحاتها. و في هذا السياق يأتي تكوين فرق الدفاع

---

1 –Ibid.

الذاتي[1] و تنظيم دوريات التفتيش و القيام بأعمال المراقبة و حراسة المؤسسات...وأهم من كل ذلك السعي إلى "التحكم" في كل الحركات و السكنات داخل الحي.

و كان هذا المسعى (التحكم الاجتماعي) يبدأ بإحصاء سكان الحي بدعوى تمكينهم من الحصول على بعض الحقوق و المزايا الاجتماعية (المنح العائلية...)[2] و يترجم تنظيميا في عملية تأطيرية على مستويين:

- مستوى عمودي: بإنشاء ما يدعى بـ "جهاز الحماية الحضرية" [3] أي تقسيم الحي الى وحدات متدرجة من الأعلى إلى الأسفل كالأتي: أحياء فرعية، تقطيعات، مجموعات، بيوت أو عمارات... ووضع على رأس كل وحدة منها مسؤولا مهمته نقل أخبار كل ما يحدث على مستواه الى قائد القسم[4].

- ومستوى أفقي: من خلال السعي إلى قولبة أبرز الفئات الاجتماعية في هياكل تنظيمية أنشئت بمعرفة "القسم" وتنشط تحت رقابته، كـ "دار العسكري" لفئة قدماء المحاربين و"دار المرأة" لفئة النساء ودور الشباب والنوادي الرياضية لفئة الشباب...

---

1 – G.A.D. = Groupe d'Auto Défense.

2 – C.A.A., Zone Alger–Sahel, note de service : recensement et contrôle de la population, in CAOM, 2 SAS/52, op.cit.; Christophe TROMBERT, op.cit.

3 – D.P.U. = Dispositif de Protection Urbaine.

4– C.A.A., Zone Alger–Sahel, note de service : recensement et contrôle de la population, in CAOM, 2 SAS/52, op.cit.

وتكتمل حلقات هذه العملية (التحكم الاجتماعي) بإخضاع تنقلات سكان الحي وأنشطتهم المختلفة وحصولهم على بعض الحقوق أو المزايا... لسلطان القسم الذي بيده إصدار الوثائق الضرورية لذلك: من تصاريح مرور و شهادات إيواء و إذن السفر إلى فرنسا أو إلى الصحراء و تصاريح نقل السلع و إذن ممارسة التجارة وبطاقات الهوية و شهادات الاحصاء.. [1].

و كانت هذه العملية تجري في "اعتماد متبادل" مع عملية آخرى لا تقل أهمية عنها هي "جمع المعلومات" التي ظلت تتمّ في تنسيق لصيق مع المكتب الثاني، وتعتمد على مصادر عديدة ومتنوعة: بدءً من أعضاء "جهاز الحماية الحضرية" والمخبرين المبثوثين في التنظيمات الأفقية المختلفة وانتهاءً إلى قائد القسم ذاته الذي يسعى دوما أثناء احتكاكه بالأهالي وتجاذب الحديث معهم إلى استخراج أقصى ما أمكن من المعلومات، ومرورا بعناصر "المخزن" والملحقين المدنيين الذين كانوا في الغالب لا يألون جهدا في نقل ما يُتداول من أخبار في محيطهم الخارجي، كما كان القسم في بعض الحالات يتولى استنطاق المعتقلين.

و مجمل القول أن هذه الأقسام كانت عبارة عن "جهاز شامل للتحكم الاجتماعي أقيم في الهواء الطلق"على حد تعبير كريستوف ترومبير [2]. و بغية إلقاء المزيد من الضوء على هذا الدور المميز و المعقد لهذه الهيئات و تفاعلاته مع

1 –Ibid.

2 – C. TROMBERT, op.cit.

الحراك الاجتماعي المعتمل على مستوى مدينة الجزائر، سنركز فيما تبقى من دراستنا على نموذج مصغر و معبر و هو حي "بلكور".

3 - دراسة نموذج: حي بلكور (بن الوزداد)

عرف حي "بلكور" الذي يعد أحد أهم أحياء مدينة الجزائر مخاضا اجتماعيا عسيرا إبان فترة حرب التحرير. و يرمي هذا الجزء من الدراسة الى الوقوف على تجليات و خلفيات هذا المخاض من خلال وثائق القسم الإداري الحضري الذي أنشئ بالحي سنة 1957 [1]، و أشرف عليه منذ التأسيس حتى مطلع سنة 1961 النقيب برنهارت [2] ثم النقيب لومولور [3] الى غاية حل القسم. للعلم توجد تلك الوثائق في العلبة 2SAS/53 المصنفة ضمن رصيد الاقسام الادارية الخاصة. و بالاعتماد عليها سنحاول تشخيص الواقع الاجتماعي على مستوى الحي المعني بين 1957 و1962، مع التركيز على دور المعطى الامني في إعادة تشكيله، وهو ما يقودنا بالضرورة إلى إلقاء الضوء على الديناميات الاجتماعية-النفسية المتصارعة، و منه التعرف على الأطراف الاجتماعية الجديدة المنبثقة من هذا الصراع، لنقف أخيرا على انعكاساته على الحال (السياسي) و مؤشراته على المآل (الاجتماعي).

---

1 – كان مقره يقع في 139 شارع ليون سابقا (شارع بلوزداد حاليا).

2 – Capitaine BERNHARDT.

3 – Capitaine LE MELLEUR.

3-1 المعطيات الاجتماعية:

بلغ تعداد سكان هذا الحي في أواخر سنة 1958 حوالي 70 الف نسمة موزعين بالتساوي تقريبا بين الأوربيين (34 ألف) والجزائريين (35 ألف) [1]. و يفهم من هذا أن الحي كان مختلطا إلا انه في الواقع كان خلاف ذلك؛ حيث كان حيا لمجتمعيّن متعارضيّن تماما، في العادات والأفكار والديانة... و هذا التعارض كان يتجسد عمليا عبر ميكانيزمين اجتماعين:

- **ميكانيزم التمايز الاجتماعي**: إذ كانت الاتصالات الاجتماعية بين الكتلتين محدودة جدّا.

- **ميكانيزم التمايز الفضائي:** ونقصد به وجود مسافة سكنية تفصل بينهما، حيث تقيم كل كتلة في أحياء فرعية خاصة.

و خلافا للكتلة الأوربية التي لا تنبس الوثائق الاستعمارية المعنية ببنت شفة بخصوص تنوعها محاولةً الايحاء بكونها متجانسة، فإنها - في المقابل- تفصّل الحديث حول تركيبة الكتلة المسلمة، مقسمةً إياها على أساس جهوي إلى ثلاثة مجموعات هي : "العرب" الذين يمثلون خمسي (5/2) السكان المسلمين بالحي و"القبائل" الذين يمثلون هم أيضا الخمسين و أخيرا الجيجليون الذين لا يزيدون عن الخمس (5/1)، هذا الى جانب عدد محدود من العائلات التركية الأصل.

1- CAOM, Archives SAS, 2 SAS/53.

- يذكر قريغور ماتياس هذه المعلومات و ما يليه على أنها تتعلق بحي المدنية (كلو صالومبي) و يشير إلى أنها ماخوذة من العلبة 2SAS/59، و هذا في تقديرنا خطأ وقع فيه الباحث المذكور سهوا.

و يقيم أفراد هذه الكتلة في حيين رئيسيين يقعان أعلى شارع ليون سابقا (شارع بلوزداد حاليا) و هما كل من حي "لا كاريير" [1] وحي "مونتفلوري" [2] و كذا حول ما يعرف بـ : "لي هال سونترال" (القاعات المركزية)، حيث يتمركز - بشكل خاص - القادمون من نواحي جيجل. و فيما يتعلق بنوعية السكنات التي كانوا يشغلونها فهي وفقا لأرشيف القسم الإداري تنوعت على النحو التالي:

- الفيلات: 6 ألاف شخص.
- الشقق: 20 ألف شخص.
- الأكواخ القصديرية: 7 ألاف شخص.
- الحمامات العربية: 2.000 و 500 شخص.

و يستفاد من هذه الأرقام أن حوالي ثلث السكان المسلمين المقيمين في حي بلكور كانوا إما بدون سكن أو في وضع سكني هش. غير أن معطيات كثيرة تدفع إلى الاعتقاد بأن الواقع كان أكثر قتامة: كتجاهل التصنيف المذكور أنفا للأشخاص الذين كانوا يبيتون في مؤخرات المحلات التجارية التي يعملون بها والذين ورد ذكرهم في ذات المصدر، كذا إشارة "القسم" SAU إلى أن الحي يعاني من فائض سكني قوامه 15 ألف شخص أي 43% من حجم السكان المسلمين بالحي... و كان يزيد هذه المشكلة تفاقما عدم توفر الحي على أدنى مساحة من الأرض خالية تصلح للبناء. لذا لم يكن - في رأي القسم الحضري المعني - مناص من

---

1 – « Rue la carrière ».

2 – « Rue Montfleury ».

بناء حي جديد من حوالى 2000 مسكن في ضواحي مدينة الجزائر و نقل الفائض السكاني اليه. من الجدير بالذكر أن استعصاء هذه المشكلة على الحل في جو هيمنت عليه السياسة الاستعمارية القائمة على شراء الذمم، كان من المنطقي أن يترتب عنه انتعاش الرشوة و الفساد. ومن الأمثلة على ذلك قيام أحد الإطارات "الأهلية" (ه.ب.ن.) في "الديوان العمومي للسكنات ذات الأجر المعتدل" [1] بمدينة الجزائر بالاشتراط عبر عملائه على طالبي السكن في الحي تقديم رشوة تتراوح ما بين 3000 و 5000 فرنك جديد لتكون لهم الأولوية في الحصول على سكن (أفريل 1958) [2].

و إلى جانب معضلة السكن العويصة، كان أهالي الحي يعانون من مشكلة اخرى لا تقل عنها حدة، و هي البطالة التي كانت - وفقا لذات المصادر- تعني خمس القادرين على العمل من الذكور. منهم 900 بطالا [3] تزيد أعمارهم عن 30 سنة، و2500 تتراوح أعمارهم بين 14 سنة و 30 سنة و هؤلاء مع افتقادهم الى العمل كانوا لا يملكون أي تكوين أو مؤهل. و ما فتئت هذه المشكلة تزداد سوءا بفعل استمرار تدفق النازحين من داخل البلاد الى "بلكور" بالعشرات

1- O.P.H.L.M. = « Office public des Habitations à Loyer Modéré. »

2- SAU Belcourt, B.R., mois avril 1958, in CAOM, archives SAS, 2 SAS/53.

3- في تقرير جانفي 1958 ورد أن عدد البطالين في الحي كان 1250 بطال في جويليه 1957 و إنخفض الى 400 في جانفي 1958 و ذلك بفضل توظيف عدد منهم (500) في التجارة و الصناعة (؟) و طرد آخرين (و هم من النازحين مؤخرا) الى قراهم الأصلية. أنظر: CAOM, archives SAS, 2 SAS/53.

(ما بين 20 و 65 نازح) في كل اسبوع. و لامتصاص هذه الأعداد المتنامية كان الحل المنتهج هو فتح ما كان يعرف بـ "ورشات البطالة" [1] التي كانت تعرض مناصب عمل مؤقتة مقابل أجور زهيدة، أي علاجا شكليا لمشكلة بنيوية، و لعل ذلك ما حدا بقائد قسم بلكور ذاته إلى الدعوة إلى إزالة تلك الورشات ناعتا إياها بالضارة على الصعيد المالي (تنفق مبالغ مالية معتبرة دون حل المشكلة) و بالمحرجة على المستوى الأخلاقي (تعرض أجورا زهيدة يرفضها الكثير من الشباب). و كان من المنطقي أن يترتب عن مجمل تلك الأوضاع فقرٌ مدقعٌ يمسّ الكثير من الأسر، و قد قدّر "القسم الاداري الحضري لبلكور" عددها أواخر سنة 1958 بحوالي 700 أسرة معوزة. و تشير الجهة صاحبة التقدير و ذلك - فيما يبدو – على سبيل التبرير بأن جلّ أولئك المعوزين والبطالين هم من النازحين الجدد الى الحي مع اندلاع الثورة.

و بخصوص التعليم، يؤكد القسم بأن كل "أصلاء حي بلكور" [2] الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة يعرفون القراءة و الكتابة باللغة الفرنسية لكن دون أن يحدد عددهم أو يقدر نسبتهم. و هو ما يجعل المتلقي عبثا يحاول تلمس قصده، سيما أن عبارة "أصلاء الحي" التي استخدمها مبهمة؛ فقد اشار في أكثر من موضع إلى أن جلّ سكان بلكور المسلمين هم من الطارئين على الحي حديثا (سواء أثناء الحرب العالمية الثانية أو مع اندلاع الثورة)، و عليه فأي أصلاء يقصد؟ الراجح أن استعمال هكذا صيغ غامضة متعمد والمبتغى من وراءه هو الايحاء بصورة وردية للواقع. و تؤكد ذلك نسبة تمدرس الأطفال جدّ المتفائلة (100 %) التي أوردها،

1 – Chantiers de chômage.

2 – Les originaires de Belcourt.

فهي بالرغم من كون دلالتها واضحة و تفيد بأن كل أطفال الحي يرتادون المدرسة و لا تقبل الاستثناء إلا ان المُحرر لم يجد أدنى حرج ليعود و يستثنى منها أبناء "بعض" القادمين مؤخرا إلى الحي. و لنا هنا أن نتساءل عن جدوى استعمال لغة الأرقام إذا كان الكلام غير دقيق؟ و يدعم تشككنا هذا، عدد المدارس الموجودة بالحي الذي لا يزيد عن ست مدارس إبتدائية، و هو عدد جدّ محدود بالمقارنة مع حجم السكان. و لعل أكثر ما يصدم المطلع على تقارير قسم بلكور بخصوص التعليم هو عدم إخفاء قائده نيته في استغلال أطفال المدارس سياسيا، إذ يكشف تقرير مؤرخ في 07 جوان 1958 - على سبيل المثال - عن رغبة جامحة لهذا المسؤول في إشراك تلاميذ المدارس الابتدائية الست في مظاهرات تأييد لديغول يوم 4 جوان و هو ما لم يستجب له مسؤولو التعليم (من مدراء المدارس و مفتشي التربية و رئيس ديوان مدير التربية على مستوى مدينة الجزائر)، حيث قاموا بتسريح التلاميذ يوم 3 جوان، مما جعله ينحو عليهم باللائمة في تقريره المذكور [1].

و على غرار ما فعل مع التعليم، حاول القسم إبراز إنجازاته في مجال الصحة. وهي كما يستشف من تقاريره لا تزيد عن افتتاح عيادة طبية مجانية بالحي في إطار ما عرف بـ: "المساعدة الطبية المجانية" [2]. و قد لقيت هذه الأخيرة إقبالا كبيرا ومتزايدا من السكان المسلمين بدليل ارتفاع عدد الاستشارات الطبية من 700 استشارة في جوان 1957 إلى 1100 في جوان 1958 أي بنسبة 60 بالمئة

1- SAU Belcourt, B.R. mois de mai 1958, in CAOM, archives SAS, 2 SAS/53.

2- A.M.G. = Assistance Médicale Gratuite.

خلال سنة واحدة. و يرى "القسم" في ذلك معطى إيجابيا، و هذا بالطبع من منظور "سياسة التهدئة" الساعية إلى كسب قلوب المسلمين. لكن ماذا عن المنظور الطبي الصرف: أليس ذلك مؤشرا على تدني الوضع الصحي بالحي؟ للأسف وثائق القسم الاداري التي نعتمد عليها لا تسمح بالإجابة على السؤال وذلك لسبب بسيط و هو كون القسم لم يكن يهتم بالصحة أو بأي مسألة اجتماعية أخرى إلا في حدود علاقتها بالدعاية لحساب السياسة الاستعمارية. و هذا المنطق لم يكن يستثني أي مجال بما في ذلك الديني. و بخصوص هذا الأخير نسجل بدايةً توفر حي "بلكور" على عدة مؤسسات دينية، أبرزها:

- مزاران لوليين صالحين هما: مزار سيدي أمحمد المتواجد في 140 شارع ليون سابقا (بلوزداد حاليا)، و المتاخم للمقبرة التي تحمل ذات الاسم، و هو (أي المزار) فرع لمسجد سيدي عبد الرحمان بمدينة الجزائر. و تجدر الاشارة إلى أنه أحد ضريحي سيدي أمحمد بن عبد الرحمان القشتولي الجرجري الأزهري مؤسس الطريقة الرحمانية (1720-1793) و المشهور بـ "بوقبرين" [1]. و المزار أو القبة الثانية هي لسيدي حمايمي و تقع في شارع ماري سابقا [2].

1- حسب الرواية الشعبية الشائعة أن الشيخ دفن بعد موته بمسقط رأسه في قرية آث إسماعيل بالقبائل الكبرى، إلا أن مريديه بمدينة الجزائر قاموا بنقل جثمانه سرا الى الحامة بالعاصمة وأقاموا له ضريحا هناك، بيد أن أهالي قرية الشيخ عندما فتحوا القبر للتأكد من صحة ما أشيع حول نقل جثمانه وجدوه في مكانه، مما جعل الناس يلقبون الشيخ بصاحب القبرين أو الضريحين ويعدون ذلك من كراماته.

2 – Rue Marey.

- ثلاث مساجد عامة هي: مسجد الجامع الجديد الذي يقع بشارع الرقيب بوكلان سابقا [1] ، و يضم مدرسة و حماما يوفر له مداخل قارة، و مسجد العناصر (رويسو سابقا)، و أخيرا مسجد جامع لكحل الواقع بشارع الحمام التركي.

- هذا إلى جانب سبع مدارس قرآنية تعمل على تحفيظ القرآن الكريم للناشئة.

و حول وضع هذه المؤسسات، يستفاد من وثائق القسم الإداري ثلاث ملحوظات مثيرة للاهتمام:

1- محدودية تأثير الزوايا و الطرق الصوفية على اختلاف مشاربها في هذا الحي، و ُرجع ذلك إلى كون أغلب مسلمي الحي من الوافدين إليه حديثا، إما خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) و إما مع انطلاق حرب التحرير الوطنية في نوفمبر 1954. بيد أن الربط بين الأمرين يبدو غامضا، و لعل محرر الوثيقة يشير الى أن هموم الحياة اليومية لأولئك النازحين قد طغت على اهتماماتهم الروحية وهو ما قد يزكيه الواقع الاجتماعي الصعب القائم في الحي والذي سبق تفصيل القول بخصوصه.

2- و على الرغم مما سبق، يقدّر القسم الاداري عدد الذين يترددون على المؤسسات الدينية الموجودة بحي بلكور بحوالي عشرة آلاف "مؤمن"، مع التنويه بكون أغلبهم من النساء. هذه الملحوظة الأخيرة تضعنا أمام استنتاج مفاده : أن

---

1 – ex–rue Bucklin.

المقصود بالمؤسسات الدينية المتردد عليها هما المزارين اللذيْن يقبل عليهما العنصر النسوي بكثرة دون المساجد الثلاث.

3- انخراط عدد من المؤسسات الدينية في العمل الوطني المعادي للاستعمار. و هنا تجدر الاشارة الى مسجد " الجامع الجديد " الذي تتهمه المصادر الكولونيالية بأنه كان وكرا للتنظيمات الوطنية والثورية طيلة خمس سنوات؛ منذ 1952 الى غاية 1957. هذا يدفعنا إلى التخمين بأن أحد الاسباب الأساسية والمسكوت عنها لما لمحت إليه الملحوظتان السابقتان من فتور ديني لدى عنصر الرجال يتمثل في التضييق الاستعماري على الممارسة الدينية نتيجة التضافر القائم بين الديني والثوري. و هو ما يؤكد مرة أخرى أولوية الجانب الأمني على ما عداه من الجوانب سواء أكانت دينية كما نرى هنا أو اجتماعية كما رأينا أعلاه، و هذا يغري بالتوقف عند هذا المعطى الهام.

3-$_2$- العامل الأمني:

من المعروف عن حي بلكور أنه كان محضناً للحركة الوطنية الراديكالية (حزب الشعب، حركة الانتصار، لجنة شباب بلكور[1]) و مشتلا لإطاراتها الثورية (محمد بن الوزداد، أحمد بودة، علي محساس، أمحمد يوسفي، زبير بوعجاج، ذبيح الشريف...). و منذ نوفمبر 1954 أضحى معقلا للثورة و لتنظيماتها المختلفة.

1- C.J.B. = « Comité de la jeunesse de Belcourt ».

و للقضاء على هذا الدور الطليعي للحي و تحييد العناصر الثورية فيه، عمد القسم الاداري الحضري إلى تشديد قبضته الأمنية بإتباع الأساليب التالية:

- تأطير الحي أمنيا من خلال هيكلة عمودية لسكانه في وحدات متدرجة من الأسفل إلى الأعلى كالأتي: بيوت، مجموعات، تقطيعات [1]، أحياء فرعية مع وضع على رأس كل منها مسؤول يكون عينا لقائد القسم ينقل إليه أخبار كل شاردة وواردة على مستوى وحدته.

- هيكلة الحي أفقيا بإنشاء تنظيمات تعمل على احتواء مختلف الفئات الاجتماعية: الشباب (نوادي رياضية)، النساء ("دار المرأة")، قدماء المحاربين ("دار العسكري")...

- إحصاء سكان الحي و منح كل واحد منهم شهادة إحصاء أو بطاقة هوية و ذلك بدعوى تمكينهم من الحصول على بعض المزايا و المساعدات الاجتماعية، لكن في الواقع كانت تلك وسيلة للتعرف عليهم والتحكم فيهم.

- تحويل عدد كبير من السكان إلى مخبرين بطرق شتى، و بهذا الصدد يذكر قائد القسم أن هناك حوالي مئة شخص من الأهالي قدموا له معلومات صحيحة خلال سنة 1958 [2].

1- « ilot » في النص ويقصد بها مجموعة من السكنات.

2- هذا زيادة على مسؤولي التقطيعات المختلفة في الحي Chefs des ilots الذين كانوا يعلمونه بكل حركات و سكنات سكان الحي و القادمين إليه.(تقرير 7 نوفمبر 1959).

- تشكيل فرق الدفاع الذاتي على غرار ما فعل قدماء المحاربين الذين كونوا فرقتين من الدفاع الذاتي أضحتا تساهمان الى جانب القوات الفرنسية في مطاردة العناصر الوطنية في حي "لاكاريير".

- القيام بعمليات مراقبة و تفتيش دورية للأشخاص و وسائل النقل والمنازل.

و قد ترتب عن هذه القبضة الأمنية المحكمة نتيجتين أساسيتين، واحدة عامة والأخرى خاصة:

- النتيجة العامة هي تحكم القسم في كل ما يجري داخل الحي بفضل عناصر الشبكة الأمنية الذين كانوا يقومون بإعلامه بكل قادم جديد إلى "بلكور"، والتبليغ عن أي عنصر من أبناء الحي يعمل لحساب الثورة. و كان الاستثناء الوحيد في هذا المجال هو حي "ليهال سنترال" لصعوبة التحكم في حركة القادمين إليه حيث يقيم فيه يوميا ما يقارب من ألف أجنبي. و لتفادي أي مفاجأة غير سارة جراء ذلك لجأ القسم إلى فرض رقابة مشددّة عليه ببث عدد كبير من الوكلاء و المخبرين.

- أما النتيجة الخاصة فتمثلت في إحباط محاولات جبهة التحرير المتكررة و الرامية إلى بعث منظمتها الادارية السياسية [1] (O.P.A) داخل الحي و من ثمّ

1- O.P.A. = Organisation politico-administrative.

منع جناحها العسكري من تنفيذ أي عملية خطيرة ضد مصالح الاستعمار في "بلكور" [1].

و على الرغم مما يبدو على هذا البناء الأمني من إحكام و فاعلية، إلا أن جملة تحديات كانت تواجهه و عدة ثغرات ظلت تتخلله، أخطرها ما يلي:

- إستمرار تدفق النازحين الى بلكور بالعشرات كل اسبوع، وهؤلاء كان من الصعب على القسم التحكم فيهم و مراقبتهم لكون أسماءهم غير موجودة في احصاء سكان الحي كما لا يحملون شهادة أي إحصاء آخر و لا حتى بطاقة هوية عدا "إذن بالمرور" صادر من أحد الأقسام الادارية الخاصة SAS أو من الدرك أو من سلطة عسكرية. و الأخطر أن العديد منهم كان يروج لأفكار جبهة التحرير: من دنو موعد الاستقلال و محاسبة عملاء فرنسا...

- قلة تحمس بعض العملاء المخبرين و الوكلاء الأمنيين من الأهالي لضعف ثقتهم في فرنسا و تخوفهم من أن تتخلى عنهم في اللحظة الأخيرة، على غرار ما قامت به في العديد من المستعمرات [2].

- تذمر السكان من المشاكل الكثيرة المتولدة من سياسة القبضة الأمنية المطبقة في حيهم كأزمات المرور الخانقة الناجمة عن تفتيش وسائل النقل،

1- حسب وثائق القسم الحضري لبلكور لم تنفذ في الحي اي عملية فدائية هامة من أواخر 1957 إلى أواخر 1960.

2- CAOM, 2 SAS/53, S.A.U. de Belcourt, plan de recherche du renseignement psychologique, le 7 novembre 1958.

والسرقات والضرب و الاهانات المصاحبة لعمليات تفتيش المنازل و الأشخاص [1]... وفي هذا السياق يذكر قائد "القسم" أنه عمد إلى تخفيف عملية تفتيش وسائل النقل لتقتصر على خمس حافلات ثلاث مرات في الاسبوع، إلا أن أزمة المرور ظلت رغم ذلك حاضرة سيما في أوقات الصباح مع ما ينجم عنها من تأخر وصول العمال إلى أماكن عملهم و من ثم سخطهم هم ومستخدميهم [2].

و لعل أهم ما يستخلص من هذه التحديات هو كون الوسائل الأمنية وإن نجحت في تحييد الخصم مؤقتا إلا انها غير كافية للتحكم في كل مكونات الحي بما في ذلك الأصدقاء، و لا في ضمان استمرار الوضع المواتي. و من ثمّ لا مناص من اللجوء إلى الأساليب الناعمة لكسب العقول و القلوب و صنع رأي عام موالي.

3-$_3$- صناعة الرأي العام:

ساهمت عدة وسائل إعلام في التأثير على الرأي العام داخل الحي، بعضها كان حديثا و مبتكرا كالصحافة و الاذاعة و الأفلام ومكبرات الصوت... وبعضها الآخر تقليدي كالاجتماعات "التحسيسية" و المنشورات الدعائية و "دعاية الهمس"... وفيما يلي تفاصيل بخصوص كل منها:

1- CAOM 2 SAS/53, op.cit., Fiche de renseignements psychologiques, n° 66, 18 nov. 1961.

2- Ibid., CR d'action psychologique, 28 août 1959.

الصحافة المكتوبة: الصحف التي كانت تلقى الاقبال في أوساط سكان الحي حسب وثائق القسم هي : جريدتي ليكو دالجي و لو جورنال دالجي حيث بلغ متوسط مبيعاتهما في أواخر سنة 1958 حوالي 1500 نسخة يوميا لكل منهما (داخل الحي طبعا)، ثم تاليهما مباشرة جريدة لو موند بحوالي 1300 نسخة [1]. وهذه الأرقام - على ما يبدو - لا تعني السكان المسلمين فقط و إنما جميع سكان الحي. أما جريدة البلاد الصادرة عن المصالح النفسية للجيش الاستعماري، فهي لم تكن تُشترى البتة في الحي، ما عدا من 30 أهلي هم – أصلا – من المشتركين فيها. ويرى "القسم" أن كل هذه الجرائد - باستثناء الأخيرة - كانت تغالط الرأي العام المسلم وتلحق ضررا كبيرا بعمل "القسم" الدعائي. و مع ذلك لا يمكن وضع كل تلك الصحف في سلة واحدة...لأنه إذا كانت الجريدتان المحليتان تستفزان المسلمين من خلال الترويج لأطروحات الأقدام السوداء المتطرفة، فإن الجريدة الباريسية (لوموند) تحولت إلى بوق دعائي لجبهة التحرير. و هذا ما كان يقلقه أكثر كما تدلل عليه المساحات الكبيرة التي خصصها في تقاريره الشهرية للتنديد بـ "الدور التخريبي" لكتابات هذه الصحيفة. و هنا يمكن أن نشير على سبيل المثال إلى المقالات التي نشرتها " لوموند" يومي 21 و 22 مارس حول تطور جيش التحرير الوطني خلال أربع سنوات، و أثارت – حسب قائد القسم - استياءَ كبيرا لدى "المسلمين المتنورين" في الحي . و كذا القراءات النقدية التي قدمتها لخطاب

1– من المؤكد ان مبيعات جريدة *لوموند* في الحي كانت كبيرة، غير أن الرقم الوارد هنا غير مؤكد، حيث أن قائد القسم يذكر في تقرير آخر أن مبيعاتها ضعف مبيعات الجرائد المحلية 12 مرة. أنظر BR mois juin 1958.

الرئيس ديغول المشهور بـ "خطاب قسنطينة" تسببت في اهتزاز "الثقة الكاملة" التي كانت الجماهير و النخبة المسلمة في الحي تضعها في الجنرال و في وعوده بتحقيق السلم و المساواة والرخاء. بل و يزعم على لسان بعض الجزائريين "المتنورين طبعا" بأن جريدة لوموند هي السبب الاساسي الحائل دون استسلام الثوار حيث يعمد قادتهم إلى إقناعهم بقرب النصر مستخدمين مقالات الصحف الباريسية (بالأخص لوموند) التي تروج للمفاوضات السياسية و فكرة الاستقلال الذاتي و انسحاب القوات الفرنسية من البلاد ... و إذا كان هكذا تأثير على المعسكر الآخر أمر مشكوك فيه فأن الشيء المؤكد و الذي يقوله قائد القسم بلسانه هو أن تلك الكتابات كان لها تأثير مدمر على معسكر الأصدقاء، إذ كانت تبث الخوف والذعر في نفوس المسلمين الموالين لفرنسا من حيث أنها تجعلهم يتصورون أن صديقتهم (فرنسا) يمكن أن تتخلى عنهم في آخر المطاف [1].

الإذاعة: الإذاعات التي كانت تحظى بالإقبال و المتابعة من سكان الحي المسلمين هي الإذاعات العربية المساندة للثورة غير أن هذا الاقبال أخذ يسجل تراجعا تدريجيا منذ سنة 1958. مرد ذلك - كما يستشف من إشارة ضمنية وردت في وثائق القسم - إلى صعوبة التقاط إشارات تلك المحطات الاذاعية. و من غير المستبعد أن يكون هذا نتيجةً لعملية تشويش يقف وراءها الجيش الفرنسي. وهو ما جعل السكان يولون أسماعهم شطر إذاعة "أوربا رقم1" التي وإن كانت أقل عنفا في تهجمها على السياسة الاستعمارية غير انها ليست أقل إفادة لقضية الثورة

1 – SAU de Belcourt, BR mois mars 1958, in 2SAS/53.

حسب كاتب التقرير الفرنسي. و فيما يخص الحصص الاذاعية التي كانت تبثها المصالح النفسية للجيش الفرنسي، فإنها- حسب القسم الاداري - كانت تحظى بالاهتمام من قبل بعض الأهالي إلا أن تأثيرها كان محدودا للغاية بسبب ما كان يكتنفها من تعميم و غموض يحول دون وصول الرسالة المرجوة إلى المرسل إليهم.

الأفلام: كان "قسم بلكور" يقوم بعرض الافلام الدعائية التي تنتجها مصالح الجيش الفرنسي في الهواء الطلق داخل الحي عدة مرات في الأسبوع إلا أن السكان- باعتراف مسؤول القسم - كانوا ينفرون بشدة من مشاهدتها بينما يقبلون بكثافة على مشاهدة الأفلام التي تعرض في قاعات السينما الموجودة بالحي.

الاجتماعات التوجيهية : كان القسم الاداري يعقد اجتماعات بشكل يومي مع مختلف فئات السكان : مسؤولي تقطيعات الحي [1]، التجار، قدامى المحاربين... وتحظى - حسبه - بإقبال كبير؛ حيث يتراوح عدد الحضور ما بين 100 و 500 شخص. و كان هذا النوع من التواصل مع الأهالي يزداد في مناسبات معينة على غرار الفترة التي سبقت الاستفتاء على دستور 1958 حيث كثف القسم الحضري من عقد الاجتماعات بمعدل إثنين كل يوم؛ أحداهما بعد الظهيرة مخصص للنساء والآخر في المساء مخصص للرجال، و كان الحضور فيهما يصل إلى 2000 شخص. بيد أن هذه الأرقام لا تدل بالضرورة على فعالية تلك الاجتماعات لكون الرسائل المرجوة منها لم تكن تصل في الغالب إلى المعنيين. و من الأمثلة على ذلك

1 - les chefs des ilots.

ما تشير إليه وثائق القسم من أن الأهالي لم يحتفظوا من مختلف الدعاية التي رُوّج لها خلال الاجتماعات المتعلقة بالاستفتاء على دستور 1958 سوى بالفكرة القائلة بأن كل مصائب فرنسا نابعة من النظام البرلماني الذي تتولى الحكم فيه حكومة هزيلة يشكلها مجلس نيابي غير مسؤول، و عليه فالحل يكمن في النظام الرئاسي. و هي فكرة هامشية بجوار ما كانت الدعاية تهدف إلى إيصاله من رسائل. و لعل المؤشر الأكثر دلالة على فشل تلك الاجتماعات، إعراض فئة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة عن حضورها، علما بأن هذه الفئة العمرية هي التي كانت تلعب الدور الرئيس في صناعة الاحداث على أرض الجزائر إبان تلك الفترة التاريخية الحاسمة.

- **"دعاية الهمس"**: و هي تقوم على نشر و ترويج المعلومات والشائعات من شخص إلى آخر بطريقة سرية تعتمد على "الهمس في الأذن". و كانت هذه الوسيلة - تقريبا - الوحيدة المتاحة لجبهة التحرير الوطني، و هي على الرغم من بدائيتها إلا أن استخدامها بشكل فعال جعل لها تأثير قوي على سكان الحي. حيث يعترف القسم الاداري بأن معظم ما كانت تنشره جبهة التحرير من "شائعات" في أوساط سكان الحي سرعان ما يتحول إلى "حقائق" قائمة على الأرض بسبب تصديق الناس لها.

و مما سبق يتجلى الاختلال الكبير في موازين القوة بين طرفي الحرب النفسية الدائرة على مستوى الحي [1] ؛ فأحداهما بحوزته كل الوسائل الممكنة: الصحف، الاذاعة، الافلام، المنشورات، مكبرات الصوت، الاجتماعات العامة... مع حرية تامة في إستخدامها. و رغم ذلك فهو يشكو من قلتها مطالبا بالمزيد و يتذمر من بعض التغريدات خارج السرب و يدعو إلى إسكاتها. بينما لا يملك الطرف الآخر سوى وسيلة يتيمة و جدّ بدائية و هي "الهمس في الأذن" و حتى هذه شريطة أن تستخدم بعيدا عن العيون المبثوثة في كل مكان. فهل يعني هذا أن نتيجة الحرب كانت محسومة سلفا؟

في تقديرنا لا يمكن حساب نتيجة حرب كهذه على أساس معادلة أو بالأحرى متراجحة الوسائل المستخدمة نظرا لتدخل عوامل نوعية مرتبطة بعمق المجتمع، هي عادة أقوى تأثيرا و أكثر حسما. هو ما يمكن أن نتلمسه بكل وضوح من تتبع مواقف بعض الفاعلين الاجتماعيين و تجاوبهم مع تلك الحرب.

---

1 – كان هناك برامج دعائية مكثفة و يتابع تنفيذها أسبوعيا. ويمكن أن نشير هنا على سبيل المثال الى برنامج الاسبوع الاخير من شهر أوت 1959 الذي تضمن الأنشطة التالية:

– تنظيم خرجة الى شاطئ البحر لأطفال و بنات الحي معا و تعذر القيام بالثانية لغياب وسائل النقل.

– عرض حصتين سينمائيتين في الهواء الطلق داخل الحي.

– تنظيم زيارة لخمسين امرآة من بلكور إلى قرية زريبة بالبويرة.

نقلا عن: SAU de Belcourt, C.R. d'action psychologique, 28 aout 1959, 2SAS/53

3-4- الفاعلون الاجتماعيون الجدد:

أدت ظروف الحرب المعقدة الى ازدياد مقدرة بعض الفئات على التأثير و الفعل الاجتماعي، الأمر الذي وضعها في مقدمة المشهد. و هذا جعل السلطات الاستعمارية ممثلة على مستوى حي بلكور في القسم الاداري الحضري تجتهد في اجتذابها نحو معسكرها لتوظيفها في حربها الشاملة ضد جبهة التحرير و ما تمثله من أفكار و قيم. و فيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على أهم تلك فئات:

أ- الشباب (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 30 سنة): كانوا يمثلون الفئة الاجتماعية الأكثر عددا و الأقوى تأثيرا في الحي لذا لم يكن غريبا أن يوليهم "القسم" اهتماما بالغا. و تجلى ذلك في تأسيس نادي الشباب الذي كان يشرف عليه موجهون محترفون، وهو يرمي إلى اجتذاب الشباب من خلال توفير خدمات متنوعة؛ كممارسة الرياضات المختلفة (كرة القدم، كرة السلة، كرة اليد، كرة الطاولة، العدو...)، و مشاهدة التلفاز، و الاستماع الى الأسطوانات، و مطالعة الكتب، و ألعاب متنوعة... و تنظيم خرجات الى شاطيء البحر في فصل الصيف (بمعدل أربع كل أسبوع) و كذا مخيمات صيفية بسيدي فرج... هذا إلى جانب مساعدة الشباب المنخرط فيه على الالتحاق بمراكز التكوين والمدارس الاعدادية...أو الحصول على مناصب عمل. بيد أن هذه الخدمات لم تكن بريئة، إذ كانت في الغالب مصحوبة بعمل نفسي مركز يستهدف غرس القيم الفرنسية في نفوس أولئك الشباب تحت مسمى التربية المدنية، و الترويج للسياسة الاستعمارية

من خلال نقاشات موجهة... و في المقابل تحصينهم ضد "تأثير جبهة التحرير الوطني" [1]. ترى كيف كانت الحصيلة؟

المؤكد أ نها كانت جدّ هزيلة بدليل ضعف الاقبال على النادي المذكور إذ لم يتجاوز عدد المنخرطين فيه 204 من المسلمين والأوربيين معا. و أغلبهم كان بدافع التسلية و الترفيه، و من ضمنهم كثيرون كانوا يتبنون مواقف جبهة التحرير الوطني بدليل العثور بحوزتهم على رسومات للعلم الوطني الجزائري بل وصلت الجرأة بالبعض منهم إلى حد ارتداء ملابس تحمل ألوان ذلك العلم[2].

و إذا كان هذا حال المنخرطين في النادي، فمن السهل أن نتصور حال غيرهم. و هو ما تؤكده تقارير القسم التي لا تكف عن الشكوى مما تعده "تصرفات عدائية" من هذه الفئة: كالإعراض عن حضور الاجتماعات الدعائية، و الامتناع عن المشاركة في التظاهرات المؤيدة، و التنديد بكبار السنّ الذين يترددون على مقر "القسم" [3]، و تهديد و شتم المشاركين في الفعاليات الموالية للإستعمار... و ُرجع قائد القسم ذلك إلى الوضعية الاجتماعية المزرية لأولئك الشباب الذين لا يملكون أي تكوين ولا يجدون منصب عمل و فاقدين للأمل في العيش الكريم. لذا

---

1 – و في هذا الإطار نشير إلى أن القسم رفض السماح لفرقة الكشافة الاسلامية التي كانت متواجدة في الحي بالعودة إلى النشاط. و لملأ الفراغ لجأ إلى الاستعانة بالكشافة الفرنسية بالتحديد فرقة "سان دومنيك".

2– CAOM, archives SAS, 2 SAS/53,Rapport concernant l'activité des moniteurs des foyers sportifs de la SAU de Belcourt.

3– Ibid., Fiche de renseignements psychologiques, n° 66, 18 nov. 1961.

ما برح يقترح في تقاريره المتعاقبة حل هذه المشكلة المقلقة له عبر إنشاء ما يسميه بـ "معسكرات العمل و التكوين" على غرار ما عرف في الأربعينات بـ"ورشات الشبيبة" يتم فيها تجميع أولئك الشباب وتكوينهم مهنيا مع تسخيرهم في مشاريع كبرى إضافةً الى تلقينهم "قيم المدنية الفرنسية"، الأمر الذي سيضمن – في رأيه – تحقيق تقدم عملاق على طريق التهدئة [1].

ب - المرأة: كانت فئة النساء أحد الفاعلين الاجتماعيين الجدد الذين بدؤوا يلجون الساحة العامة بقوة بفعل التطورات الخطيرة التي كانت تعرفها البلاد. و هذا جعل السلطة الاستعمارية تجتهد في استمالتها عبر سياسة ظاهرها تحرير "المرأة المسلمة" وباطنها زعزعة عناصر الثقافة المحلية و إحداث اختراق في عمق المجتمع الأهلي. و قد تبلور هذا المسعى الاستعماري على مستوى حي بلكور في تأسيس ما سمي بـ: "دار المرأة" التي كانت تتكون من فرعين:

فرع النساء: بلغ عددالمنخرطات فيه منتصف سنة 1961 [2] حوالي 40 إمرأة، و كان برنامجه يتضمن ثلاث اجتماعات أسبوعية (الاثنين و الأربعاء والجمعة)، تقدم في الأول دروس حول رعاية الأطفال، و يكون الثاني مناسبة لتناول الشاي و الكعك مع تجاذب أطراف الحديث حول قضايا المرأة و أمراض الأطفال وموضوعات شبيهة... بينما تنظم في اليوم الثالث ورشات عمل تقدم خلالها دروس في تصفيف الشعر والطرز و الخياطة...

---

1 – Ibid., Bulletin de Renseignement des mois de février, mai… 1958.

2 – Ibid., B.R. mois de juin 1961.

فرع البنات: بلغ عدد المسجلات فيه مع مطلع سنة 1961 ، 45 طفلة [1] تتراوح أعمارهن بين 10 و 15 سنة. و كان يعقد لقاء أو اثنين في كل يوم عدا عطلة الأسبوع، و يتمّ خلالها تقديم دروس تعليمية أو ممارسة نشاطات ترفيهية كالغناء و الرياضة و السينما و الطبخ و الخياطة...

و من الجدير بالذكر أن القائمين على هذا المشروع، كانوا – أول الأمر - يُبدون تفاؤلا كبيرا، و هو ما يمكن أن نستشفه – على سبيل المثال لا الحصر – من تقرير جوان 1958 [2] الذي يؤكد على رغبة الكثير من المسلمات في التحرر و التقدم رغم ردات الفعل العنيفة من الأزواج و تهديدهن بالطلاق، هذا إضافةً إلى التزايد المطرد في اعدادهن في المظاهرات المؤيدة... بيد أنه بعد ثلاث سنوات أخذت لهجة التفاؤل تلك تخف و بدأ التأكيد على صعوبة المهمة بل و الاقرار بفشلها جزئيا، وهو ما يمكن أن نقرأه في تقرير مؤرخ في أوت 1961 الذي يشير إلى عدم إخفاء الجزائريات المسجلات في "الدار" لمشاعرهن "المعادية لفرنسا" أثناء الاحاديث والنقاشات التي كانت تدور بينهن[3]. و هنا لنا أن نتساءل: إذا كان هذا حال اللواتي يترددنّ على "دار المرأة" و يتعرضنّ لمختلف أساليب الحرب النفسية "الناعمة" فما بال اللواتي يقاطعنها من الأساس؟ الجواب واضح. بيد أنه في المقابل لا يجب أن

1– Ibid., Synthèse mensuelle de pacification du mois de février 1961.

2– Ibid., B.R. du mois juin 1958.

3– CAOM, Archives SAS, 2 SAS/53, Rapport de la Maison de la femme de Belcourt, 12 août 1961.

نتجاهل حقيقة كون تأثير هكذا حرب ينصب عادة على العقل الباطن أكثر من العقل الواعي لذا فآثارها لا تظهر إلا على المدى البعيد.

ج – قدماء المحاربين: من بين الفئات الاجتماعية التي دفع بها القسم الحضري لـ "حي بلكور" إلى الواجهة السياسية، و اعتمد عليها في نشاطه الجواري الرامي إلى اختراق المجتمع الأهلي والتأثير عليه، فئة "قدماء المحاربين". و قد شجعه على ذلك كون هذه الفئة – في معظمها - طيعة الانقياد و منحازة لفرنسا كما تحظى بالاحترام – على الأقل ظاهرا – لكبر سنّ افرادها و"سوابقهم العسكرية". و قد نجح – حسب إدعاءه - في اجتذاب معظمهم (حوالي 300) [1] وتنظيمهم في إطار ما عرف بـ "دار العسكري" (نادي يجتمع فيه قدماء المحاربين)، و من ثم تجنيدهم لصالح الموقف الاستعماري. و يتجلى ذلك بشكل خاص في دورهم الرئيس في تنظيم و تأطير مظاهرات التأييد، و تشكيل فرق الدفاع الذاتي، وترددهم المنتظم على مقر القسم... و بالمجمل يمكن القول أنهم شكلوا النواة الصلبة لمؤيدي السياسة الاستعمارية على مستوى الحي.

- النخبة الجديدة: يستشف من بعض الوثائق أن القسم حاول تكوين نخبة أهلية جديدة على مستوى الحي تتميز عن سابقتها بكونها غير منفصلة عن مجتمعها الأصلي. لذا كان يعتمد عليها بشكل خاص في استطلاع توجهات الرأي العام تجاه بعض الاحداث و القضايا الهامة. كما كان يحضر عناصرها لتبوأ مناصب

1 – Ibid., B.R. du mois mai 1958.

المسؤولية العامة كما يظهر ذلك جليا من تلك القوائم التي كانت تذيل بعض التقارير و هي تضم أسماء و عناوين الاقامة و مهن و معلومات متنوعة لعشرات الشخصيات الأهلية، و معنونة كالآتي: "شخصيات الحي المرشحة لتولي وظائف عامة" [1]. ويظهر من هذه الأخيرة أن افراد هذه النخبة كانوا يشتركون في ثلاث صفات أساسية هي:

- الانتماء الى البرجوازية الصغيرة (صناعيون، تجار، مدراء، مفتشون، مهندسون، ملاك، أمناء...)

- نشطاء سياسيين (منتخبين مثلا) أو إجتماعيين.

- موالون لفرنسا بمعنى يؤمنون بأهمية و ضرورة الوجود الفرنسي في الجزائر (هذا بطبيعة الحال من منظور القسم الحضري).

و تبقى صفة رابعة يبدو أنها لم تكن تعني الجميع و هي "السمعة الطيبة"، حيث يشتكي القسم في موضع آخر من كون جزء من هذه النخبة سيما المنتخَبين غارقين في المؤمرات السياسية و الفساد (خاصة المحسوبية) و بعضهم من مدمني الخمر[2].

و المؤكد أن هذه الفئة الاجتماعية الصاعدة أدت دورا أنيا مهما وفي نفس الوقت كانت تُحَضَر لدور مستقبلي أهم. غير أن الإحاطة بذينك الدورين يتطلب

1 – Ibid., B.R. du mois de janvier 1958.

2 – CAOM, 2 SAS/59.

– فيما نعتقد - تجاوز "القسم" و وثائقه إذ أن علاقة هذا الأخير بعناصرها لم تكن تتعد مستويات الرصد والاتصال و جس النبض.

و إلى هنا يثور سؤال مهم فحواه : إلى اي مدى استطاع "قسم بلكور" التحكم في الدينامية الاجتماعية الجديدة على مستوى الحي و توجيهها بما يتفق وأهداف السياسة الاستعمارية؟

3-5 - السراب و الواقع:

ظل القسم الاداري يؤكد منذ 1958 إلى أواخر 1960 على أن الرأي العام داخل حي "بلكور" مؤيد في معظمه للسياسة الفرنسية. و كان يرجع ذلك إلى الثقة التامة التي ما برح أولئك "المسلمون" يضعونها في الرئيس ديغول و في قدرته على تحويل وعوده بتحقيق السلم و المساواة و الرفاهية إلى واقع ملموس. وتأكيدا لهذه الدعوى كان يشير إلى وجود نيف 2000 رجل و 600 امرأة لا يترددون في التظاهر و التعبير عن ولاءهم لفرنسا لدى كل فرصة سانحة (كما هو الحال بمناسبة زيارات ديغول إلى مدينة الجزائر وفي الأعياد الوطنية الفرنسية)، بل ويزعم أن هناك أعدادا أكبر من أهالي الحي كانت هي الأخرى ترغب في المشاركة في مثل هذه التظاهرات بيد أن تعامل "الكولون" معهم بدونية صدهم عن ذلك. هذا إلى جانب "تقبل" عموم السكان – وفقا للقسم الاداري - لإجراءات التأطير الأمني والدفاع الذاتي المطبقة بحيهم بالرغم من التقييد الكبير الذي كانت تفرضه على حرياتهم، بل و تعاون عدد معتبر منهم مع القسم كمخبرين و عملاء. و على النقيض من ذلك أضحى موقفهم – حسب القسم دائما - معاديا لجبهة التحرير

الوطني منذ 1957، و يعلل ذلك بالضعف الذي أصاب هذه الأخيرة بعد تفكيك تنظيماتها داخل الحي و فقدانها المقدرة على تحريك الشارع، إلى درجة أن أضحى بعض "الأهالي" يتصورون أنها تعيش ايامها الأخيرة و أن ليس هناك ما يمنع مقاتليها من الاستسلام سوى قيام قادتهم بإيهامهم بقرب تحقيق النصر مستخدمين مقالات الصحف الفرنسية (بالأخص الباريسية) التي تروج للمفاوضات السياسية و فكرة الاستقلال الذاتي و انسحاب القوات الفرنسية من البلاد.

بيد أنه منذ أواخر 1960 أخذت لهجة تقارير القسم تتبدل، و بدأ الحديث عن انقلاب جذري في موقف سكان الحي لصالح جبهة التحرير و التدليل على ذلك بتناقص أعداد المترددين على "القسم" وتتابع الاستقالات في صفوف عناصر "المخزن"...ليصل الأمر ذروته مع انفجار مظاهرات شعبية عارمة عمت مدينة الجزائر في ديسمبر 1960 و كان أحد منطلقيّها حي "بلكور". فهل حدثت فعلا طفرة في أواخر سنة 1960 قلبت موقف سكان الحي من النقيض إلى النقيض أم أن التغيير الحقيقي حدث في إدراك "القسم" لواقع الحي؛ فبعد أن كان لا يرى إلا الجزء الطافي من الجبل الجليدي العائم أجبره بركان ديسمبر 1960 على توسيع مجال رؤيته ؟

الغريب أن تقارير "القسم" طوال السنوات السابقة (على 1960) - كما رأينا أعلاه - ما فتئت تنضح بمعلومات من قبيل: إعراض الشباب عن حضور الاجتماعات الدعائية و تهديدهم و شتمهم للمشاركين في المظاهرات المؤيدة لفرنسا، ضعف تأثير الحصص الاذاعية و الافلام الدعائية التي تنتجها مصالح العمل النفسي التابعة للجيش الفرنسي، انصراف السكان عن قراءة جريدة البلاد المؤيدة

للسياسة الاستعمارية وإقبالهم على شراء الجرائد المنتقدة لها مثل جريدة لو موند، تنامي تأثير دعاية جبهة التحرير داخل الحي، وجود العديد من العائلات ممن لها أفراد في "الجبل" و هي لا تخفي استعدادها للتواصل معهم، تزايد تخوفات "أصدقاء" فرنسا من أن تتخلي عنهم في آخر المطاف...ألخ. فكيف لم تؤدي هذه المعطيات الى رؤية أكثر موضوعية للواقع و من ثمّ إلى استشراف المستقبل بشكل صحيح؟

السبب بكل بساطة يكمن في النظر الى هذه المعطيات على أنها مجرد استثناءات و سواها من مظاهر التأييد و مواقف الولاء لفرنسا هي القاعدة. وذا كان متوقفا على الإطار الإدراكي (أو المرجعي) لقائد القسم الذي كان يقوم بدور المرشح لتلك المعلومات الواردة من الخارج و التعبير عنها داخليا أي إعطاءها معاني محددة. وقد ظلت تهيمن على هذا الإطار - كما يستشف من تقاريره - ثلاث أفكار قائدة:

1- موقف الأهالي يحكمه "مبدأ القوة" و ليس "مبدأ الحق" لذا فهم يقفون دوما إلى جانب القوي و لو كان الحق إلى جانب غيره و لا يقفون مع الضعيف في كل الأحوال [1].

1 – كثيرا ما كان يتكرر هذا المعنى في ثنايا تقارير القسم: كالقول بأن سكان الحي تخلوا عن جبهة التحرير عندما ضعفت و في حالة نجاحها في استعادة عافيتها، فإن السكان سيعودون كرةً أخرى إلى التجاوب مع أوامرها و تنفيذها حرفيا ليس عن قناعة و إنما خوفا من البطش. أنظر على سبيل المثال التقارير الإستخبارتية لشهري جانفي و فيفري 1958، في: CAOM, 2SAS/53.

2- "الأهالي غير مهيئين لتقبل النظام الديمقراطي الذي تريد فرنسا أن تطبقه عليهم... و لا يحملون نفس مفهوم الحرية الذي يحمله الفرنسيون لذا لا يقدرون قيمة ما يعرض عليهم بسخاء" [1].

3- المواقف المؤيدة لقدماء المحاربين و عناصر المخزن والمهادنين (أو المداهنين) من النخبة الأهلية...هي من يعكس النبض الحقيقي لسكان الحي. أما المواقف الساخطة لفئة الشباب فمجرد صرخة ألم تعبر عن معاناة اجتماعية [2].

و لعل الفكرة الأخيرة أهم الثلاث على الاطلاق من حيث أنها تفسر الفكرتين السابقتين؛ فهو (قائد القسم الاداري الحضري) إرتكز في فهمه لواقع الحي على الفئة المحيطة به من كبار السنّ و أصحاب الحاجات و المصالح و التي هي بطبيعتها فئة "منفعلة اجتماعيا" وتنطبق عليها الى حد بعيد تصورات قائدالقسم حول الحي بينما أهمل الفئة "الفاعلة اجتماعيا" و التي كانت تصنع الأحداث على مستوى الحي و عبر كل البلاد و هي فئة الشباب. بعبارة أوجز كان إدراكه لواقع "بلكور" أشبه بإدراك العميان الثلاثة في قصة أرسطو الشهيرة لحقيقة الفيل.

أ. مصطفى سعداوي

1- B.R. mois de mars 1958, in CAOM, 2SAS/53.

و من الأمثلة المعبرة على ذلك – في رأي قائد القسم – أنه طوال الحملات الدعائية التي سبقت الاستفتاء على دستور 1958 لم تعلق بأذهان "الأهالي" سوى فكرة جانبية مفادها أن كل مصائب فرنسا نابعة من النظام البرلماني الذي تتولى الحكم فيه حكومة "هزيلة" يشكلها مجلس نيابي "غير مسؤول". (تقرير أكتوبر 1958)

2 – وهو ما يستدعي – من منظور القسم – تجاوبا سياسيا في الحالة الأولى و معالجة اجتماعية في الحالة الثانية.

الفصل الثاني

نهج "التقريب بين السكان" في مدينة الجزائر

من خلال كتاب جاك شوفاليي

و لو جورنال دالجي (1956 - 1957)

مقدمة

شهدت مدينة الجزائر، في 1956 و1957، مواجهتين بارزتين في مسار الثورة الجزائرية هما إضراب الطلبة و"معركة الجزائر".

كما شكلت سنتا 1956 و1957، على الجانب الآخر، المرحلة الحاسمة في تطبيق برنامج رئيس بلدية الجزائر، جاك شوفاليي، الذي أراد صاحبه أن يجعل منه تجسيدا نموذجيا لفكرة "التقريب بين السكان" التي كان يتقاسمها مع جورج بلاشيت، صاحب يومية لو جورنال دالجي.

هذا مع العلم أن تلك التطورات كانت تجري على خلفية اجتماعية جديدة تماما: لأول مرة منذ سقوط مدينة الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، عام 1830، أصبحت ساكنتها تنقسم مناصفة بين الجزائريين والأوربيين. من هذه الزاوية، يمكن القول بأن إضراب الطلبة الجزائريين و"معركة الجزائر" كانا بمثابة اختبارين متتاليين لنهج "التقريب بين السكان": فما هي أبرز المواقف الفكرية والعملية المترجمة لهذا التصور؟

للإجابة على هذا السؤال، لدينا مصدران مباشران هما: كتاب جاك شوفاليي، الصادر في عام 1958، ومقالات يومية لو جورنال دالجي المنشورة خلال الحدثين المذكورين.

1- بلاشيت لو جورنال دالجي وشوفاليي

في 1956، كانت يومية لو جورنال دالجي قد تجاوزت عامها العاشر وهي واثقة من خطها التحريري ومن مكانتها، فضلا عن مواردها المالية.

كان بلاشيت قد استطاع أن يجعل منها واحدة من أهم الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر والمؤيدة للتيار "الليبرالي" بين فرنسيي الجزائر، وهي النتيجة التي توصل إليها بالاعتماد على ثروته الضخمة ونفوذه الواسع في الأوساط الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالاستعمار الفرنسي. يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن بلاشيت كان يلقب ب "ملك الحلفاء" في الجزائر لأنه كان يحتكر إنتاج هذه المادة وتحويلها وتصديرها، كما أنه كان يقف على رأس العديد من الأملاك الزراعية وحوالي عشر شركات مختلفة، أهمها "الشركة الجزائرية للمياه".

وعلى الصعيد السياسي، زاول بلاشيت النيابة في البرلمان الفرنسي بين 1951 و1955 ضمن مجموعة مقربة من التيار الديغولي، حيث تميز بنشاطه في لجنتي الشؤون الاقتصادية والشؤون الداخلية من أجل تشجيع الاستثمار في الجزائر من جهة، والإكثار من المحاكم على ارضها، من جهة أخرى. أما على مستوى الساحة السياسية الخاصة بمدينة الجزائرية، برز بلاشيت كخصم لسيد الكولون، هنري بورجو. وفي هذا الإطار بالذات، أخذ على عاتقه التسويق لشخصية جاك شوفاليي وخدمة مستقبله السياسي حتى بلغ به الأمر حد تفضيله على نفسه عندما عرض عليه مانديس فرانس منصب وزير الدفاع. فجمعت بين بلاشيت وشوفاليي علاقة صداقة حميمة ونظرة مشتركة قائلا: "يجب أن لا نتجاهل حقوق الجزائريين

الأوروبيين، ولا نستهين بحقوق من الوضع القائم في الجزائر كان الأول يعبر عنها الجزائريين المسلمين"[1].

لكن باستثناء هذه الجملة القابلة لكل التأويلات، يتعذر التعرف على موقف بلاشيت الملموس في مضمار الصراع الدائر حينذاك من دون الرجوع إلى لسان حاله لو جورنال دالجي، وهو ما سنقوم به لاحقا.

كان شوفاليي هو الآخر وريث عائلة كونت ثروة معينة من استغلال غابات جرجرة، لكنه لم يشتهر كرجل أعمال بقدر ما اشتهر كسياسي.

فبعد أن مارس التجسس تحت قيادة جاك سوستيل ولفائدة الجنرال ديغول، أثناء الحرب العالمية الثانية، تقلد عدة مهام نيابية بتشجيع ودعم بلاشيت. فعرف بحماسه التشريعي لفائدة الضباط المتقاعدين ولافتكاك قانون يحظر الحزب الشيوعي الفرنسي، تعبيرا عن التزامه بتوجه أطلسي جذري في إطار الحرب الباردة.

وتولى شوفاليي رئاسة بلدية الجزائر بين 1953 و1958 و كتابة الدولة للحرب في حكومة ماندیس فرانس بين جوان 1954 وجانفي 1955 حيث آل إليه أمر اتخاذ أولى الإجراءات العسكرية المضادة لثورة التحرير الجزائرية.

1-« Georges BLACHETTE », *assemblee-nationale.fr/ histoire/ biographies/ IV republique/ t.*, Web, consulté le 2/3/2014 ; Rodney42, « Blachette Georges Alphonse Henri », *memoiresdeguerre.com*, Web, 2/3/2014.

ظل شوفاليي يصنف ضمن أقطاب "الليبرالية" بين فرنسيي الجزائر ويوصف بـ"المير العربي". وما إن غادر الحياة العامة حتى انكب على تدوين كتاب بأكمله دفاعا عن لقبيه. فلننظر فيما ذكره في هذا الشأن.

أشرنا أعلاه إلى الجملة التي كان بلاشيت يرفعها شعارا لـ"حكمته" الليبرالية. من ناحيته، كان شوفاليي صريحا أكثر من صديقه، متخذا من القول الآتي نبراسا يهتدي به: "أن يكون معك "نصف متمرد" أضمن اليوم من أن يكون معك خادم". كان هذا القول يستند إلى تحليله لتطور الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية والذي خلص منه إلى ضرورة إحداث تغييرات عاجلة فيما يتعلق بالتعامل مع الساسة الجزائريين. ويكون التغيير المنشود باتجاه تبني "سياسة لتقريب النخب تتمحور حول تحسين التعارف فيما بينها، وتوثيق الصلات بين المتطورين المسلمين والأوربيين، والتعاون الصادق والصريح بين النخب المسلمة وبين الإدارة[1]."

وقام بعدة مساع في هذا الاتجاه مبادرا أو مشاركا غيره قبل أن يصبح رئيسا لبلدية الجزائر. فلقد زار والي الجزائر، إدموند نيجلان، في 16 أكتوبر 1950 رفقة الهاشمي بن شنوف [2] طلبا "لإعادة النظر" في السياسة المتبعة في

1- Jacques CHEVALLIER, *Nous, Algériens…*, CALMANN – LEVY, 1958, Miages-Djebels.org, 2014, pp. 13 – 14, dernière consultation le 1/6/2014.

للعلم تفادى شوفالييي التذكير بهذه النصيحة في كتابه.

2- عند الحديث عن اصطحابه الباش آغا الهاشمي بن شنوف، أحد معتمدي الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الشرق الجزائري، لم ينتبه شوفالييي لعدم تطابق أفعاله مع أقواله.

الجزائر(لاسيما وضع حد لتزوير الانتخابات وعدم عرقلة تطبيق قانون الجزائر لعام 1947).

وفي ديسمبر 1950، قام بتنظيم "حوار بين الجزائريين" على صفحات جريدة ليكو دالجي بمشاركة "14 شخصية أوربية ومسلمة".

وفي ماي التالي، ساهم في تكوين "مجموعة اتصال الليبراليين" التي مثلت "أول تجمع فرنسي - إسلامي يزعم لنفسه تبني الليبرالية"، على حد تعبيره [1].

لم تنجح تلك المساعي في زحزحة السياسة الاستعمارية المتبعة قيد أنملة. وفيما بعد ادعى شوفالييه في كتابه بأن الأخذ باقتراحاته بشأن انفتاح الإدارة على النخب الجزائرية كان كفيلا بقطع الطريق على الثورة التحريرية الجزائرية :

" بدل إدراك أسباب العصيان وحرمانه من التأييد الشعبي المحتمل بالبرهنة الملموسة على نوايانا الاصلاحية أو بأية وسيلة استرضاء أخرى، جرى رفض مناقشة هذه المسائل مع إطارات الساكنة الأهلية، برجوازيتها، ساستها[2] ".

لكن ألم تتح له أقسام واسعة من الطبقة السياسية الفرنسية (بما فيها أقطابها مثل ديغول ومتران وحتى بورجو على ما يقال) فرصة خوض تجربة إصلاحية في أهم حيز جغرافي سياسي وأمثل بيئة اجتماعية (من حيث نسبة

1- Ibid., pp. 37 - 41.

2 -جعل صحفي فرنسي مخضرم من هذا الزعم عنوانا لكتابه. أنظر:

José – Alain FRALON, *Jacques CHEVALLIER, l'homme qui voulait empêcher la guerre d'Algérie*, Fayard, Paris, 2012.

"الجماعة المسلمة" إلى "الجماعة الأوربية") قبل اندلاع ما يسميه "العصيان" بسنة ونصف؟

على إثر انتخابات 1953، تكون في 4 ماي مجلس بلدية الجزائر من 36 عضوا أوربيا و25 عضوا جزائريا برئاسة شوفاليي ونائبه الأول عبد الرحمن كيوان، عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. واتفق هذان الاثنان على استبعاد السياسة - أي مشكل السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر - من اجتماعات المجلس وداخل مقار البلدية بصفة عامة، وذلك تسهيلا "لتظافر الجهود من أجل جعل الجزائر مدينة عاصمة يجري فيها عمل إنساني عظيم على المستوى الاجتماعي". وبصورة عامة، شاع عن كيوان وزملائه أنهم كانوا يسايرون شوفاليي إلى حد الاحجام عن الاحتجاج على القمع المسلط على الجزائريين، مثلما حدث عندماقتلت شرطة باريس ستة جزائريين كانوا في مظاهرة سلمية بمناسبة 14 جويلية 1953.

وكان كيوان يتصرف بموافقة اللجنة المركزية لحركة الانتصار، على ما يبدو، وذلك في الوقت الذي كان فيه النزاع بينها وبين الجناح الوفي لرئيس الحزب، مصالي، على وشك التحول إلى انشقاق. فتعرض كيوان للإدانة ثم للطرد من طرف المؤتمر الذي دعا إليه مصالي منتصف جوان 1954 في بلجيكا.

وللعلم فقد شكل ذلك الخلاف حول ممارسات منتخبي حركة الانتصار في بلدية الجزائر الخلفية التاريخية لظهور أول توصيف دقيق للخط السياسي

لشوفاليي الذي قال عنه مصالي : " إن الاستعمار الجديد المتمثل في جاك شوفاليي رئيس بلدية الجزائر أذكى من الاستعمار التقليدي : ولهذا فهو أخطر منه أيضا " [1].

من جانبه، تحاشى شوفاليي الرد على تلك التهمة ردا سياسيا وفضل تحويل الانتباه صوب "معركة السكن" التي طالما افتخر بالانتصار فيها. فراح يحتمي وراء أرقام انجازاته قبل أن يكشف أنه " لا يوجد شيء أفضل من منح سكن لائق للمسلم للتوصل إلى التكافل بينه وبين الأوربي في أقرب الآجال وفي كل المجالات ومن ثم يختفي كل فارق بينهما" [2]. بعبارة أخرى، انتقلت إيديولوجية شوفاليي من إقصاء المضمون السياسي لقضية الجزائريين إلى إهانة أصحابها.

هذا وقد أهدى شوفاليي كتابه لصديقه "جورج بلاشيت، الرفيق الوفي على الدوام"، مؤكدا في هذا الصدد على "وحدة الفكر والعمل" التي كانت تجمعهما. ومع ذلك يلاحظ أنه لم يأت على ذكر اسمه في نص كتابه سوى كمرافق له في إحدى زياراته لروبير لاكوست. كما أنه لم يذكر أيضا لو جورنال دالجي، بالرغم من الدعم الإعلامي المستمر التي قدمته له. بل دأبت هذه الصحيفة على تمجيد شوفاليي إلى حد تشبيه الرابع من أوت 1953، تاريخ وضع شوفاليي حجر أساس حي "ديار السعادة"، بالرابع من أوت 1789 في الثورة الفرنسية:

---

1 – انظر تحليل الحاج مصالي للعلاقة بين أولئك المنتخبين وبين شوفاليي في:
Mohammed HARBI, « Le rapport de MESSALI au Congrès d'Hornu (14-7-1954) », extraits, *Aux origines du Front de Libération Nationale : la scission du P.P.A. – M.T.L.D., …, Documents sur la scission du M.T.L.D.*, Christian BOURGOIS Editeur, Paris, 1975, imprimé, pp. 229 – 230.

2 –J. CHEVALLIER, op.cit., p. 53.

"إذا كان *4* أوت قد أرخ، في *89*، لإلغاء الامتيازات (ولإعلان حقوق الانسان كذلك) فإنه أرخ، في *1953*، لإزالة الكثير من البؤس في مدينة الجزائر. ولهذا يعتبره السيد شوفاليي نقطة انطلاق مأثرة بلدية كبرى" [1].

ربما كان صمت شوفاليي ينم عن شعور بالإثم بعد الفضيحة المتعلقة بالحجارة المستعملة لبناء مساكن "التكافل بين المسلمين والأوربيين". فلقد تكفلت الأمطار - من جهتها - بالكشف عن رداءة تلك الحجارة، ثم تبين أنها استقدمت من مقلع تابع لبلاشيت.

غير أن شوفاليي، المغرم بفكرة "التقريب بين النخب" بوجه خاص، التزم الصمت أيضا بشأن إضراب الطلبة الجزائريين، فيما اكتفى باختزال "معركة الجزائر" في رقم 751 "اعتداء إرهابيا"[2].

هذا ما لم يكن باستطاعة لو جورنال دالجي، كيومية إعلامية، فعله. فلننظر إذن في الكيفية التي عكست تلك الصحيفة بواسطتها ذينك الموضوعين قبل أن نقترح قراءة في ايديولوجيتها للعلاقات اليومية بين الجماعتين الإثنيتين أثناء نفس الفترة.

1- أنظر بهذا الشأن رد ياسف سعدي:

Yacef Saadi, *La Bataille d'Alger*, T III, PUBLISUD, Paris, 2002, pp. 21 – 22.

2 – V. *Le Journal d'Alger,* 8 août 1957.

2- إضراب الطلبة الجزائريين في ماي 1956

لم تتناول لو جورنال دالجي موضوع إضراب الطلبة الجزائريين سوى بعد أسبوع من انطلاقه. ونعتقد جازمين أن ذلك الإضراب تسبب في إحداث صدمة لدى "الليبراليين" أكثر مما لدى غيرهم، ونرجح أن يكون تأخر لو جورنال دالجي في التطرق إليه عائدا لهذا السبب ولو جزئيا.

فقد كان "الليبراليون" لا يزالون، حتى ذلك الوقت، يأملون بأن يساهم طلبة جامعة الجزائر، من كافة الأصول الاثنية، في إنجاح مشروع "التهدئة" الهادف إلى شق صفوف الجزائريين الملتفين حول ثورتهم التحريرية. لأجل ذلك، أبدت لو جورنال دالجي اعتراضا واضحا على شعار التعبئة العامة المرفوع من قبل الجامعيين الأوربيين المتطرفين [1]. من وجهة نظر أصحابها، كان تنظيم تدريب عسكري أثناء العطلة الصيفية كافيا.

---

1 –A.M, « Pendant les grandes vacances, entrainement des étudiants dans les camps militaires. Cette solution serait plus réalisable et profitable qu'une mobilisation générale », *Le Journal d'Alger*, op.cit., 18 mai 1956.

في الأول من فيفري 1956، شكل الأستاذ بوسكي في جامعة الجزائر "لجنة العمل الجامعي" من أجل الحفاظ على السيادة الفرنسية والتي سرعان ما سيطرت تنظيميا على الطلبة الأوربيين وقامت بفرض جو من الإرهاب (الاعتداء على الطلبة الجزائريين وعلى الأستاذ أندري ماندوز المتعاطف مع جبهة التحرير الوطني، إشهار السلاح داخل الحرم الجامعي، الخ). أنظر
Guy PERVILLE, *Les étudiants algériens de l'université française 1880 – 1962,* Centre de la Recherche Scientifique, Paris, 1984, pp. 124 – 125.

وفي نفس الوقت، رحبت بنص المرسوم، الصادر في 17 ماي، والذي خول للوزير المقيم بالجزائر صلاحية " إبطال مفعول الإجراء المتعلق بتأجيل التجنيد بالنسبة للطلبة الذين قد يخل نشاطهم بالأمن أو النظام العام" [1] والذي كان يستهدف أولئك المتطرفين وأنصار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين معا. هذا ما دفع بالاتحاد إلى التحذير من خطورته معتبرا "الإذعان لهذا التجنيد الإجباري هو بمثابة إنكار نفسك، والرضى بمقاتلة إخوانك الطلبة والطالبات الكثيرين الذين استرخصوا حياتهم وقاموا منذ شهور عديدة للدفاع عن شرف الأمة الجزائرية، بل سيكون هذا الإذعان اختيارا عن بينة لمقام خيانة الوطن [2]".

وقد ترتب عن الإضراب، الذي دعا إليه فرع جامعة الجزائر للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، حدوث انتكاسة جديدة لمشروع "التقريب بين النخب"، وذلك منذ أن تضمن نص الدعوة إلى الإضراب إعلانا صريحا عن إقدام الطلبة الجزائريين على إحداث قطيعة مع المجتمع الاستعماري برمته والتحاقهم بجيش وجبهة التحرير الوطنيين [3].

بعد انتظار أو تردد، اختارت لو جورنال دالجي مهاجمتهم. فقد قامت يوم الأربعاء، 23 ماي 1956، بنشر خبر الإضراب على مساحة واسعة من صفحتها

---

1 –« Résiliation du sursis des étudiants dont l'activité pourrait nuire à la sécurité ou à l'ordre public », *Le Journal d'Alger*, op.cit.

2 –"نداء جديد إلى الطلاب من الجمعية العامة للطلبة المسلمين الجزائريين"، *المجاهد*، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج 1، عدد 1، د. ت، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984، ص 41.

3 – "تلبية الطلبة لنداء الوطن"، *المجاهد*، المصدر المذكور، ص 19 – 20.

الأولى. وللتأكيد على الأهمية التي توليها هيئة التحرير للحدث، استخدمت البنط العريض والعناوين الكبيرة لإبراز المضمون التالي:

"إضراب عام عن الدروس والامتحانات بطلب من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد الشبيبة الديمقراطية في الجزائر"...

"مناشير تحثهم على البدء في العمل: فتح تحقيق"...[1]

بعبارة أخرى، تم تقديم النداء للإضراب كأنه ناتج عن مبادرة مشتركة بين الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد الشبيبة الديمقراطية في الجزائر. وسواء تم ذلك عن جهل أو عن نية مبيتة لتضليل القراء، اعتبر المنشور الصادر عن التنظيم الطلابي هو الأكثر اثارة للقلق لما تضمنه من دعوات مباشرة للعصيان :

" لنشرع كلنا في الاضراب الفوري عن الدروس والامتحانات ولمدة غير محددة... يجب التخلي عن مقاعد الجامعة والالتحاق بالجبال ".

أما المنشور الثاني، المنسوب لاتحاد الشبيبة الديموقراطية في الجزائر [2]، فإن التعليق عليه أظهر ثلاث حيثيات:

1- « Grève totale des cours et des examens demandent l'U.G.E.M.A et l'U.J.D.A aux étudiants musulmans algériens »; « Des tracts les incitant à passer à l'action. Une information est ouverte »; «Le Président de L'U.G.E.M.A est en fuite », *Le Journal d'Alger*, 23 mai 1956.

2- لم نعثر على ما يؤكد وجود هذا المنشور عند برفيليي، المرجع المذكور، ص 127 - 129 أو عند هنري علاق، *مذكرات جزائرية*، ترجمة جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، مطبوع، ص 111 وت (علما أن علاق كان واحدا من قادة اتحاد الشبيبة الديمقراطية قبل أن يصبح عضوا في الحزب الشيوعي الجزائري).

- كونه وجه دعوة الاضراب عن الدروس والامتحانات الى الدارسين في جميع الأطوار التعليمية من جهة،

- وكونه من عمل منظمة غير قانونية وذات اتجاه شيوعي من جهة ثانية،

- وكون هذه المنظمة سبق أن ضمت في صفوفها هنري مايو، الطالب الضابط الفرنسي الذي أقدم على تهريب شاحنة أسلحة تابعة للجيش الفرنسي إلى الثوار.

ودقق محرر الخبر في كل كلمة وصنف الفقرة الأخيرة من المنشور الثاني في خانة تهديد "المصلحة العليا"، مبرزا بصورة خاصة الفقرة التالية:

"على كل خلايانا السرية المكونة من الطلبة وتلاميذ الإكماليات والثانويات وتلاميذ الابتدائي أن تعمل على احترام هذه الدعوة، حتى و إن استدعى الأمر اللجوء إلى القوة ومعاقبة كل من يقف ضد هذا الاضراب معاقبة مثالية"[1].

والظاهر أن الاستجابة السريعة والواسعة التي لقيتها الدعوة الى الاضراب هي التي تفسر بدء اهتمام الجريدة به بعد مرور عدة أيام على انطلاقه. إلا أنها تحاشت إيراد معلومات تفصيلية عنه، مثل أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين في الكليات الجامعية الأربع وانتماءاتهم، الخ.، واقتصرت على اطلاع القارئ على الحضور والغياب بين هؤلاء.

1- «Grève totale des étudiants musulmans », *Le Journal d'Alger*, op.cit.

كذلك أبرز كاتب الخبر أن رئيس الاتحاد فر خارج مدينة الجزائر وأن العدالة بدأت في التحقيق للتعرف على الأشخاص الذين كانوا يقفون وراء تلك المناشير، الخ، وذلك لزرع الشك والبلبلة في وسط الطلبة المسلمين الجزائريين من جهة، وللتحريض على إصدار قرار بمنع اتحادهم وطمأنة المجتمع الأوربي من جهة أخرى[1].

بيد أن المحرر لم يخف، في نفس الوقت، تخوفه من امكانية توسع مجال الاضراب إلى الثانويات والإكماليات والمدارس الابتدائية والتقنية يوم الجمعة صباحا، موعد عودة المتمدرسين المعنيين من إحدى العطل الدينية المسيحية - اليهودية. فجرى وضع مقاله بجانب الإعلان الصادر عن الإدارة الأكاديمية والمتضمن تحذيرا بتطبيق النصوص القانونية على المضربين المحتملين وتحميل أوليائهم مسؤولية مواقف أبنائهم [2].

وبعد أن تأكدت لو جورنال دالجي من أن الإضراب امتد بالفعل من الكليات الى "الثانوية الفرنسية - المسلمة"، الواقعة في حي بن عكنون، وأنه بلغ فيها نسبة 100%، لجأت، في عددها الصادر في 26 ماي 1956، إلى استعمال الأساليب الرامية إلى التخفيف من وطأة تلك الحركة.

فقد حاولت إيهام قرائها بوجود "توازن" معين ما دام الحضور بالنسبة للمترشحين لامتحان نهاية التعليم الابتدائي قد بلغ هو الآخر حوالي 100 %. كما عرضت صورا تظهر مجموعة من أولياء التلاميذ بصحبة أبنائهم عند أبواب المدارس

1 – Ibid.

2 – Ibid., «Un communiqué du Rectorat».

لبث وهم كاذب بجدوى إعلان الأكاديمية. بل وظفت تلك النتيجة المزعومة للمطالبة بالمزيد، معتبرة أن الاضراب لم يكن ليلقى الصدى الذي لقيه بين الطلبة الجامعيين الجزائريين وتلاميذ الثانوية الفرنسية - الإسلامية لو وقع تهديدهم فردا فردا. وأشاعت بهذا الخصوص أن عددا من هؤلاء المضربين ظلوا يحومون حول أبواب مؤسساتهم التعليمية وملامح التردد والأسى بادية على وجوههم، وأن إدارات المؤسسات المعنية تلقت رسائل من بعض المضربين يقول فيها أصحابها إنهم أضربوا تحت التهديد وإنهم يعانون نفسيا جراء هجر الدراسة، إلخ[1].

وبصورة عامة، جاءت العناوين والصور المتعلقة بالإضراب مدرجة بجانب اقتباسات وتصريحات تحث على القمع، بحجة أن الجزائر تواجه "عصيانا" وأن للحكومة الفرنسية ما يلزمها للتعامل مع الوضع على النحو المطلوب [2].

1- « Malgré les mots d'ordre U.G.E.M.A et communistes 98 % des élèves musulmans présents aux examens d'entrée en sixième. » ; « Par contre la grève a été totale aux facultés et au lycée Franco-Musulman », 26 Mai 1956.

2- V. par ex, « Traiter de puissance à puissance avec des chefs rebelles, c'est les grandir infiniment et se diminuer d'autant » écrivait, en 1916, le Père de Foucauld », 23 Mai 1956 ; « M. BOURGES-MAUNOURY aux Anciens Combattants : « Nous ne céderons pas à l'épreuve de force en Algérie…», 27 - 28 Mai 1956

للعلم أطلق البرلمان الفرنسي في 16 مارس 1956 يدي سلطات القمع في الجزائر بواسطة ما بات يعرف بـ "قانون السلطات الاستثنائية".

3 – "معركة الجزائر" عام 1957

قرر قادة الثورة الجزائرية في اجتماعهم بالصومام، أواخر أوت 1956، منح مدينة الجزائر استقلالية تسيير شؤونها على غرار باقي المناطق لكن مع ترقيتها إلى "ولاية ممتازة"، على حد تعبير قائدها العسكري، ياسف سعدي. وقد أرجع هذا الأخير تلك الترقية إلى عاملين :

- فهي من جهة، " بصفتها ملتقى كافة المشاورات، والأموال، والتموين بمختلف الحاجيات، وكموقع عسكري وإداري مركزي على مستوى البلاد، مؤهلة مسبقا لأداء دور فعال في الإعلام والدعاية والعمل المسلح والثوري ".

- ويكون من جهة أخرى قد طرأ تعديل على العقيدة القتالية أو ما أسماه سعدي " النظرية الفريدة من نوعها التي تقول بوجوب أن يضطلع الريف بقيادة المدينة [1]"، وهو التعديل الذي ترجمه استقرار "لجنة التنسيق والتنفيذ"، الهيئة العليا للثورة، في قلب العاصمة.

وفي مطلع العام التالي، دعت اللجنة المذكورة إلى إضراب الأيام الثمانية (28 يناير – 4 فيفري 1957)، بهدف تحقيق هدف سياسي بحت وهو التأكيد، عشية مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، على تمثيل جبهة التحرير

1–Yacef Saadi, op.cit., T II, pp. 40 – 41.

كان سعدي يلمح، على ما يبدو، إلى التصور الذي كان فرانز فانون يدافع عنه في كتاباته خلال حرب التحرير الجزائرية. حول هذه المسألة أنظر أحمد رضوان شرف الدين، "مشروع الدولة–الأمة والعروبة عند النخب الجزائرية 1946– 1988"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، 2004–2005، الفصل الثالث، "برنامج الثورة الديمقراطية : تحت راية الفانونية"، ص. 158 وت.

الوطني للشعب الجزائري. غير أن السلطات الفرنسية استبقت موعد الإضراب وسلطت حالة من الرعب الدموي المتواصل لأكثر من عشرة أشهر على الجزائريين القاطنين بمدينة الجزائر بغية خلق الفراغ حول تنظيمهم الثوري [1].

في خضم تلك الحملة التي سميت تضليلا " معركة الجزائر" والتي زادت من عمق الهوة بين الجماعتين الجزائرية والأوربية، أصبح توضيح طبيعة الحل المنشود من طرف "الليبراليين" أمرا ضروريا.

من جهتها، قامت لو جورنال دالجي، في هذا السبيل، بنشر القسم المتعلق بالجزائر، الوارد في كراسة أمين عام جمعية "أسابيع الاتحاد الفرنسي". كانت تلك الوثيقة تتضمن دعوة إلى "دمج الجزائر في جمهورية فرنسية بعد أن تصير فيدرالية"، شريطة استتباب الأمن أولا، بمعنى تحقيق الجيش الفرنسي انتصارا عسكريا شاملا على الثورة الجزائرية [2].

كذلك اقتبست تلك الجريدة من نص ندوة صحفية، عقدها المرشح الديمقراطي السابق لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، أدلي ستيفنسون، قوله بأن "الفرنسيين يتبنون شيئا فشيئا وجهة نظر واقعية" وأن "المسؤولين المسلمين أنفسهم سوف يمنحون في الوقت المناسب تأييدهم لاقتراحات صادقة حول

1- كلفت تلك الحملة القمعية، التي قامت بها فرقة المظليين بقيادة الجنرال جاك ماسو والتي دامت حتى شهر سبتمبر 1957، كلفت سكان المدينة آلاف الضحايا بين مفقود ومقتول، فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة. كما استشهد خلالها الزعيم الوطني الكبير، العربي بن مهيدي، بينما غادر زملاؤه في لجنة التنسيق والتنفيذ البلاد.

2 -« Intégration de l'Algérie dans une République Française devenue fédérale », *Le Journal d'Alger*, 5 et 6 juin 1957.

الاستقلالية ضمن الاتحاد الفرنسي". وأما الاستقلال الفوري، الذي كانت جبهة تو تطالب به، فقد اعتبر ستيفنسون أنه "قد يشكل في الوقت الراهن دعوة إلى الفوضى وسفك دماء جديدة"[1].

غير أن أدق توضيح نشرته لو جورنال دالجي لموقف ذلك التيار السياسي الليبرالي جاء على لسان شوفاليي نفسه.

فبمناسبة الذكرى الرابعة لتوليه رئاسة بلدية الجزائر، حدد شوفاليي النقاط التالية:

1-" يجري التفاوض بين دولة ودولة، بين قوة وقوة أخرى وليس مع أتباع من الرعية في حالة عصيان. لا نتفاوض وإنما، وهذا شيء مختلف، نتحادث مع هؤلاء كما نتحادث مع مستخدمينا في حالة إضراب".

2- بينما ظلت جبهة التحرير الوطني متشبثة بمطلب الاستقلال، قدمت فرنسا عدة تنازلات كالاعتراف بالشخصية الجزائرية وإحداث هيئة انتخابية موحدة بين المسلمين والأوربيين وامكانية إنشاء سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية محليتين.

3- وإذ عبر عن مناصرته للنظام الفدرالي، أعرب شوفاليي عن أمله في انتخاب " فرديات لها هيبة في كل منطقة وليس أحزابا متحجرة وموجهة من الخارج"، إلى جانب تكوين " جمعية لأصحاب المصالح الاقتصادية" [2].

1– Ibid.

2– Ibid., 8 août 1957.

وبعد أن غادر رئاسة البلدية عام 1958، أكد شوفاليي، في كتابه المشار إليه سابقا، تمسكه باعتبار الثورة التحريرية الجزائرية "تمردا" و"معركة الجزائر" ضرورة أملاها واجب استعادة الأمن من الجانب الفرنسي: " لم يسبق لعمل إرهابي أن كان أكثر خبثا أو دموية. ففي خلال أربعة عشر شهرا، أدمت *751* عملية المدينة، أسفرت عن وفاة *314* من سكانها وجرح *917* أخرين". ومن جديد، عزا شوفاليي الوضع القائم إلى عدم تطبيق الإصلاحات الكفيلة بترقية النخب المسلمة، محملا المسؤولية، في هذه المرة، لإدارة روبير لاكوست بالذات. فالجزائر عاشت في ظلها، على حد وصفه، تحت "نظام تحلل السلطة (...) كان الكذب سيد الموقف: كذب الإصلاح البلدي، كذب الإصلاحات الزراعية الموصوفة زورا بالثورة الزراعية، كذب إحداث عمالات، كذب التهدئة، كذب ربع الساعة الأخير، كذب في كل شيء"[1].

كان شوفاليي يبرر، من خلال رسم تلك الصورة القاتمة، استيلاء العسكر ثم الجنرال ديغول على الحكم في 13 ماي 1958.

1 – J. CHEVALLIER, op.cit., p. 57– 58.

كان شوفاليي يقصد بذلك تدابير مشروع "القانون – الإطار" الخاص بالجزائر.

من جهتها فضلت لو جورنال دالجي توجيه خط مقالاتها صوب كشف معارضي الإصلاحات [1]، من جهة، وتأييد الإجراءات التي تخدم استراتيجية إقامة الفدرالية الفرنسية – الجزائرية المنشودة، من جهة ثانية.

لقد قامت - مثلا - بمساندة قرار استقدام مئات الطلبة الفرنسيين من فرنسا [2]، أثناء صيف 1957، قصد إشراكهم في حملة "التهدئة" مثلما سبق أن ساندت في العام الفائت قرار استدعاء رفقائهم "الخطرين على الأمن"، (على

---

1 – « Au cours d'une conférence de presse. L'avant – projet Lacoste critiqué par les A.C. la fédération des maires le mouvement universitaire et d'autres associations. « Pas de collège unique et révision de la constitution» ont réclamé les représentants des différents mouvements ». *Le journal d'Alger,* 24 août 1957 ; F. MIRALLES, « Le collège unique est inacceptable» affirment les maires de l'Algérois » 14 novembre 1957.

2 - V. *Le Journal d'Alger*, « Participant à un stage de deux mois 200 étudiants arrivent ce matin à Alger. Ils seront répartis dans plusieurs S.A.S. et S.A.U.»., 18 Juillet 1957; « Arrivés hier par le « Ville-de-Marseille » 183 étudiants viennent aider les officiers des S.A.S et apprendre l'Algérie», 19 juillet 1957; « Conduits par M. Jacques Chevallier, les étudiants métropolitains ont visité les cités d'Alger», 20 juillet 1957; « Arrivés hier et aujourd'hui à Alger 200 étudiants métropolitains suivront un stage d'information avant d'être répartis dans les S.A.S. d'Algérie», 2 août 1957; « A travers toute l'Algérie. Les étudiants métropolitains volontaires seront répartis aujourd'hui dans les sections administratives spécialisées», 3 août 1957; « Après un mois passé dans les S.A.S. Vous porterez témoignage dit le préfet d'Alger aux étudiants français », 30 août 1957; « Ayant passé un mois dans les S.A.S. et S.A.U. d'Algérie 80 étudiants métropolitains ont regagné hier Marseille à bord du « Ville d'Alger ». Ils ont été accompagnés à leur départ par M. Baret », 15- 16 septembre 1957.

رأسهم الطلبة الجزائريين المضربين) للخدمة العسكرية لكسر حركاتهم الاحتجاجية السياسية. فنشرت عدة مقالات عن تلك العملية، بدء بوصول طلبة فرنسا إلى الجزائر وانتهاء بعودتهم إلى بلادهم.

وتبين أن تلك العملية كانت من تنظيم اللّجنة العليا لشبيبة فرنسا وما وراء البحر ومن تمويل الولاية العامة في الجزائر. وتبين أيضا أن الطلبة المعنيين ينتسبون إلى مدارس الادارة والعلوم السياسية والتجارة، أي من الصنف المعروف (بصفة عامة) بارتباطاته الاجتماعية والسياسية بالطبقات السائدة في فرنسا.

وبالرغم من الخلافات القائمة بين جماعة بلاشيت وشوفاليي، من جهة، والوزير المقيم، لاكوست، من جهة ثانية، أكدت الصحيفة على العنصر الجامع بين الفريقين، ألا وهو تقديرهما العالي لتلك المبادرة وإن كان لدواعي خاصة بكل واحد منهما. ولهذا الغرض، جرى إبراز استقبال أولئك الطلبة من طرف كافة السلطات (رئيس بلدية الجزائر، جاك شوفالي، ومديري الديوانين المدني والعسكري الخاصين بروبير لاكوست، والعقيد مسؤول ديوان الشؤون السياسية للحكومة العامة...).

كما تحدثت عن حرص مستقبليهم على تعريفهم "بالحقائق الخاصة بالجزائر"، لاسيما منها طابع "العصيان" المسلح، المنسوب إلى "بعض المغامرين"، مقابل الطابع الإنساني لعمل فرنسا في الجزائر. ودعما للتوجيهات النظرية المسداة إليهم، قادهم جاك شوفاليي إلى الأحياء السكنية في طور البناء والتي كان من المزمع أن تحل محل أحياء القصدير، وأن تقيم فيها عائلات مسلمة وأخرى أوربية للتدليل على تكافل الجماعتين في الحاضر و الإيمان بالمستقبل، حسب كاتب أحد

المقالات. وأخبرت لو جورنال دالجي قراءها كذلك بتوزيع الطلبة على الأقسام الادارية الخاصة أو الأقسام الادارية الحضرية [1]، بحسب الجنس، لمساعدة الضباط العاملين فيها في مساعيهم الرامية إلى التقرب من الجزائريين ومحاولة استرجاع ثقتهم.

ولم تخف تلك الجريدة، في نهاية المطاف، كون الهدف الأسمى من إقحام أولئك الطلبة الفرنسيين في حملة "التهدئة" يتمثل في تكليفهم فيما بعد بالترويج لفكرة استمرار المهمة الحضارية لفرنسا في الجزائر، رغم انعدام الأمن السائد عبر التراب الجزائري من جهة، ورغم أنف المشككين، سواء في الجزائر أو في فرنسا، في جدوى تلك المهمة من جهة أخرى. فما هي أهم التوجهات التي ركزت عليها لو جورنال دالجي في هذا الشأن؟

هذا ما سنطالعه في الفقرة الموالية.

4 - إيديولوجيا العلاقات الاثنية في الحياة اليومية:

بالنسبة لجريدة لو جورنال دالجي، كان من الواجب، من الناحية الإيديولوجية، أن يبقى الحديث الذي تنشره عن الطلبة الجامعيين ضمن حدود التقابل الإثني المعبر عنه بتسميتي "الجزائريين الأوربيين" و"الجزائريين المسلمين"، بما في ذلك أثناء فترة الإضراب عن الدروس والامتحانات.

أما الحديث الذي كانت تنشره عن المكونات السكانية الأخرى، المقيمة آنذاك في مدينة الجزائر، فهو يبدو متحررا من ذلك الواجب أو لنقول أنه لم يكن

---

1 – أنظر أعلاه مصطفى سعداوي، "الحراك الاجتماعي في مدينة الجزائر بعيون الأقسام الإدارية الحضرية (1957 – 1962)".

ملتزما به بنفس الدرجة من الحرص. ومهما يكن من الأمر، فهو، في أحيان كثيرة، مبني صراحة – لاسيما منذ بدء "معركة الجزائر" المزعومة - على ثنائية "نحن" و"الأخرون".

4-1- "نحن" الجزائريين الأوربيين:

الشيء الملفت للانتباه، في هذا الصدد، هو إظهار نوع من التطابق بين عالم "نحن" وعالم الشغل والاقتصاد. وعالم الشغل يبدو على صفحات لو جورنال دالجي محصورا في عدد قليل من الفئات. فضلا عن المهنيين في الجيش والأمن والمحاكم، اهتمت تلك اليومية أيضا بالصناعيين والمجندين والشرائح الوسطى (الأوربية بالأساس) والعاملين في المجال الديني المسيحي.

إلى جانب تخصيص الجزء الأكبر من صفحتها الأولى من كل عدد لنشاط أولئك "المشتغلين" بمكافحة "العصيان"، كانت لو جورنال دالجي تنشر كذلك، من حين لأخر، تحقيقات للتعريف بهم وجلب المزيد من العطف لهم.

مثلا، تناول واحد من تلك التحقيقات عمل مزيلي الألغام واختير لكتابته جون بايارادن، المراسل البرلماني للجريدة. وحرصت هيئة التحرير على عنونة التحقيق بعنوان الفيلم السينمائي "راتب الخوف" (1953) وعلى وضع نصه وسط أخبار تتعلق بوقوع "اعتداءات إرهابية"، الاصطلاح المستخدم للإشارة إلى أعمال الفدائيين الجزائريين.

لقداضطلع كاتب التحقيق ذاك بمهمة لفت انتباه قرائه البرلمانيين (فضلا عن تثقيفهم حول أنواع المتفجرات) إلى أن مزيلي الألغام، الذين يخاطرون بحياتهم من أجل الحفاظ على حياة الأوربيين، لا يتقاضون سوى 250 فرنكا في اليوم[1]. ويلاحظ، في هذا الصدد، أن بايادان نشر في نفس العدد نبأ قرار الحكومة الفرنسية القاضي برفع الحد الأدنى المضمون للأجور من 126 إلى 133 فرنكا.

ثم عاد نفس الصحفي إلى الكتابة حول هذا الشأن العام في نهاية شهر أوت، لكنه اقتصر، هذه المرة، على إبراز تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية لمن سماه "الجزائري المتوسط"، قاصدا بتلك التسمية الموظفين حصرا – دعامة مؤسسات النظام الاستعماري في الجزائر المهدد من قبل الثورة الجزائرية – وهو يعلم أنه سبق للنقابات الفرنسية ان أعلنت عن عزمها تنظيم احتجاجات على عدم تناسب الأسعار والأجور بعد انتهاء عطلة الصيف.

بصفة عامة، كانت الجريدة تميل إلى مساندة كل قرار أو إجراء، سواء كان صادرا من الحكومة الفرنسية أو من جهات أخرى، ويهدف إلى دعم أمن واقتصاد الأقلية الفرنسية في الجزائر.

هكذا دأبت على الحث على الاعتناء بأوضاع من تتم إعادة استدعائهم للخدمة في الجيش وبأوضاع عائلاتهم [2].

كما أنها ساهمت كذلك في الحملة الرامية إلى تشجيع القادمين من فرنسا في مهمة مؤقتة على البقاء في الجزائر بصورة دائمة، أمثال المسرحين من الخدمة

1- « Le salaire de la peur», *Le Journal d'Alger*, 3 et 4-5 août 1957.

2 – Jean PAILLARDIN, « Alerte au S.M.I.G. », op.cit., 23 août 1957.

العسكرية والصناعيين [1]. لذا كان من المنطقي أيضا أن لا تبدي أي حماس إزاء القرار الحكومي القاضي ب "الإلغاء التدريجي للمعونات الاقتصادية" و"وقف كافة الأشغال غير الضرورية" وتسريح 130.000 عسكري قبل ديسمبر1957، الخ. فمثل هذه الإجراءات (الهادفة إلى تحقيق قدر من التقشف، نظرا لتأزم حال المالية العمومية الفرنسية آنذاك بسبب نفقات الحرب على الجزائريين)، كانت تتعارض مع العقيدة التي طالما دافع عنها بلاشيت والقائلة بأن تطوير الاقتصاد يساعد الجيش الفرنسي على إفشال الثورة الجزائرية.

ولتغذية الأمل في مستقبل "الجزائر الفرنسية" بالرغم من ذلك، نشرت لو جورنال دالجي وعد الوالي العام في الجزائر باستثمار 4.700 مليارا قصد إنشاء " *800.000* منصب شغل خلال *10* أعوام". وأكدت في هذا الإطار على أن "الهدف الذي يحظى بالأولوية هو البحث عن أعلى مستوى معيشي ممكن لكافة سكان الجزائر (بما فيهم سكان الصحراء)" وذلك عن طريق تحويل اقتصاد البلاد من

1 -« La Chambre d'Agriculture d'Alger a voté une contribution d'un million en faveur des familles de militaires rappelés en Algérie », 29 juin 1956; F.M., «Fiscalité diminuée en faveur des commerçants et artisans rappelés demande le député PELLERAY », 30 juin 1956 ; «Prêts de 5 et 3 millions aux jeunes de la Métropole qui acceptent d'être démobilisés sur place en Algérie », 12 juillet 1957; Rédaction parlementaire « Le fonds d'équipement de l'Algérie apportera une aide aux industriels voulant s'installer en Algérie », 1er août 1957.

اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي [1]. كانت الصحيفة تروج بذلك إلى خطة "الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية في الجزائر" [2]، التي جاءت كسابقاتها مرفقة بأرقام تتضخم ككرة الثلج كلما توالت، لكنها سرعان ما تتبخر تحت الأشعة الثابتة لشمس الجزائر.

ولنفس الغرض، كانت لو جورنال دالجي تمني نفس قرائها دوريا بالمستقبل الزاهر الذي سوف يلي لا محالة اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية. كما أنها منحت حيزا معتبرا للندوة الصحفية التي عقدها شوفاليي، مطلع أوت 1957، بمناسبة ذكرى اعتلائه رئاسة بلدية الجزائر. فأبرزت، على الخصوص، قوله بأن " مدينة الجزائر لم تتوقف عن البناء منذ *1954* بالرغم من وقوع *751* اعتداء" (في إشارة إلى عمليات الفدائيين الجزائريين)، وكذلك التزامه بـ" إعادة إسكان قاطني أحياء القصدير في مدة تقل عن سنتين وإكمال البرنامج الخاص بالتعليم في نهاية *1957*". وتباهت الجريدة في ختام تقديم تصريحه، بأن هذا هو الدليل على " صمود الجبهة الخلفية في مدينتنا"، مضيفة مقتطفا من حديث "المير العربي " الذي ربط فيه بين " بدء التمرد وبين الزيادة المفاجئة بـ *135.000* نسمة" [وليس

---

1 –« Le développement économique de l'Algérie. Un plan permettant la création de 800.000 emplois en 10 ans mis sur pied. Les investissements seront de 4.700 milliards », 9 août 1957.

2 – سنعرض لاحقا أهداف تلك الخطة. للمزيد أنظر:

René GENDARME, *L'économie de l'Algérie. Sous – développement et politique de croissance*, Librairie Armand COLIN, Paris, 1959, pp. 279sq.

130.000، كما جاء في عنوان المقال] في تعداد ساكنتها، والذي ترتب عنه صعود نسبة الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والماء تقدر بين 30 و40 %.

كان ذلك الطرح طرحا مغالطا من أساسه لأن المصدر الرئيسي للزيادة السكانية في مدينة الجزائر، بصفة خاصة، وفي مدن جزائرية أخرى، بصفة عامة، هو النزوح من الأرياف ولاسيما من القرى التي قامت القوات الفرنسية بهدمها لخلق الفراغ حول الثوار الجزائريين. هذا ما بينته الأبحاث المعاصرة للأحداث بجلاء[1]. كما أن الكلام عن القصبة لا يأخذ معناه الصحيح إلا على ضوء تلك الحقيقة؛ فإنها جسدت، بصفتها المدينة العربية، مقصد النازحين الأول منذ مطلع القرن العشرين. و بمرور الوقت، باتت تشهد أعلى كثافة سكانية في العالم – على ما يقال – بـ 4.000 نسمة/كلم[2]، الأمر الذي وفر ظروف إصابة ما يقرب " *60 %* منهم بمرض السل"، باعتراف شوفاليي نفسه [2].

فلننظر الآن إذن في الصورة التي كانت لو جورنال دالجي ترسمهاعن هؤلاء "الآخرين".

1– Cf. Pierre BOURDIEU, Abdelmalek SAYAD, Le déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Les Editions de Minuit, 1977.

للمزيد أنظر أدناه أ.ر.شرف الدين وك. ميدان، "أحياء القصدير بمدينة الجزائر (1954–1962): قراءة في الأبحاث الجامعية الأولى".

2– « Jacques CHEVALLIER: " Alger n'a cessé de construire depuis 1954 malgré 751 attentats" », *Le Journal d'Alger*, 6 août 1957.

4-$_2$ - "الآخرون"

من المعلوم أن الفئات المذكورة أعلاه كانت ذات أصول أوربية بصورة حصرية أو تكاد. أين "الجزائريون المسلمون" المراد التقريب بينهم وبين "الجزائريين الأوربيين"، بناء على الخطاب الإيديولوجي لصاحب لو جورنال دالجي؟ أين هم وبلدية الجزائر بأيدي شوفاليي حامل نفس الفكرة ؟

إنهم حاضرون على صفحات لو جورنال دالجي بكيفيتين :

- كيفية صاخبة ومركزية بصفتهم "عصاة إرهابيين"،
- وكيفية باهتة وهامشية بصفتهم "محتاجين مستضعفين".

في الحالة الأولى، يكون هؤلاء في كفالة قوات الجيش والأمن والمحاكم الفرنسية. وفي الحالة الثانية – التي تعنينا هنا بصورة مباشرة - يكونوا في كفالة أهل البر والإحسان المسيحيين. وفي كلتيهما يكونون تحت السيطرة.

بعبارة أخرى، كان "الجزائري المسلم" لا يحضر على صفحات تلك الجريدة إلا كذريعة للحديث عن "الجزائري الأوربي"، المواطن الحقيقي على مستوى مدينة الجزائر. وعندما يفاجأ القارئ بمقال يسمح لذاك "الآخر" بالحضور على نحو مختلف، سرعان ما يكتشف أن ذلك تم بغرض التوظيف السياسي. هذا الذي يلاحظ، مثلا، بشأن المقال الذي تطرق للإضراب الوطني الجزائري، الذي نظم

بمناسبة الذكرى الـ127 لاحتلال الجزائر[1]. و لتوضيح هذا الأمر أكثر، لنتوقف عند جملة من المقالات النموذجية.

على ذكر مسألة أحياء القصدير في مدينة الجزائر، من المفيد أن نضيف هنا أن الباحثين الذين وضعوا دراسات ميدانية عنها، خلال أعوام 1954 و1962، أجمعوا على إبداء نفس الملاحظة: عدم مشاهدتهم عائلة أوربية واحدة تقيم في تلك الأحياء. أما على صفحات لو جورنال دالجي فإن العائلات "الجزائرية المسلمة" هي الغائبة عن المشهد.

عندما تناولت الجريدة المذكورة ذلك الموضوع الشائك، مطلع سبتمبر 1957، أي بعد شهر من نشرها حديث شوفاليي حول إنجازاته على رأس البلدية، خلا المقال تماما من أية معلومات تتعلق بالمقيمين في أحياء القصدير وبظروفهم المعيشية، ناهيك عن أسباب وجود تلك الأحياء وبقائها أصلا. وبالعكس جرى تكريس التحقيق كله للحديث عن العملية المشتركة بين الإدارة والجيش والدرك من أجل هدم قربي [عشة] و"إعادة إسكان آخر القاطنين فيه في حي "لا مونتان" [الحراش].

وعلى وقع تلاعب فاضح بالألفاظ والأرقام، قدم كاتب المقال إحصاء بعمليات الهدم المشابهة، التي جرت في شهر أوت 1957، ليشعر القارئ كأنه يطالع حصيلة "انتصارات" على عدو من الأشباح، ما عدا أولئك المشار إليهم بخبث

1 – « Malgré quelques mots d'ordre lancés la veille. Pas de grève en Algérie », 6 juillet 1957.

وعلى سبيل التبرير في الجملة التالية: " وهكذا يتم قطع تيار من المتاجرة فاقد لكل إحساس إنساني كان بعض المحتالين يعمل على تغذيته" [1].

نبقى في نفس الموضوع لنشير إلى قيام وفد من قدماء المحاربين بفرنسا بزيارة إلى "سيتي محي الدين"، أحد أكبر أحياء القصدير في مدينة الجزائر آنذاك، مطلع جوان 1957. ماذا قالت عنها لو جورنال دالجي؟

قالت أنه جرى استقبال قدماء المحاربين من طرف النقيب دو جرمينيي، قائد القسم الإداري الحضري، والسيد شاوش رابح، رئيس قدماء المحاربين بالحي. وبعد أن قدم النقيب دو جرمينيي عرضا مختصرا عن القسم الإداري الحضري والنتائج الأولى التي حققها منذ تنصيبه في مارس، "جال الوفد عبر الحي ثم حظي باستقبال من طرف قدماء المحاربين المسلمين الذين قدموا لهم مرطبات" [2].

لا يحتاج هذا المقال إلى تعليق، إنما يحتاج إلى أن نلاحظ الآتي: نسي كاتبه تحويل قدماء المحاربين المسلمين إلى أشباح على غرار باقي سكان "سيتي محي الدين"، فكشف، دون أن يدري، عن جانب من المستور في أحياء القصدير وهو بمثابة إدانة مباشرة لرفقائهم من قدماء المحاربين بفرنسا وللجيش الفرنسي.

مثالنا الثاني يتعلق بالأطفال.

سبق أن أشرنا إلى لجوء هيئة تحرير لو جورنال دالجي إلى استخدام صور للأطفال في حملتها المضادة للإضراب عن الدراسة في 1956. و كان القصد من ذلك

---

1 – P.M., « La prolifération des bidonvilles stoppée dans le secteur militaire de Maison – Carrée », *Le Journal d'Alger*, 8 septembre 1957.

2 –Ibid.

الأسلوب تضليل القارئ لكي يستخلص بأن المرشحين لامتحان نهاية التعليم الابتدائي "تحدوا" الداعين للإضراب، بينما كانوا غير معنيين به، في الحقيقة.

أما أثناء العطل الدراسية والدينية، فإن تلك الصحيفة كانت تعمد إلى نشر صور لأطفال وهم في رعاية العاملين في المجال الديني المسيحي حصريا.

فعلى سبيل المثال، أطلقت لو جورنال دالجي دعوة للتبرع من أجل إعادة بناء إقامة الأطفال المشردين الكائن بالمأوى التابع لدار أخوات سان فنسان بالأبيار. ومن جديد، اختار محرر النداء أن يتجاهل واجب التعريف بأولئك الأطفال وأن يتوجه بالكلام مباشرة إلى أنصار الجزائر الفرنسية مشددا على ضرورة إنهاء الأشغال قبل نوفمبر 1957. لماذا؟ لأن " شهر نوفمبر *1957* يخلد الذكرى المئوية لقدوم بنات الرحمة إلى شمال أفريقيا"، وبالتالي فإنهم على موعد مع " مناسبة ممتازة للاعتراف بالجميل لقرن [كذا] من التفاني الكلي في خدمة بلادنا بواسطة أعمال اجتماعية سامية"[1].

وبما أن الوقت كان صيفا، صدر كذلك مقال مصحوب بصورة تفيد بأن "250 طفلة مسلمة تعيش أسعد عطلة بمأوى الأيتام التابع للأخوات البيض في نوتر دام دافريك".

وعلى غرار المقال المخصص للمشردين في مأوى الأبيار، حرم القارئ من معرفة شيء حول هذه البنات السعيدات حتى يركز انتباهه على الكفلاء : " يبلغ استقبال الأخوات البيض من العطف وتعليمهن من المتعة والفائدة حدا يجعل

1 – O.P., « A la maison de retraite des Sœurs de St Vincent-de-Paul… », 7 août 1957.

قوافل البنات الآتية [إلى نوتر دام دافريك] تعلن عن وصولها قبل الثامنة" صباحا. وأما التعليم المشار إليه، فيتمثل في اللهو بالنسبة للصغريات والخياطة بالنسبة للمتوسطات والطرز بالنسبة للكبريات...[1].

وعلى مر الأيام وتعدد المناسبات، تتهاطل المئات:

- " تبرع المركز البلدي للتكافل الاجتماعي يوم أمس بكميات من الألبسة لـ*800* طفل بمناسبة العيد الكبير".

- "420 طفل فقير ..."، "900 طفل محتاج..." 500 طفل معوز..."[2].

وفي حين بقي هؤلاء مجرد أعداد، مثلهم مثل بقية "الآخرين"، تظهر الصور والكلمات ماهية هذا المسؤول الحنون أو ذاك وهو يقوم بإبدال ملابس الأطفال البالية بملابس جديدة.

إلا أن تلك الصوّر، التي كان المراد منها الترويج للمجهودات المبذولة في ميدان التكافل الاجتماعي وللحرص على احترام العادات والتقاليد، تشهد في صمت

---

1 – « 250 fillettes musulmanes vivent les plus heureuses vacances », 9 août 1957.

2– « Hier au Centre Municipal d'Entraide Sociale 800 enfants musulmans ont reçu des lots de vêtements à l'occasion de l'Aid – el – Kébir »; « Au Centre Municipal d'Entraide Sociale 900 enfants musulmans nécessiteux ont reçu des vêtements à l'occasion de la fête du Mouloud », 4 octobre1957; « Noël bientôt : 500 petits nécessiteux ont reçu hier des vêtements », 16 décembre 1960 ; «Le Berceau Indigène a vêtu 420 enfants de la Casbah. Mme Robert Lacoste présidait la distribution», 21 décembre 1957.

على درجة البؤس التي بلغها المجتمع "الجزائري المسلم" آنذاك : لا يمكن للعين أن تسقط عليها دون أن تقابل بين هندام وملامح "نحن"، وهندام وملامح "الأخرين".

ومع ذلك، فإن الصورة التي يحفظها التاريخ، بكل تأكيد، هي تلك التي تظهر السيّدة حرم الجنرال ماسو وهي تمرح وسط الأطفال الجزائريين في نهاية عام من سفك دماء أوليائهم على أيدي زوجها[1].

أما مجتمعة، فإن تلك الصور تعرض، في نهاية المطاف، منظرا عن "سياسة التقريب بين السكان"، في ظل السيطرة الاستعمارية الفرنسية، أصدق من المنظر الذي أراد جاك شوفاليي تسويقه في كتابه.

- أ. د./ أحمد رضوان شرف الدين

- أ. شفيقة بورنان

1 – « Quand la générale Massu…joue les « Père Noël », 21 décembre 1957.

الفصل الثالث

أحياء القصدير بمدينة الجزائر (1954 – 1962): قراءة في الأبحاث الجامعية الأولى

مقدمة

يبدو أن موضوع أحياء القصدير في المدن الجزائرية غائب تماما في الكتابات المتخصصة في تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. والظاهر أنه لم يغادر، حتى الآن، دائرة اهتمام الجغرافيين وعلماء الاجتماع العاملين في مجال الدراسات الحضرية على وجه التحديد. لذا ارتأينا التعريف به من خلال الأبحاث الجامعية التي تناولت أحياء القصدير في مدينة الجزائر، أثناء الفترة التي تهمنا هنا[1]، مضافا إليها البحث المشترك بين الأستاذين ب. بورديو وع. صياد حول المحتشدات باعتباره مرتبطاارتباطا مباشرا بالموضوع[2].

أنجزت هذه الأبحاث بين عام 1953 وعام 1983 استنادا إلى تحقيقات ميدانية أجريت حسب مناهج كل من الجغرافيا البشرية وعلم الاجتماع. هذا ما جعلها غنية غناء لا توفره الوثائق الرسمية، لا في الحين ولا بعده؛ فالمعايشة

---

1 – Georges TORRES, " Les bidonvilles d'Alger, étude de géographie urbaine et sociale", DES, Université d'Aix Marseille, 1953; Robert DESCLOITRES, Jean-Claude REVERDY, Claudine DESCLOITRES, L'Algérie des bidonvilles. Le tiers monde dans la cité, Mouton & Co, La Haye, Paris, 1961; Farouk. BENATIA, Alger : agrégat ou cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979, (Thèse de Doctorat d'Etat à l'origine), SNED, Alger, 1980; Maria SGROÏ – DUFRESNE, La politique urbaine à Alger : continuités et ruptures. Une métropole coloniale devenue capitale d'un Etat souverain, t 1, thèse de 3ème cycle, Université de Paris 1, Institut de Géographie, 1983.

2 –Pierre BOURDIEU, Abdelmalek SAYAD, Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Les Editions de Minuit, 1977.

المباشرة، المقرونة بالمعاينة العلمية، سمحت لهؤلاء الباحثين تضمين أعمالهم العديد من الخرائط والجداول البيانية المتسمة بالأصالة و الدقة. وبالتالي تعد هذه الأبحاث في المحصلة مصادر مهمة لكتابة تاريخ المدن الجزائرية إبان الحقبة الاستعمارية الفرنسية المتأخرة، بصورة خاصة، ولتجديد رؤيتنا لتاريخ المقاومة الوطنية للسيطرة الأجنبية في الجزائر وتداعياتها منذ عام 1830 وإلى الآن، بصور عامة.

ارتأينا استعراض مضامين هذه الأبحاث في ثلاثة أقسام:

- رصد المعالم الكبرى لتطور ظاهرة أحياء القصدير في مدينة الجزائر خلال الفترة 1954 – 1962.
- إبراز الأصول الجغرافية للنازحين و أصناف أحياء القصدير.
- استعراض التقييمات المتعلقة بدمج ساكني أحياء القصدير لمدينة الجزائر.

تمهيد

من المعلوم أن أملاك العديد من الجزائريين تعرضت للسلب في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر، في مقدمتها الأراضي الزراعية ذات الموقع الجيد والخصوبة المضمونة. كما جرى تغيير علاقات الإنتاج وبنيات المجتمع القائمة باتجاه إخضاعها لمصالح النظام المسيطر. وقد تم كل ذلك على حساب الجماعات

الريفية بالدرجة الأولى، وهو ما تسبب في تفقير عدد كبير من أعضاء تلك الجماعات وفي الدفع بقسم معتبر منهم باتجاه المراكز الحضرية.

أجمع الباحثون، المذكورة أسماؤهم أعلاه، على اعتبار المعرفة التفصيلية بموضوع النزوح من الريف إلى المدينة أمرا صعبا للغاية. وتكمن الصعوبة في الطابع المركب لما سماه بورديو وصياد " انجراف الطبقة الفلاحية الجزائرية في حركة كارثية"[1]. غير أن هؤلاء الباحثين تمكنوا، مع ذلك، من إجلاء بعض النقاط المتصلة بمرحلة الانطلاق، منها:

- وجود علاقة مباشرة بين تلك التطورات وبين ظهور أحياء القصدير الحضرية؛
- تعاظم تيار النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية الكبرى بشكل محسوس بعد الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) وانتصاب أولى التجمعات السكنية العشوائية ضمن مجالها خلال الأعوام التالية؛
- توجه النازحين إلى مدن الجزائر ووهران وعنابة أكثر من غيرها، لاعتقادهم أنها توفر فرصا للعمل أو للهجرة إلى فرنسا، ما دامت مدنا أوربية بامتياز وتأوي جل الأنشطة الصناعية والخدمية وتتصدر قائمة موانئ البلاد.

1- BOURDIEU et SAYAD, op.cit., p. 17.

في إشارة إلى وقوع تضافر عدة عوامل أهمها في نظر الكاتبين "*سلب الملكية العقارية، الضغط السكاني والانتقال من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد السوق* ". ن. ص.

فيما يتعلق بمدينة الجزائر على وجه الخصوص، تتحدث أقدم وثيقة في هذا الشأن عن حركة تنقل "مخيمات حقيقية" عبر نواحيها، خلال العام 1925، بسبب تعرض أصحابها إلى مطاردة السلطات البلدية.

غير أنه لا وجود لشهادة ميلاد أحياء القصدير الأولى في هذه المدينة لأنها، على حد عبارة طوريس الساخرة، " لم تحظ بشرف وضع حجر الأساس" من قبل شخصية رسمية[1].

وعبثا يفتش المرء على ما يدله عن موقع حي قصديري على خريطة المدينة أو على لوحات الإشارة حتى أنه " قد يمر بقربه، ويلامسه، دون أن يشعر بوجوده" [2]، حسب ديكلواتر وزميليه.

في البداية، قصد النازحون إلى مدينة الجزائر ناحيتين محددتين بداخلها، هما القصبة وأعالي حيي بلكور (بن الوزداد) والحامة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع ملفت للكثافة السكانية (الكبيرة أصلا) بالقصبة من حوالي 2.819 فردا في الهكتار عام 1931 إلى حوالي 3.000/ 3.500 عام 1947، وباتت الغرفة الواحدة تأوي من 13 إلى 14 شخصا. ذلك هوالدافع، على ما يبدو، الكامن وراء تحرك قسم من

1 –G. TORRES, op.cit., p. 11.

2 –DESCLOITRES et alt., op.cit., p. 13

المعنيين بذلك الاكتظاظ باتجاه مواقع جديدة، بما فيهاالبعيدة مثل حي القطار وحي محي الدين [1]، الأمر الذي يؤرخ لبدء مرحلة جديدة.

وشيئا فشيئا راحت العشش وأحياء القصدير تتكاثر داخل الحدود الإقليمية لبلدية الجزائر وخارجها حتى بلغ مجموعها 87 أو 90 موقعا في 1954/1953، موزعة عبر مناطق سانت أوجين (بولوغين) وبوزريعة والأبيار وبئر مراد رايس والقبة وميزون كاري (الحراش)[2].

1 - تطور ظاهرة أحياء القصدير في مدينة الجزائر ابتداء من عام 1954:

انطلقت المرحلة الثالثة من النزوح الريفي نحو المدن على إثر إنشاء جيش الاحتلال للمحتشدات - المسماة "مناطق التجميع" في الأدبيات الاستعمارية- التي اقتيد إليها سكان القرى بعد تدمير بيوتهم في إطار عمليات خلق الفراغ حول مواقع جيش التحرير الجزائري.

كتب بورديو وصياد، مستلهمين مقال مصطفى الأشرف [3] في هذا الشأن، أن " من بين كافة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة في إطار "التهدئة" لا شك أن تجميع السكان الريفيين هو الذي يشكل الامتداد الأوضح للقوانين

1- TORRES, p. 10.

2 - Ibid., p. 33; BENATIA, op. cit., p. 261.

3 -Cf. Mostefa LACHERAF, *Constantes politiques et militaires dans les guerres coloniales d'Algérie (1830-1960)* in, L'Algérie : nation et société, Maspero, Paris, 1965, pp. 203-280.

العقارية الكبرى الصادرة أثناء القرن التاسع عشر [1]". فالتجميع المشار إليه أدى إلى تسريع وتيرة تفقير سكان الريف من الجزائريين، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى انخفاض عدد الملاك والمزارعين بالمخامسة بنسبة 33 % بين 1954 و1960، وانخفاض عدد العمال الموسميين والدائمين بنسبة 28 % خلال نفس الفترة. كما أدى كذلك إلى تسريع وتيرة النزوح إلى المدن: " لقد ارتفعت الساكنة الشاملة للمدن والبلدات فيما بين *1954* و*1960* ب *67 %* في مقاطعة الجزائر و*63 %* في مقاطعة قسنطينة و*48 %* في مقاطعة وهران [2]". بالنسبة لمدينة الجزائر بالتحديد، انعكس ذلك الارتفاع في ظهور أحياء قصدير جديدة في كل من المدنية وحي مصطفى وبئر مراد رايس والقبة[3].

2 – أصول ساكني أحياء القصدير وتصنيف تجمعاتهم:

بناء على الإحصائيات التي أوردها طوريس بخصوص الفترة الواقعة بين 1941 و1953، كان أرباب العائلات القاطنة في الحيين القصديريين، محي الدين وسيزيني (السابق)، ينحدرون من المناطق الريفية الداخلية، باستثناء حالات نادرة جدا. وعند التفصيل، نجد أن الوافدين من مقاطعة الجزائر كانوا يكونون غالبية هؤلاء ويأتي بعدهم الوافدون من مقاطعة قسنطينة في المرتبة الثانية والوافدون من أقاليم الجنوب (الشرقية) في المرتبة الثالثة، في حين غاب بينهم المنحدرون من مقاطعة وهران. وأضاف طوريس أن عدة مؤشرات كانت تفيد بأن ساكني الحيين

1 –BOURDIEU et SAYAD, p. 15.

2 –Ibid., p. 21.

3 – BENATIA, p. 263.

المذكورين كانوا ينتسبون إلى نفس الوحدات الإدارية التابعة للمقاطعات التي جاءوا منها، وهي وحدات كانت تشكل، في نفس الوقت، نقاط انطلاق الهجرة إلى فرنسا كذلك[1].

من جانبه، اهتم بن عطية، بصورة خاصة، بدراسة العلاقات المتبادلة بين حي الإقامة والأصل الجغرافي للمقيمين في عدد من أحياء القصدير بالعاصمة الجزائرية خلال العامين 1975 – 1976. مع الأخذ بالاعتبار عامل تغير المعطيات المتعلقة بالنزوح الريفي نحو المدن بعد 1962، يمكن القول بأن النتائج التي توصل إليها بن عطية تبين استمرار التوجه العام الذي سبق لطوريس أن أبرزه مطلع الخمسينات. فقد جاءت ولاية التيطري في الصدارة ب47,5 % ثم ولايات الشرق الجزائري في المرتبة الثانية ب26,75 % وتقاسمت عدة ولايات متفرقة المراتب التالية[2].

وبناء على الإحصائيات المستخرجة من المسح الذي أجرته إحدى المؤسسات البحثية، عام 1960، على مستوى البلاد الجزائرية بأكملها، بين بن عطية في موضع آخر أن حركة النزوح مست 70 % من الساكنة الجزائرية المقيمة في البلديات الريفية والمدن الصغرى، وأن أرباب العائلات النازحة كانوا يتوزعون حسب النسب التالية:

---

1 – TORRES, pp. 91–99.

2 –BENATIA, p. 283.

- 28,2 % نشأوا وعاشوا في مدن كبرى؛
- 15,1 % قدموا من مراكز حضرية ثانوية؛
- 44,5 % قدموا في الغالب الأعم من بلديات ريفية بصفة مباشرة[1].

وفسر بن عطية احتلال التيطري رأس الترتيب العام بكون نسبتي الكثافة السكانية والتحضر فيه أضعف نسبتين على مستوى الجزائر قاطبة، باستثناء الصحراء[2].

هذا وقد ربط بورديو وصياد الأصول الجغرافية للنازحين الريفيين إلى المدن، بعد عام 1954، بآثار العمليات الحربية التي امتدت إلى مناطق ظلت حتى ذلك الوقت بمنأى عن السياسة الاستعمارية وبتعميم النمط الاقتصادي الرأسمالي، لاسيما منه المبادلات النقدية[3].

طيلة بحثهم عن مستقر داخل المدينة أو خارجها، كان نازحو الموجات المنطلقة بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء حرب التحرير الجزائرية يلجئون، بصورة أساسية، إلى المناطق البعيدة نسبيا عن قلب مدينة الجزائر. لقد قصدوا بوجه خاص المساحات غير القابلة للبناء، بما فيها الخطرة، مثل المنحدرات المطلة على البحر (أعالي بلكور مثلا) والأراضي المحاذية للوديان (كما كان الحال بالنسبة لأحياء القطار ومجاز المرأة المتوحشة وأعالي القصبة).

---

1 –Ibid., pp. 259–260.

2 – Ibid., p. 283.

3 – BOURDIEU et SAYAD, p. 23.

بعبارة أخرى، كان أولئك النازحون يقصدون الأماكن التي أهملتها المدينة الأوربية.

في خضم ذلك الانتشار، كانت أحياء القصدير تتحول، شيئا فشيئا، إلى ظاهرة مركبة لم يعد من السهل على السلطات تجاهل آثارها أو فك عقدها، كما لم يعد من السهل على الباحثين دراستها.

إن المجموع المتكون من العشش وساكنيها لم يكن، في مدينة الجزائر، ينتسب للمدينة الأوربية ولم يعد، في نفس الوقت، ينتسب للريف الجزائري.

بالنسبة لديكلواتر وزميليه، تكمن خصوصية تلك الأحياء لا في " مادية تعبيرها" (مواد وأشكال بنائها وغير ذلك) وإنما في " تمثيلها الفضائي لظاهرة اجتماعية جديدة". فهي من حيث الكم ظاهرة خاصة بالمجال الحضري، دون أدنى شك. فلقد أثبتت إحصائيات السكن، في عام 1954، أن من بين مجموع العشش القابلة للتصنيف ضمن الصنف "القصديري" والمقدر ب52.000، كانت 41.000 عشة تقع في بلديات حضرية [1] .

استنادا إلى هؤلاء الباحثين، يتعين التزام التحفظ إزاء استعمال المصطلحات الواردة في النصوص الصادرة عن الإدارة الرسمية حول هذا الموضوع، مؤكدين على الخصوص على مطاطية والتباس تعريف حي القصدير في وثائق بلدية الجزائر بالذات.

---

1 –DESCLOITRES et alt., pp.26–27.

على الصعيد الكمي، كان عدد المواقع المقيدة تحت هذا الاسم يبلغ 161 موقعا. غير أن هذه المواقع كانت تشمل، في الحقيقة، أصنافا متباينة من السكن الهش. فالصنف الذي كان يمثل الأغلبية الساحقة ضمن ذلك المجموع - 90 موقعا - كان عبارة عن كتل من العشش لا يتجاوز عدد قاطني كل واحدة منها 100 شخصا. وإذا كان انتشار هذا الصنف إلى هذا الحد يدل، دون أدنى شك، على كثافة استغلال النازحين لكل شبر من الأراضي الشاغرة، إلا أنه لا يعد معيارا كافيا لتعريف تلك التجمعات الداخلة فيه كأحياء قصدير حقيقية.

كيف نعرف التجمعات التي تندرج ضمن صنف 100 - 1000 شخصا ؟

يبدو أنه تعذر على ديكلواتر وزميليه أن يجيبوا على هذا السؤال، مع العلم أن التجمعات من هذا الصنف كانت تمثل ثلث مجموع المواقع وتأوي خمس العدد الكلي للسكان المعنيين، زيادة على انتصابها داخل مدينة الجزائر نفسها.

في المقابل، اعتبر أولئك الباحثون أن التسميات الرسمية التي كانت تطلق هنا وهناك على بعض التجمعات، مثل "لوتيسمان" و" سيتي"، كانت تعيّن أحياء قصدير حقيقية في كثير من الأحيان.

باختصار، لا تزيد أحياء القصدير الحقيقية، بحسب تحليلهم، عن سبعة، وهي تلك التي تأوي منفردة أكثر من 1000 شخصا ومجتمعة ثلاثة أرباع سكان أحياء القصدير، أهمها تقع في حسين داي وميزون كاري (الحراش). وعلى هذا

الأساس (إلى جانب معطيات أخرى)، اقترح هؤلاء الباحثون تصنيف أحياء القصدير إلى حضري (محي الدين مثلا) وضاحوي (بل إير ووادي وشايح بحسين داي مثلا)[1].

من جانبه، اقترح بن عطية تصنيفا مختلفا بعض الشيء مبنيا على معياري مستوى التكامل الداخلي للأحياء ودرجة ارتباطها بالمدينة على صعيد احتياجاتها وليس على تعداد الأنفس فيها. فحدد بالتالي ثلاثة أصناف هي:

- الأحياء "المصغرة"، وهي مجموعة محدودة من العشش المتناثرة في الطبيعة؛

- الأحياء "التابعة"، أي المندمجة في أحياء المدينة؛

- الأحياء "المستقلة ذاتيا"، أي التي بلغ التكامل بين وظائفها الخدمية مرحلة متقدمة جعلت منهاأحياء متميزة حقا.

كانت الأحياء " المستقلة ذاتيا " قد بدأت تطور استقلالها، حسب وصفه، بظهور حوانيت بقالة وخضر ونقاط بيع الحليب والخبز، الخ. ثم انتقلت، في مرحلة ثانية، إلى فتح محلات للحلاقة والألبسة المستعملة وتصليح الأحدية. ووصلت تلك الأحياء إلى درجة الاستقلالية عندما حضر بداخلها بائعو الأثاث المستعمل ومواد البناء المسترجعة (ألواح، صفائح، حديد هالك، الخ.)[2].

1 –DESCLOITRES, pp. 63 – 73.

2 –BENATIA, p. 264.

ومهما يكن التصنيف المعتمد، سواء من طرف السلطات الرسمية أو من طرف الباحثين، كان وجود تلك الأحياء في مدينةالجزائر يطرح نفس المشكل الجوهري.

3- مشكل دمج سكان أحياء القصدير

ماذا كتب أولئك الباحثون عن السلوك الفكري والعملي للسلطات الاستعمارية الفرنسية إزاء أحياء القصدير في مدينة الجزائر إلى غاية 1962 ؟ كيف طرحوا وعالجوا مشكل دمج سكان تلك الأحياء ؟

3-$_1$ - توجهات السياسة الاستعمارية

كان للسياسة الاستعمارية الفرنسية الخاصة بأحياء القصدير في مدينة الجزائر ثلاثة مظاهر رئيسية:

- تجاهل الطبيعة السياسية والاجتماعية للمشكل المطروح وبالأخص تجاهل الصلة التي تربط الظاهرة ككل بالاحتلال والاستغلال الاستعماريين؛
- الدأب على ترديد الزعم بأن الإدارات المعنية تبذل ما في وسعها لإيجاد الحلول المناسبة، لاسيما عن طريق تخصيص البرامج السكنية اللازمة؛
- تضخيم صدى الحوادث ذات الصلة بقاطني أحياء القصدير وذريتهم.

لسنا بحاجة للتأكيد من جديد على أن البحوث الجامعية التي نحن بصدد قراءتها، لم تترك مجالا للشك فيما يتعلق بالصلات المباشرة التي تربط بين ظهور أحياء القصدير في المدن الجزائرية الكبرى وبين تجريد الجماعات القروية من أملاكها بقوة السلاح.

فيما يخص سلوك السلطات الرسمية الفرنسية إزاء مسألة أحياء القصدير، خلال الحقبة السابقة على عام 1954، أوضح طوريس أنه كان يتدرج من طور التظاهر بجهل حقيقة وجودها إلى طور محاولة إخفاء تلك الحقيقة، وصولا إلى الشعور بالهلع مما قد يتولد عن تلك الظاهرة [1].

أما بن عطية، فقد رسم مسار تطور ذلك السلوك على نحو مختلف، قائلا بأن:

"السيطرة الاستعمارية وإدخال الرأسمالية والإدارة المباشرة للموارد ساعدت على تنظيم المدن حسب استراتيجية خاصة مبنية على إيديولوجيا كفيلة بحجز مناطق حضرية ممتازة ومهيأة للأقلية الأوربية. لكن اختراق الريفيين وضغطهم المتزايد وهامشيتهم وحضورهم المسبب للوسواس شكلت عوامل دفعت بالأوربيين إلى إقامة بنايات للأهالي على وقع تكاثر المطالب الاجتماعية ثم السياسية [2]".

---

1 –TORRES, p.11.

2 –BENATIA, P.13

3-$_2$ - مشاريع إعادة إسكان المقيمين بأحياء القصدير

لم تعر الباحثة ماريا سقروي دوفرين، من جهتها، اهتماما كبيرا لمظاهر سلوك السلطات الاستعمارية إزاء نشوء وتزايد أحياء القصدير في مدينة الجزائر. وبدلا من ذلك، اختارت تناول دور تلك السلطات في تطور تحويل الملكية العقارية ضمن آليات قانون العرض والطلب، مسندة بحثها بثروة هائلة من الخرائط والجداول.

من هذه الزاوية، اعتبرت أن السلوك الحقيقي للإدارة الاستعمارية كان يتمثل في التدخل من أجل التقليل من حدة التناقضات واحتواء النزاعات بين الأطراف المتنافسة حول العقار. في مجال السكن بالتحديد، كانت التناقضات والنزاعات ناجمة، حسب تحليها، عن تضافر ثلاثة عوامل هي :

- الارتفاع الشديد للطلب على السكن المخفض الإيجار؛
- الزيادة السكانية الكبيرة بين الجزائريين؛
- نزوع العرض إلى المزيد من الانتقائية الإثنية والاجتماعية.

إن أزمة السكن لم تكن جديدة، إذ سبق للحكومة الفرنسية أن قررت، في عام 1943، القيام بثلاثة برامج متكاملة تهدف إلى كبح جماح النزوح الريفي وتوجيه عدد من النازحين صوب فرنسا من جهة، وإنجاز برنامج سكني خاص بالجزائريين، من جهة ثانية.

في إطار برنامج السكن بالتحديد، تقرر بناء "حي إعادة إسكان" مكون من منازل زهيدة الكلفة مقابل إزالة كل حي قصديري. لكن الحصيلة، في هذا الباب، لم تتعد، حتى عام 1954، بناء خمس أحياء من هذا النوع في مدينة الجزائر : إنها

الأحياء التي باتت معروفة بالأسماء التالية: الجنان والناظور وكلو صالمبيي ولوجوندر وبوكل بيريز. غير أن وتيرة نزوح الريفيين إلى المدينة لم تشهد انخفاضا، ناهيك عن التوقف. لقد راح عدد الأشخاص الذين يعيشون في أحياء القصدير، التابعة لمدينة الجزائر، يرتفع بعد عام 1954 من حوالي 84.000 إلى 135.000 في عام 1960، وراح عدد الأكواخ يرتفع في نفس الفترة من 14.560 إلى حوالي 17.000.

ثم عادت سقروي - دوفرين إلى التحليل الذي سبق للاقتصادي الجزائري، عبد اللطيف بن أشنهو، أن قدمه [1] وذلك حتى تضع تلك النتيجة ضمن تقييم أشمل لتلك السياسة الاقتصادية المتبعة غداة الحرب العالمية الثانية. وخلصت تلك الباحثة، على إثر ذلك، إلى القول بأن "السياسة الفلاحية، في مجموعها، ذهبت في اتجاه معاكس للأهداف المسطرة وهي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي ".

---

1 – وجهة نظر بن أشنهو كالتالي: في الأرياف لم يتم بين 1949 و1954 "إعادة تثبيت" سوى 1.790 فلاحا ولم تتجاوز المساحة الموزعة 18.900 هكتارا. في المقابل أدت السياسة الفلاحية الجديدة إلى دمج عدد من أصحاب الملكيات المتوسطة والكبيرة ضمن طبقة الرأسماليين الزراعيين. كما لم يتم تحقيق نتائج مهمة في مجال مكافحة البطالة، إذ جرى إنشاء 145.000 منصب شغل مأجور في المدن بينما بلغ عدد البطالين فيها 250.000 (من دون النسوة) واستمر عددهم في التصاعد. واستقبلت المدن الساحلية الرئيسية الثمانية 420.000 نازح جديد، الخ. أنظر:

Abdellatif BENACHENHOU, Formation du sous-développement en Algérie. Essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962, Entreprise Nationale « Imprimerie Commerciale », Alger, 1978, pp. 284-302.

وبالعودة إلى برامج الإسكان المقررة لفائدة أحياء القصدير، نشير إلى أنه جرى الترويج بقوة لذاك الذي تبنته بلدية الجزائر في عام 1955 باعتباره أضخم البرامج السكنية في الحقبة الاستعمارية. وقد كان الهدف من ذلك البرنامج هو إقامة أربع مجمعات بإجمالي 5.700 مسكنا هي التي عرفت تحت أسماء ديار السعادة، ديار المحصول، كليما دي فرانس والكاليتوس. أثناء تنفيذ هذا البرنامج، قدر أن مستوى إنجاز السكنات عاد إلى المستوى الذي سبق أن بلغه عام 1934 (الذي كان يعتبر قياسيا)، إلا أن تلك العودة تمت بعد أن سجل عدد النازحين من الريف إلى أحياء القصدير زيادة بحوالي 111.000 فردا [1].

3 - 3 - المأزق

كتب ديكلواتر وزميلاه فصلا تحت عنوان "عجز الحاضرة"، أكدوا خلاله على فكرة محددة: كانت مدينة الجزائر عاجزة عن حل مشكل أحياء القصدير بالرغم من صور الرفاهية التي كانت تعرضها على الزائر.

فحتى على فرض حسن النية لدى السلطات المعنية، عندما كانت تعلن عن التزامها بهدم الحي القصديري "س" فور إنجاز المشروع المخصص لسكانه، ما كان يتحقق على أرض الواقع هو توزيع السكنات المنجزة وبقاء الحي القصديري على حاله. وكانت آخر مرة وقعت فيها مثل هذه العملية هي عندما جرى توزيع سكنات حي كليما دي فرانس عام 1960.

---

1 – SGROI–DUFRESNE, op.cit., p. 97.

يرى هؤلاء الباحثون أن سبب تجدد هذا المأزق باستمرار هو سبب اقتصادي يتمثل في استحالة استفادة أكثرية عائلات أحياء القصدير من سكنات لا تستطيع دفع كرائها في أحيان كثيرة [1].

من جانبهما، يفسر بورديو وصياد السياسة الرسمية المعتمدة بقولهما إنه:

"حتى عندما يتحلى التدخل الاستعماري بلمسة ليبرالية إنسانية، إنه يحمل تناقضا غير قابل للتجاوز: إن المسؤولين عن هذه السياسة كونهم يجهلون ويريدون أن يجهلوا منطق المجتمع الذي يعملون عليه، وبالأحرى، كون هذا الجهل وهذا الاحتقار هما شرطا عملهم، فإنهم لا يستطيعون تقدير التبعات الكارثية لتلك السياسة وأقل من ذلك توقع التدخلات الضرورية لتحويلها إلى الإيجاب".

وأضاف المؤلفان المذكوران أنه حتى إذا تصور أولئك المسؤولون مثل هذه التدخلات الضرورية،

"يستحيل من حيث الجوهر أن يتوقع التدخل الاستعماري وأن يتبنى تبعات الاضطرابات التي أحدثها من تلقاء نفسه لأن ذلك يعني إعادة النظر في المبدأ الذي أتاح إمكانية التدخل الأصلي، بمعنى النظام الاستعماري نفسه" [2].

1– DESCLOITRES, p. 112.

2 – BOURDIEU et SAYAD, p. 38.

كان من رأي سقروي - دوفرين كذلك أن مدينة الجزائر كانت تعيش حركة بناء نشيطة، لكنها غير موجهة لتلبية احتياجات السكان المنتمين للطبقات الشعبية. ففي الوقت الذي كان يتم فيه تشييّد العمارات، في إطار مشاريع الإدارة، كان جزائريون كثيرون عاجزين عن استئجار الشقق التي تعرض عليهم.

وفيما يتعلق بالنازحين من الريف، بصفة أخص، لا شك أنه كان لبعض العوامل، كاحتمال الحصول على أجور أعلى والبحث عن شيء من الأمن في ظل الحرب منذ 1954، الخ.، دورا ما في دفعهم باتجاه مدينة الجزائر. لكن ضعف مواردهم هو السبب في انتشار أحياء القصدير، لأنها لم تسمح لهم بدفع الكراء المطلوب حتى في أحياء إعادة الإسكان والمقدر بحوالي 9.000 فرنكا في الشهر.

بصورة عامة، تقاسم الباحثون هذا التقييم بالنسبة للفترة التي سبقت عام 1962.

نعود هنا لنكمل تحليل سقروي – دوفرين، نظرا لأهميته التفسيرية. لنذكر أن هذه الباحثة لفتت الانتباه إلى تأثير آليات السوق على وضع العقار في هذا المجال كذلك؛ فشرحت أن خضوع نظام موضعة النشاطات الصناعية والتجارية والإدارية لقاعدة العرض والطلب كان يفرز توترات وتناقضات (بما فيها التوترات والتناقضات بين تلك النشاطات نفسها) كفيلة بإعاقة إصلاح حال السكن.

لقد كان وزن مدينة الجزائر ومعه وزن مركزها يزداد على حساب ضاحيتها، وذلك ليس على مستوى الوظائف الاقتصادية والإدارية الهامة فقط،

ولكن أيضا" فيما يخص الوظائف المرتبطة بحياة الإقامة، كالوظيفة المدرسية والطبية والترفيهية، التي كانت مؤشرات تركزها في المدينة تعتبر عالية جدا [1] ". وبما أنه لم يكن باستطاعة أغلبية الجزائريين أن تعول إلا على مشاريع الجماعات المحلية، نظرا لضعف الاستثمار الخاص في هذا القطاع وغلاء السكنات المنجزة من قبله، تقرر أن يستهدف "مخطط قسنطينة"، الذي أطلقه الجنرال ديغول في 1958، إعادة توجيه البرامج الاقتصادية لتستجيب للمتطلبات "الاجتماعية" أيضا وليس للحسابات "الاقتصادية " وحدها، إلى جانب تحقيق التوازن الجهوي.

في ذلك الإطار نصت تعليمة من مديرية الأشغال العمومية والبناء والنقل، بتاريخ 7 مارس 1960، على ثلاثة أنواع من الإجراءات للقضاء على أحياء القصدير:

- خلق "مناطق استقبال" قريبة من المراكز الحضرية الكبرى على أن تكون مدمجة ضمن القرى الموجودة؛
- تهيئة هذه المناطق وتجهيزها بالمرافق الجماعية الضرورية؛
- إزالة أحياء القصدير الموجودة وإحلال أحياء إعادة إسكان محلها[2].

بالنسبة لمدينة الجزائر، بوجه خاص، كان يتوقع إقامة 10.000 " منطقة استقبال" عبر الأماكن التالية:

- 3.000 قرب الرويبة – الرغاية.
- 3.000 على سفوح جبال الأطلس.

---

1 – Cf. BENATIA, pp. 276-280.

2 – Ibid., p. 259.

- 2000 في ناحية براقي - وادي السمار.
- 2000 في وادي وشايح[1].

أبرزت سقروي - دوفرين بوضوح التوجه الذي كان يحكم هذا المخطط على النحو التالي :

"التمييز الفضائي حسب المناطق تمييز صارم، وهو مبني لا على معيار إثني فحسب بل أيضا على مبدأ اجتماعي واقتصادي (طبقي). هكذا يتوقع أن يكون قسم من السكان المسلمين مدمجا دمجا كاملا في حياة المدينة بينما يكون القسم الآخر، المكون أساسا من كتلة البطالين وسوء المستخدمين (...) التي ينظر لها كأكبر مصدر للخطر، يكون معزولا بعناية عن الجماعة (...) إنها آخر محاولة في سلسلة المحاولات الهادفة إلى مواجهة نمو الكفاح من أجل الاستقلال والتي كان مآلها الفشل[2]."

للعلم، فقد جرى تجميد كل أنشطة البناء داخل المدينة، ابتداء من 1961، لتسخير الإمكانيات لإنجاز الحي الإداري "روشي نوار" (في بومرداس) الكائن 50 كلم شرقي الجزائر.

بالنسبة لديكلواتر وزميليه، كان المخرج يتمثل في توفير مداخيل كافية لساكني أحياء القصدير، الأمر الذي كان يطرح مشكل تشغيلهم بصورة مباشرة. وحول هذا المشكل، اعتبروا أن:

---

1 – SGROI–DUFRESNE, p. 153

2 – Ibid., p. 269.

"اقتصاد مدينة الجزائر، في مستواه الراهن، [عام 1961] غير قادر إطلاقا على التوصل إلى نتيجة مرضية، لأن الرفاهية البادية عليها والتي تساهم بقدر كبير في تقوية جاذبية المدينة، تجد في الواقع مصدرها الرئيسي خارجها ولا تجود عليها بخيراتها إلا جزئيا"[1].

وأبرزوا على الخصوص، بالاعتماد على " تقرير ماسبيسيول"، الصادر في 1955 [2]، " العوامل الدائمة لتضخم الاقتصاد الجزائري " والعجز الذي تغذيه تلك العوامل في الميزان التجاري، الخ. وخلصوا إلى القول بأن مدينة الجزائر كانت تؤدي:

" وظيفة وكالة مبادلات على النمط الاستعماري: تظل نشاطاتها تابعة لفرنسا ولممثليها تبعية وثيقة وهي لا تساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر وفي تغذية سكانها إلا بقدر محدود جدا. إن انجذاب الجماهير المحرومة في داخل البلاد لرفاهية مدينة الجزائر تقودها مباشرة إلى الحي القصديري، لأن تلك الثروة الحضرية تبقى كالسراب غير محسوسة لديها[3]".

---

1 –Ibid., p. 270.

2 – التقرير الذي اشتهر في حينه بهذه التسمية كان من وضع مجموعة خبراء فرنسيين تناولوا فيه العلاقات المالية بين الجزائر وفرنسا. للمزيد أنظر

Ministère d'Etat chargé des affaires algériennes. Réorganisation, suivi des travaux de la mission de réorganisation du Gouvernement général, dite « mission Maspetiol » : rapport final et rapport complémentaire ; contrôle des travaux de la « mission Maspetiol » : note (1955–1956), FR ANOM 81 F 1255.

3 –DESCLOITRES, pp. 116–119.

4 - بعد الاستقلال

قدر بن عطية نسبة الزيادة لسكان مدينة الجزائر بين 1954 و1966 ب 100 %، بناء على الإحصاء السكاني لعام 1966 الذي أظهر كذلك أن كثافتها السكانية أصبحت تبلغ 5.050 شخصا في الكلم[2] (متساوية في ذلك مع باريس ومتفوقة على كثافة كل من لندن ونيو يورك وموسكو). وعزا بن عطية تلك الزيادة إلى النزوح الريفي، بصورة رئيسية، وليس إلى النمو الطبيعي لسكان العاصمة[1].

من جانبها أبرزت سقروي – دوفرين أن إحصاء 1966 أظهر، بخصوص السكن الهش، أن عدد العشش في مدينة الجزائر قدر ب2.223 عشة وأنها كائنة ضمن أحياء إعادة الإسكان ويقطنها 10.703 شخصا. إن هذه الأرقام تشير بوضوح إلى أن ظروف السكن تحسنت بالنسبة لغالبية قاطني أحياء القصدير التابعة لمدينة الجزائر، بين 1962 و1966، وأنه جرى إزالة معظم تلك الأحياء من الوجود.

غير أن عدد العشش عاود حركة الصعود بعد ذلك التاريخ، ليس بفعل استمرار النزوح الريفي وحده وإنما بفعل عوامل أخرى كذلك، من بينها خروج عدد من السكان من الأحياء المكتظة بحثا عن ظروف أفضل[2]. وقد سبق أن أشرنا إلى وقوع حركة مشابهة خلال الثلاثينات من القصبة صوب أحياء أرحب.

ومع ذلك، سجل بن عطية، على إثر التحقيق الميداني الذي أجراه، خلال سنتي 1975 و1976، أن أغلبية سكان أحياء القصدير الذين شملهم التحقيق، كانوا يشغلون المناصب المهنية المتدنية الكفاءة والأجور التي كان يعرضها الميناء وقطاع

---

1 – BENATIA, pp. 92–93.

2 –SGROI–DUFRESNE, p. 590.

البناء والأشغال العمومية والتجارة. كما وجد أن نسبة أرباب العائلات العاملين بدون مؤهلات تبلغ 72% مقابل نسبة 4% فقط لحملة مؤهل معين.

في الختام، يمكن أن نقول بأن الجامعيين الأوائل، الذين وضعوا نصب أعينهم معضلة أحياء القصدير في مدينة الجزائر، قبل عام 1962، عرضوا، من خلال أبحاثهم، كيف كانت مدينة الجزائر تتحول من مركز لسلطة احتلال أجنبي إلى عاصمة للجزائريين. فبينوا أن ذلك التحول كان يجري عبر سيرورة تغييرات اجتماعية ضخمة انطلقت من الأرياف، في القرن التاسع عشر، وتواصلت طيلة النصف الأول من القرن العشرين.

ولا شك أن تعاطيهم مع ظاهرة أحياء القصدير زعزعت قناعاتهم المعرفية الموروثة. مثلا : كيف يمكن تعريف الحي القصديري في الجزائر وهو الذي لا يتطابق مع النموذج المألوف لديهم، أي النموذج الذي جسدته الضواحي العمالية للمدن الأوربية خلال القرن التاسع عشر ؟ كما أن تمايزهم عند معالجة تلك الظاهرة كان أمرا محتوما، لا سيما وأن عملهم كان يتم تحت وطأة الانفعالات المتولدة عن الحرب وانبثاق الدولة الجزائرية المستقلة.

وبقي على التمدن يأخذ في الحسبان، في ظل الدولة الجزائرية المستقلة، تلك المعطيات حتى لا يستمر تطوره بمنأى عن أهل الريف.

- أ. د./ أحمد رضوان شرف الدين

- أ. كلثوم ميدان

القسم الثاني

تقرت 1954 – 1962 : غاية الإصلاح الزراعي

والإصلاح الإداري

الفصل الأول

تقرت بين 1954 و1962:

آثار الإصلاحات الاستعمارية في المدينة و مجالها

مقدمة

على إثر اندلاع حرب التحرير الجزائرية، في أول نوفمبر 1954، قررت السلطات المحتلة الفرنسية مباشرة برامج إصلاحات ابتداء من 1956، أهمها "الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية في الجزائر" و"الإصلاح الزراعي" وإقامة "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" و"مخطط قسنطينة".

كانت تقرت معنية بالشق الاقتصادي من تلك الإصلاحات، بصفتها عاصمة إقليم وادي ريغ المنتج للتمور والذي كان يعاني آنذاك من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة.

وكانت تقرت معنية أيضا بالشق السياسي والإداري من تلك الإصلاحات بصفتها عاصمة "إقليم تقرت العسكري" الذي كان يشمل، بالإضافة إلى وادي ريغ، مناطق الزيبان ووادي سوف والحدود الجزائرية – التونسية ويلامس منطقة حاسي مسعود وورقلة.

فما هي الآثار التي خلفتها تلك الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في مدينة تقرت ومجالها؟

سنجيب على هذا السؤال من خلال محاولة اثبات صحة الفرضية الآتية: إن تنفيذ تلك الإصلاحات أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المنطقة، من ناحية، وإلى الحط من مكانة تقرت على خريطة مدن الجنوب الجزائري، من ناحية أخرى.

حول مصادر البحث

أثناء سبر المادة التاريخية اللازمة، تبين لنا أن موضوع الإصلاحات المشار إليها أثار اهتمام عدد من الجامعيين والمتابعين المعاصرين، قد يكون ر. جاندارم أبرزهم. فقد قدم هذا الاقتصادي الفرنسي قراءة نقدية عنها في مؤلفه "اقتصاد الجزائر"، الصادر عام 1959، إلا أنه تجنب التعرض إلى المجال الصحراوي. يجب أن نعلم بهذا الخصوص أن البحث المتعلق بوقائع وتاريخ هذه المنطقة [1] ظل محدودا

---

1 – للعلم بدأنا نشهد ظهور كتابات من إعداد أبناء وادي ريغ على صلة بتاريخ هذه المنطقة أو براهنها، منها على سبيل الذكر (مع اختصار المعلومات): ع. ح. نجاح، *منطقة ورقلة وتقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال*، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، 1999؛ ع. ح. إ. قادري، وادي ريغ دراسة إقليمية في الزمان والمكان، جزآن، د. م.، د. ت.؛ م. بن دارة، "السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952 – 1962"، ماجستير، جامعة الجزائر، 1999/1998؛

Massika SENOUSSI, « Impact de la littérature en L1 (arabe classique) sur l'implication des lycéens arabophones touggourtis dans les activités de production écrite en français », Mémoire de DEA en sciences du langage, didactique, sémiotique, Besançon, 2002 ;

عمراني معاذ، "أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003/2002؛ عبد القادر خليفة، "الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في النزلة – تقرت – مقاربة أنثروبولوجية"، ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2003؛ زهية شويشي، "مجتمع القصور. دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت"، ماجستير، 2006/2005؛ الجمعية الثقافية التاريخية الوفاء للشهيد لولاية ورقلة، "قاموس"، *قاموس الشهيد*، 2006؛ رضوان شافو، "مقاومة منطقة تقرت وجوارها للاستعمار الفرنسي (1852–1875)"، ماجستير، جامعة الجزائر، 2007/2006؛ نفسه، "الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة أنموذجا 1844 – 1962م"، دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2011 – 2012.

على العموم. و باستثناء منشورات معهد الأبحاث الصحراوية وكتابات الجغرافي الفرنسي، ك. نيسون، والاقتصادي الفرنسي، ج. – ج. بيرين حول تطبيق الإصلاح الزراعي في وادي ريغ تحديدا، تميزت الدراسات النادرة التي أفردت للصحراء بالعمومية والدفاع السافر عن مشروع سياسي معين تحت وطأة "حمى البترول" السائدة آنذاك.

أما البحث عن المادة الأولية ذات الصلة بتلك الإصلاحات، فقد قادنا إلى التعرف على سلسلة من التقارير الصادرة عن القائد العسكري الفرنسي في "إقليم تقرت"، بين عامي 1955 و1957، وبعض المحاضر الخاصة باجتماعات المجلس العام لعمالة الواحات بين عامي 1959 و1962 (وهي غير مصنفة بعد)، فضلا بطبيعة الحال عن النصوص القانونية والتنظيمية المنشورة. وقد أفادتنا هذه الوثائق في إثراء البحث بمجموعة من البيانات التي لم تنشر حتى الآن (حسب علمنا) وفي معرفة جوانب من انشغالات المسؤولين على السياسة الاستعمارية في المنطقة. غير أنه يلاحظ، في هذا الباب أيضا، أن الكم المقيد رسميا والمسموح تداوله من بين مجموع الوثائق الموجودة يعد هزيلا للغاية، نظرا لعدم إتمام عمليات الفرز والتصنيف أو نظرا لاستمرار ترحال المستندات الخاصة بقطاع أو

آخر من مؤسسة أو هيئة قديمة إلى أخرى جديدة بحسب المتغيرات والظروف، إلخ[1].

بالرغم من النقائص المشار إليها، بدا لنا من الممكن وضع الخطوط العريضة لتاريخ آخر الإصلاحات الاستعمارية في تقرت ومجالها وما نجم عنها من نتائج مباشرة وغير مباشرة. الأمر الذي اقتضي منا أن نبدأ بالتعريف بتقرت وبالوضع الذي كان قائما فيها قبل تنفيذ تلك البرامج.

1 - تعريف ومآل

يوجد تعريفان شائعان لتقرت، واحد قديم يتعلق بتأسيس المدينة وآخر حديث نسبيا يتعلق بوظائفها.

التعريف القديم يوجزه تلقيب تقرت بـ"البهجة"، المستمد من أسطورة جعلت من حسناء اسمها "البهجة" الشخصية المحورية في قصة إنشاء هذه المدينة. وما استمرار تداول هذه الأسطورة، التي تقف بديلا عن التاريخ الواقعي والموثق، سوى دعوة وتحد لأهل العلم، كون المجتمعات لا ترضى العيش في فراغ تاريخي. أما التعريف الحديث، فهو ذو طابع إشهاري ويفيد بأن تقرت "مركز تجاري

1 – هذه الملاحظة لا تنطبق على وضع الرصيد المحلي المتبقي في المنطقة وحده وإنما على غيره أيضا إذ يطالعنا موقع الإنترنت لمركز إيكس آن بروفانس الخاص بمحفوظات ما وراء البحار أنه لم يتم بعد التفريق بين وثائق أقاليم الجنوب ووثائق عمالتي الواحات والساورة في انتظار التصنيف. أنظر:

anom.archives nationales.culture.gouv.fr/caomec2/ Web, 3 – 9 – 2013.

وسياحي". ويسند هذا التعريف عادة بعرض صورتين تذكاريتين. تظهر الصورة الأولى " قبور مشايخ بني جلاب"، حكام المنطقة قبل احتلالها من قبل الفرنسيين عام 1854. أما الصورة الثانية، فتظهر النصب المغروز في قلب تقرت تخليدا لانطلاق رحلة سيارات "سيتروان" الفرنسية من هذه المدينة باتجاه الصحراء الكبرى، مطلع العشرينات من القرن المنصرم.

بصرف النظر عن الدلالة البليغة التي يوحي بها الجمع بين هاتين الصورتين، فإنهما تشيران إلى أن تقرت كانت في وقت ما واحدة من العواصم السياسية الجهوية في الجنوب الشرقي الجزائري وواحدة من البوابات المتحكمة في الاتصالات بين الشمال والجنوب.

كل الذين كتبوا عن وادي ريغ في القديم أكدوا على أهمية الدور الذي ظلت تقرت تؤديه حتى عام 1854، بصفتها أهم مركز حضري آنذاك بحوالي 4.000 نسمة (دون حساب سكان ضاحيتيها "النزلة" و"تبسبست" في ذلك الوقت)، كانت هذه المدينة تهيمن سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا على حوالي 35 أو 40 جماعة قروية منتجة للتمور. وكانت تقرت، في نفس الوقت، مقصد القوافل التجارية القادمة من الزيبان بحبوب التل ومن جبل عمور بالصوف والجمال ومن تونس بالمنتوجات المصنعة، والعائدة منها بحمولات من التمور بالدرجة الأولى.

بعد سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي، عام 1854، لم تبق تقرت بالطبع ذلك القطب السياسي شبه المستقل في المنطقة. وبدلا من ذلك جرى تحويلها إلى عاصمة أمنية لنظام الاحتلال في الجنوب الشرقي الجزائري. تم ذلك تدريجيا

لمواكبة إخضاع مجالها لمقتضيات الاقتصاد الاستعماري، الشيء الذي كرسه اختيارها مقرا لـ"إقليم تقرت العسكري" في بداية القرن العشرين. والملاحظ، في هذا الشأن، هو أن هذا الإقليم كان عبارة عن جمع مصطنع من ثلاث مناطق أصيلة ومتميزة هي: وادي ريغ والزيبان في الشمال ووادي سوف في الجنوب الشرقي إلى غاية الحدود مع تونس.

ومع ذلك، يبدو أن تقرت احتفظت حتى مطلع الخمسينات من القرن العشرين بوظيفتها كعاصمة اقتصادية على المستوى الإقليمي حيث كانت النشاطات الحضرية الجارية بداخلها لا تزال غير مفصولة بدرجة كبيرة عن الأنشطة الزراعية والرعوية. مثلا، شاهد بيار فونتين أثناء رحلته إليها، عام 1952، أن القسم الأكبر من حركة بيع الأدوات المصنعة من قبل الحرفيين أو السلع الغذائية الأساسية المعروضة من قبل التجار كان يتم في سوق يوم الجمعة، وذلك لأنه كان مقصد المزارعين والبدو الرحل القادمين إلى المدينة بغية قضاء حاجاتهم[1].

من جهة أخرى، كانت السيارة قد أخذت تؤدي دورا معينا في استراتيجية التغلغل الاستعماري الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة، مثلما يشير النصب المخلد ل"سيتروين". وأصبحت السيارة تكمل الدور الذي شرعت السكة الحديدية في أدائه على خط قسنطينة - تقرت

1 – P. Fontaine, *Touggourt Capitale des Oasis*, DERVY, Paris–VIème, pp. 39– 45.

منذ 1914[1]. إلا أن ذلك التغير بقي، على ما يبدو، ضمن نطاق محدود إلى غاية حلول منتصف القرن العشرين، ولم تحل السيارات محل الجمال والبهائم في مجال الاتصالات الخاصة بالسكان. كما أنها لم تقض على دور تقرت كملتقى لعدد من القوافل، كما يفهم من شهادة عبد الحميد قادري[2].

لكن هناك وجه للتغيير سنتوقف عنده لاحقا لأهميته البالغة، هو ذاك الذي نجم عن الشروع في استغلال النفط في حاسي مسعود، عام 1956، وانعكس على الفور على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المدينة ومجالها.

من جهتها كانت السلطات الاستعمارية تنظر لوادي ريغ من منطلق إيديولوجيتها المعتادة.

بناء على المعلومات الواردة في الإحصاء السكاني الذي جرى في أكتوبر 1954، كانت تلك السلطات تعتبر تقرت التجمع العمراني الوحيد الجدير بحمل تسمية مدينة على طول وادي ريغ وعرضه، وتعتبر كافة التجمعات الأخرى قبائل ليس إلا: "قبيلة المغير"، "قبيلة جامعة"، ... "قبيلة تماسين"، الخ.

---

1 – كانت تقرت (ولا زالت حتى اليوم) تحتضن آخر محطة جنوبية شرقية للسكة الحديدية في الجزائر.

2 – حول تجارة القوافل أنظر ما يقوله كل من ع. ح. إ. قادري، *وادي ريغ دراسة إقليمية*، مرجع مذكور، ج 2، ص 163 وع. ق. خليفة، "الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في النزلة"، مرجع مذكور، ص 37.

ويظهر ذلك الإحصاء بوضوح أن هذا التصنيف، المعتمد رسميا، والذي استمر ساري المفعول نسبيا خلال السنوات التالية أيضا، لم يوضع بناء على تعداد الأنفس. فمن هذه الناحية - ومع التحفظ بشأن دقة نتائج ذلك الإحصاء -، كانت "مدينة تقرت" تحتل الدرجة الثانية ب 3.570 عائلة و17.305 نسمة بعد "قبيلة الطيبات – أولاد السائح" ب 3.672 عائلة و19.651 نسمة. ومع أن معايير ذلك التصنيف غير مذكورة صراحة ضمن تلك الوثيقة، إلا أنه يمكن أن نستنتج من المعلومات المرفقة به أنه تم ترتيب تقرت مدينة لأنها كانت البلدية المختلطة الوحيدة في وادي ريغ ويقطنها 460 فرنسيا غير مسلم ضمن 158 عائلة و19 أجنبيا غير مسلم ضمن 9 عائلات، وبها محكمة فرنسية وكذلك تعليم فرنسي يجري في 25 قسما دراسيا[1].

هذا مع العلم أن تعيين تقرت "بلدية مختلطة" كان قد تم إثر تحويلها إلى مدينة – ثكنة ثم استقرار المستوطنين الأوائل على أرض إقليمها، إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر. إلا أن تلك "الترقية" لم ينجم عنها تطور يذكر على مستوى الخدمات الموجهة للسكان الأهالي طيلة الفترة الموالية.

1- Gouvernement Général de l'Algérie, Direction Générale des Finances, Service de Statistique Générale, « Résultats statistiques du Dénombrement de la Population effectué le 31 Octobre 1954 », vol 1, *Population légale ou de résidence habituelle*, Répertoire statistique des communes d'Algérie, Alger, Ancienne Imprimerie Victor HEINTZ (s. d.), pp. 212-213.

وفي إطار "الإصلاحات الإسلامية"، التي تبنتها الحكومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية، جرى منح القائمين على هيئات السلطة في المدينة صلاحيات جديدة، منها الإشراف على تنفيذ برامج مستحدثة تحت عنواني " قطاعات التحسين الفلاحي" و" أشغال المبادرة البلدية"، وكذلك تقديم خدمات معينة كالقروض والعتاد الفلاحي.

ونتج عن تلك الحركية توسع عمراني في المناطق التي كانت تفصل المدينة عن القصور المجاورة لها. كتب ع. ق. خليفة بهذا الشأن:

"هذه التوسعات انطلقت من المدينة التاريخية "مستاوة" في اتجاهات الشمال والجنوب أساسا، استجابة للحاجة الجديدة في ربط المدينة بمحاور المواصلات المتجهة أساسا من الشمال للجنوب (بسكرة – ورقلة) وأيضا نحو الشرق (الوادي سوف)". وتمثلت نتيجتها في "التهام المدينة المتوسعة للقصور القديمة [ليتحول] النسق العمراني التقليدي (مدينة تجارية تقليدية وقصور مجاورة) إلى نسق مدينة ذات أحياء ترتب داخلها المستويات الاجتماعية والانتماءات من خلال حي الإقامة [1]".

ومع ذلك، ظل التوسع الذي حدث في تقرت في مجال العمران محدودا للغاية، طيلة فترة السيطرة الاستعمارية الفرنسية عليها التي زادت عن القرن، مقارنة مع التوسعات التي حدثت فيها في ظرف بضعة عقود من استعادة

1 – ع. خليفة، مرجع مذكور، ص 49.

الاستقلال[1]. ولعل أبرز إنجاز حقق في إطار ذلك التوسع هو ذاك المتمثل في الحي الأوربي بكنيسته وحانته ومدرسته والذي كان يقوم بفصل قلب المدينة عن القصور المحيطة به. ومن غير المستبعد أن يكون هذا الإنجاز هو الذي حفز الزيتونيين العائدين من تونس إلى إنشاء "مدرسة الفلاح"، التابعة لجمعية العلماء المسلمين، بجوار هذا الحي.

أما مغزى تلك الحركية، التي ميزت تقرت غداة الحرب العالمية الثانية، يجب البحث عنه في الأوضاع التي كانت قائمة آنذاك في المنطقة.

2 – أزمة الفلاحة في وادي ريغ

كان التوسع العمراني، الذي شهدته تقرت بعد الحرب العالمية الثانية، يترجم تدابير معينة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية كفيلة بدعم نفوذ السلطات المحلية على الجماعات القروية (القصور) المجاورة، في سياق يميزه تردي الوضع إلى حد بعيد في وادي ريغ كله. لننظر في هذه المسألة.

2 - $_1$ - " فوضى حفر الآبار" أو الأزمة المزمنة للفلاحة

في كتابه المخصص لتقرت والسابق ذكره، لاحظ ب. فونتين أن ثياب "المتسولين أكثر رثاثة[في تقرت عام 1952] مما هي عليه في أية جهة أخرى" من الجزائر. كان ذلك الكاتب الصحفي، المعروف بدفاعه عن الإمبراطورية الفرنسية يشير إلى الفقر المدقع الذي أصبح منتشرا في وادي ريغ، المنطقة التي كانت تعد، في

1 – نفسه، أنظر "الشكل (11)".

الماضي، أغنى مناطق الجنوب الجزائري كله. بهذا الصدد، تحدث فونتين عن جانب من التغييرات التي حصلت في مجالي الفلاحة والرعي في ظل السيطرة الفرنسية، قبل أن يختم كلامه بتوجيه تحذير للمسؤولين مفاده أن ندرة المياه – على وجه الخصوص - الناتجة عن "فوضى" استغلال الطبقة المائية، تهدد وادي ريغ بالارتداد إلى حالة التصحر[1].

بعد عام من ذلك، أصدر الأخصائي الفرنسي في جغرافية الصحراء ومدير معهد الأبحاث الصحراوية، روبير كابو – ري، كتابا اشتهر في أوساط المهتمين كمرجع أساسي لمعرفة جغرافية "الصحراء الفرنسية" ككل. بخصوص وادي ريغ، تحديدا، استنتج كابو - ري في مؤلفه ذاك أن المنطقة " لم تعد تلك الحديقة الغناء التي يكفي للمرء أن يغرس فيها بعض النخيل ليصبح ثريا". هذا الحكم المتشائم والقاطع جاء في ختام عدة صفحات بيّن فيها أن زراعة النخيل، في وادي ريغ، كانت تعاني من أزمة مزمنة في الري، وأن الكمية المتوفرة من المياه في ناحية تقرت حصريا، باتت لا تزيد عن " *43.000* لتر في الدقيقة لمساحة مزروعة قدرها *1600* هكتارا، أي ما يعادل *27* ل/د/ه "[2]. وإن شدد كابو – ري على تحميل الكولون الأوربيين القدر الأعظم من المسؤولية في تفشي تلك الأزمة، مقارنة بحجم المسؤولية العائدة إلى الأهالي، إلا أنه أبقى الموضوع في دائرة سوء التصرف

1 – P. FONTAINE, op.cit., pp. 57 – 75.

2 – R. CAPOT – REY, *Le Sahara français*, P.U.F., Paris, 1953, pp. 425 – 427.

والسلوك المتسم بالطيش وتفادى وضعه في سياق السياسة الاقتصادية للاستعمار الفرنسي في المنطقة.

وبعد مرور حوالي عقد من الزمن، قام كلود نيسون، أبرز المتخصصين الفرنسيين في الجغرافية الزراعية لوادي ريغ في ذلك الوقت، بنشر دراسة ميدانية، ضمنها وصفا دقيقا للجهود التي بذلها أهل وادي ريغ في مواجهة التدهور الذي كانت غاباتهم تتعرض له على مر السنين، لكنه أحجم عن الذهاب أبعد من أستاذه كابو – ري، وأرجع هو الآخر السبب الأساسي لوقوع أزمة الري في المنطقة إلى فوضى حفر الآبار[1].

لسنا في مقام البحث في هذه المسألة الجوهرية بالتفصيل، ولذلك سنكتفي بالتذكير بأهم المعطيات المتعلقة بها.

لقد تعرضت زراعة النخيل في وادي ريغ لتحول عميق بعد سقوط هذه المنطقة تحت الاحتلال الفرنسي حتى أصبحت تقدم وجهين يعبران عن وجود قطاعين متميزين تماما عن بعضهما البعض على الأرض :

- قطاع أصيل أصبح يوصف ب "التقليدي"،
- وقطاع دخيل أصبح يوصف ب "الحديث ".

1 – C. NESSON, « Structure agraire et évolution sociale dans les oasis de l'Oued Righ », in *Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes*, Tome XXIV, (1965), p. 113.

وقع ذلك نتيجة إنشاء القطاع الجديد في الناحيتين الوسطى والشمالية من وادي ريغ، بصورة خاصة، عن طريق تحويل ملكية المياه - بالدرجة الأولى - لصالح الكولون والمستفيدين معهم من الجزائريين.

وبينما كان القطاع الأول يقوم على تلبية احتياجات السكان، قبل كل شيء، في مجالات التغذية والتأثيث والمقايضة، أخذ القطاع الاستعماري المستحدث يدفع باتجاه تنمية إنتاج "دقلة نور" العالية الجودة والقابلة للتصدير إلى أوربا.

وقد انجر عن تكثيف زراعة هذا الصنف من التمور، منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تكثيف استغلال طبقة المياه [1] على حساب "القطاع التقليدي"، ما أدى بالنتيجة إلى زيادة تدهور هذا القطاع باضطراد وتوسيع دائرة الفقر بين الخماسين والملاك الصغار الذين كانوا يعيشون من منتوجاته.

وقد اضطرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات وتدابير، أثناء النصف الأول من القرن العشرين، بغية تقنين حفر الآبار، إلا أن

---

1 – حول هذه المسألة أنظر وجهتي النظر المتناقضتين في المرجعين التاليين:
J.–J. PERENNES, *Structures agraires et décolonisation. Les Oasis de l'Oued R'hir (Algérie),* O.P.U., Alger, 1979, pp. 80 sq. et pp.106 sq.; Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'Algérie, *L'œuvre agricole française en Algérie 1830 – 1962*, Editions de l'Atlanthrope, 1990, pp. 144 – 145 et pp. 308 – 309.

"فوضى الحفر"، كما كانت تسمى، لم تتوقف البتة، واستمرت تساهم، إلى جانب عوامل أخرى، في تراجع عدد النخيل وحجم الإنتاج[1].

في عام 1945، اعتمدت الحكومة الفرنسية المؤقتة برنامج "قطاعات التحسين الريفي"[2] السابق ذكره، والذي كان يندرج ضمن خطة "الاصلاحات الإسلامية" المزمع إجراؤها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كان ذلك البرنامج يرمي، على مستوى الجزائر كلها، إلى إعادة تشغيل عدد من الفلاحين المفلسين أو، كما قيل، "تمكين البروليتاريا المسلمة من حيازة الأراضي اللازمة للعيش في الحد الأدنى"[3].

أما بالنسبة لمنطقة وادي ريغ تحديدا، فقد التزمت تلك الإدارة بأن توفر للمستفيدين مزارع في حالة انتاج مرفقة بالتأطير التقني والقروض الضرورية. وتقرر لهذا الغرض إنشاء ثلاثة قطاعات شمالي تقرت (من بين الستة الخاصة

---

1 – Amicale des anciens…*L'œuvre agricole*…, op.cit., p. 306.

جاء في هذا المرجع – الدعائي – أن إنتاج التمور في الجزائر دخل مرحلة الركود ابتداء من عام 1935.

2 – للعلم، خضع تنظيم هذه القطاعات لترتيبات تعليمة الحاكم العام للجزائر التالية: Circulaire n° 530 Réf/1 du 18 avril 1946.

3 – V. Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques, sociales et économiques en faveur des musulmans français d'Algérie, Alger, Imprimerie officielle, 1944, 24 p.

بالجنوب الجزائري) واختيرت مواقعها في واحات الأغفيان وأم الطيور وأنسيغة، لكن لم يتم، خلال العشرية التالية، توزيع سوى الأراضي المخصصة لقطاع أنسيغة[1].

باختصار لم تكن "فوضى حفر الآبار" شيئا طارئا في مطلع الخمسينات، كما لم يكن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب "القطاع التقليدي" قضاء وقدرا أو ناتجا عن التزايد السكاني كما كان يروج له، بل كانا أمرين متلازمين ويكونان معا أبرز النتائج المتولدة عن الاستعمار الزراعي في وادي ريغ. ولا يوجد ما يمنع من الاعتقاد بأن وتيرة ذلك التردي البيئي والبشري كانت متواصلة بنفس السرعة - على الأقل - عندما اندلعت حرب التحرير الوطنية الجزائرية وأرغمت السلطات الاستعمارية على مراجعة سياساتها من جديد. إنه مجرد اعتقاد لا نملك اليوم ما يؤكده لكن هناك بعض الشواهد التي تجيزه. فلنرصد بعضا منها.

2 - $_2$ - صور من الوضع الاجتماعي بين 1955 و1957

تصادف اندلاع حرب التحرير الجزائرية مع ذكرى مرور مائة عام على الاحتلال الفرنسي لتقرت ووادي ريغ.

من جانبهم دأب الرسميون الفرنسيون، المسؤولين منهم عن الأمن في المنطقة على وجه الدقة، على تخصيص حيز ثابت في تقاريرهم السرية للوضع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الطبقات والشرائح، طيلة الفترة الممتدة بين 1954 و1957.

---

1 – C. NESSON, op. cit., p. 126.

لقد أخبر قائد "إقليم تقرت" العسكري، المقدم هنري طوما،الوالي العام في الجزائر ضمن تقريره الاستخباري عن شهر يناير 1955، أن السنة الزراعية 1954 – 1955 كانت جيدة، مقدرا غلة التمور بالوفيرة وتسويقها "معقولا". ومع ذلك، لم يخف ذلك المسؤول المذكور أن "حالة جموع الفلاحين الصغار لاتزال تتسم بالهشاشة، فهم يعيشون ليومهم بلا عولة ولا ادخار"[1].

وجاء وصف الوضع المعيشي لغالبية السكان الحضر الآخرين بنفس العبارات تقريبا، بمعنى أن وضعهم لم يكن أفضل حال بكثير[2]. و هو شيء مفهوم، نظرا لشدة تبعية معيشتهم إزاء التقلبات التي تحدث في مجالي الفلاحة والرعي حتى ذلك الوقت، كما أشرنا من قبل. وبصفة عامة، كان محكوما على هؤلاء - سواء تعلق الأمر بصغار الملاك الزراعيين أو بالحرفيين – أن يعانوا، في كل عام، ضائقة مالية تدوم طيلة الأشهر الفاصلة بين حملة الذكار (التلقيح) وحملة القطع (حصد الغلة).

وكان للملاك الكبار والمتوسطين كذلك همومهم، وإن كانت من نوع مختلف، إذ جاء بشأنهم أنهم كانوا " يفتقرون للسيولة النقدية، الشيء الذي يجبرهم على التقتير" عند الإنفاق. ومع أن دواعيه لم تذكر، إلا أنه من الجائز أن نفترض أن ذلك التقتير كان ناتجا عن الإكراهات المرتبطة بآجال تخليص الضرائب

---

1 – CAOM, 23 H, Gouvernement Général de l'Algérie, Territoires du Sud, Territoire Militaire de Touggourt, N° 113/541/S, *Bulletin de renseignements mensuel*, Mois de Janvier 1955, p. 2.

2 – Ibid.

والديون المستحقة عليهم. لقد سجل الحاكم العسكري المذكور - مزهوا - ان السير الحسن لحملة جني التمور وبيعها في موسم 1954 - 1955 سمح " بتحصيل جيد جدا لضرائب عام *1954*، وبتقدم جيد في تصفية المستحقات المتخلفة عن عامي *1952* و*1953*."

وبالرغم من ذلك، يبدو أن المداخيل كانت كافية لقلة فقط من هؤلاء المزارعين كي يتخلصوا من الديون المترتبة عليهم، إذ طلب معظمهم تمديد فترة السداد[1]. والظاهر أن ذلك كان حال الملاك الجزائريين وحدهم بالنظر إلى ملاحظة المقدم طوما المقتضبة بأن " الوضع المادي للأوربيين لا يستدعي أي تعليق ".

وكان البدو الرحل يعانون الأمرين من جهتهم. لقد أدى تقلص أراضي الرعي، بسبب تداخل عدة عوامل، إلى قيام المزيد من الصعوبات وحتى المخاطر في وجههم.

بالنسبة للعام 1955 – 1956، سجل تأخر في سقوط أمطار الخريف، تلاه هبوب موجة من القر. ثم سقطت أمطار الشتاء التي استبشر الرحل بها خيرا، لكن

---

1 – إن " *الحالة المادية لجموع السكان الحضر لا تزال صعبة وهشة* "، وأن " *صغار الملاك يشرعون حاليا في اجتياز أصعب مراحل السنة، نظرا لمواردهم القليلة جدا لتأمين الوصلة مع الغلة القادمة*". أنظر :

CAOM, 23H, op.cit., N° 294/541/S, *Bulletin de renseignement mensuel,* Mois de Février 1955, p. 2 et p. 4.

ما إن أخذت منابت العشب تنتعش حتى تناوب البرد القارس وفرق الجراد للقضاء عليها فراحت " نسبة الوفيات ترتفع بين المواشي" من جديد[1].

وبالإضافة إلى آثار العوامل المذكورة، زاد التضييق الإداري، المقرون بالإجراءات الأمنية، من سوء حال البدو الرحل في السنوات اللاحقة[2]. وبالنتيجة، أصبحت المنطقة الغربية لوادي ريغ، لاسيما منها نواحي تقرت، منطقة جاذبة منذ مطلع 1955 لرحل أولاد جلال [3]، ومقصد عدد كبير ممن كانوا يبحثون عن مراع خارج مناطقهم المعتادة. ويحتمل أن يكون هذا الأمر انعكس بدوره على التركيبة السكانية لبعض أحياء مدينة تقرت؛ فبحسب التحقيق الميداني الذي قام به ع. ق. خليفة في 2002، شهدت أطراف حي النزلة استقرار عدد من بدو أولاد نايل في تلك الفترة بالضبط[4].

وعلى العموم يبدو أن النزوح من القرى والبوادي قد تسارع في تلك الأثناء وساهم بقوة في تزايد عدد سكان التجمعات الحضرية الرئيسية لوادي ريغ. فاستنادا إلى إحدى الدراسات، يكون تعداد السكان قد بلغ، في سنة 1956، حوالي 26.000 نسمة في تقرت و18.000 في جامعة و15.000 في الطيبات و11.000 في

1 – Ibid.; v. également, N° 478/541/S Secret, *Bulletin…*, Mois de Mars 1955, p.2.

2 – Ibid. N° 10.100 Sud/1, *Bulletin…*, Mois de septembre 1957, p. 1.

3 – Ibid., N° 113/541/S, *Bulletin…*, Mois de Janvier 1955, p. 3.

4 – ع. ق. خليفة، مصدر مذكور، ص 60.

المغير و8.000 في تماسين. كما يكون التعداد الإجمالي لوادي ريغ في نفس السنة قد تألف من 69.000 حضريا و34.000 رحالا[1].

لا عجب إذن في إقرار الحاكم العسكري بأن "اليد العاملة بلا عمل لا تزال كثيرة جدا"، لكن الحلول المقترحة لم تزد على ما كان يسمى، سنة بعد أخرى، ورشات "الإسعاف عن طريق التشغيل" والتي كانت في الواقع أقرب إلى السخرة منها إلى العمل المأجور.

سنعود إلى هذه النقطة في موضع آخر ببعض التفاصيل، ونكتفي الآن بذكر مثال على ذلك. بالرغم من الاعتراف الرسمي، منذ فبراير 1955، بأن تمويل ورشة إسعاف من حين لآخر لا يكفي لمواجهة التردي المتصاعد للوضع الاجتماعي، وبأن "الجهد على مستوى الميزانية يجب أن يتواصل حتى يكون فعالا حقا" [2]، إلا أنه جرى تشغيل *"60"* عاملا بتقرت و*120* بمختلف القبائل" (أي التجمعات الحضرية الأخرى لوادي ريغ) في 1957 بينما كانت "البطالة تضرب بقوة في كل مكان". وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلاحظ، بشأن تلك الورشات، أنها كانت تتعلق بتهيئة أو صيانة بعض المسالك الواصلة بين بسكرة وتقرت لدواع أمنية بالدرجة الأولى [3].

---

1 – V. J.–J. PERENNES, op.cit., p. 134.

2 – CAOM, 23H, op.cit., N° 294/541/S Bulletin…Mois de février 1955, p. 5.

3 – Ibid., Bulletin…Mois de septembre 1957, p. 10.

نسجل بهذا الصدد أن السلطات المسؤولة عن القطاع العسكري كانت ترصد، منذ فبراير 1955 على الأقل، كل صغيرة وكبيرة تقع في المنطقة ولها علاقة بحرب التحرير الجزائرية، إلى جانب متابعتها لشؤون الحياة اليومية.

على صعيد أعم، أعدت الحكومة الفرنسية استراتيجية شاملة تهدف إلى الحد من انعكاسات الحرب على المصالح الفرنسية في الجزائر، المباشرة منها وغير المباشرة. وبموجب قانون 16 مارس 1956، الذي تضمن محاور تلك الاستراتيجية، واصطلح على تسميته ب" قانون السلطات الاستثنائية"، باتت الحكومة الفرنسية تتمتع بصلاحيات تسمح لها ب" اللجوء إلى كل الإجراءات الاستثنائية قصد استعادة النظام". وبموازاة ذلك، قررت تطبيق عدد من التوجيهات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، كانت أهمها تنص على "مواصلة التوسع الاقتصادي" و" ضبط تكاليف الإنتاج وتخفيضها" و" رفع المستوى المعيشي للسكان" و"إعادة تنظيم المؤسسات الإدارية"[1].

وبما أن الخطاب الرسمي الفرنسي كان يذكر "الصحراء" مفصولة عن "الجزائر"، جرى تحديد مهمتين إضافتين خاصتين بالصحراء هما:

---

1 – Loi n° 56 – 258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire, *J.O.R.F.*, 17 mars 1956, p. 2591.

-" تثمين الموارد الطبيعية"،

- وتغيير "النظام" الإداري الخاص بها[1].

وقد ترجم ذلك القانون، على الفور، إلى قرارات وإجراءات سياسية، عسكرية، اقتصادية وغيرها، من بينها إصدار النصوص الخاصة بالسياسة الفلاحية (ملكية الأراضي الزراعية والعقار بصورة عامة). فلنتوقف عند قسمها المتعلق بوادي ريغ.

3 - الإصلاح الزراعي في وادي ريغ (1956 – 1962)

مثلما جاء في المقدمة، نشر كل من الجغرافي نيسون والاقتصادي بيرين، دراسات حول الإصلاح الزراعي في وادي ريغ.

وعليه سنكتفي، في هذه الفقرة، بتلخيص النتائج التي توصل إليها هذان الباحثان، ما لم ترد إشارات مغايرة.

يعتقد أن 80 % من سكان وادي ريغ كانوا يساهمون في الحياة الاقتصادية لمنطقتهم في عام 1956، لاسيما عن طريق انتاج التمور بواسطة استثمار ما يقرب من 1.270.000 نخلة. وكانت ملكية هذه الثروة موزعة على النحو التالي: 1.100.000 نخلة (أي 85 %) بأيدي ملاك صغار، لكل واحد منهم 100 نخلة كحد أدنى، و170.000 نخلة بأيدي الملاك الكبار والمتوسطين، الكولون منهم والجزائريين[2].

---

1 – Ibid., art. 1er, alinéa 5; art. 5, dernier paragraphe.

2 – CF. C. NESSON, op. cit., pp. 113 – 114; J.–J. PERENNES, op. cit., pp. 131 – 132.

أما أصناف النخيل فكان تعدادها كالآتي: حوالي 370.000 نخلة "دقلة نور"، من بينها 120.000 مرتبة في الدرجة الأولى وحوالي 900.000 نخلة "غرس" و"دقلة بيضاء" وغيرها من الأصناف المرتبة في درجات أدنى. وفيما يخص الإنتاج والإنتاجية والمداخيل، نجمل الإحصائيات التي أوردها بيرين في الجدول الآتي بغية إبراز دلالاتها بشكل أفضل (جدول 1).

جدول (1): الإنتاج والإنتاجية ومداخيل التمور في وادي ريغ عام 1956

الصنف	الإنتاج السنوي (بالطن)	معدل الإنتاجية (كلغ/نخلة/سنة)	سعر الطن (بالفرنك الفرنسي الجديد)	المداخيل (بالفرنك الفرنسي الجديد)
دقلة نور درجة 1 قابلة للتصدير	8.000	66	800	6.400.000
دقلة نور درجة 2 وغرس	15.000	20	250	3.750.000
تمور الاستهلاك المحلي	7.000	18	200	1.400.000
المجموع	30.000	35		11.550.000

المصدر: معطيات مستخلصة من J. J. PERENNES, op.cit., p. 134 – 135.

تماشيا مع التنبيه الذي أورده بيرين، يتعين التركيز على أهم معطى في هذا الجدول، وهو ذاك المتعلق بتوزيع أصناف النخيل؛ فهو الذي يكشف عن بنية الاقتصاد الزراعي الاستعماري في وادي ريغ. لقد كانت تلك البنية قائمة على وجود قطاعين (" تقليدي" و" حديث")، كما سبق أن ذكرنا، وكان ما يقرب من 35 % من إنتاج دقلة نور - وبصورة رئيسية تلك الموجهة للتصدير - من نصيب كبار ومتوسطي الملاك ويدر عليهم حوالى 55,65 % من مجموع مداخيل التمور.

ما هي أهداف الإصلاح الزراعي الذي أعلنت عنه السلطات الفرنسية ؟ هل كان يرمي إلى قلب هذه النسب وإعادة النظر في توزيع الملكيات المبين أعلاه، إلخ. ؟

بموجب المراسيم والقرارات التنظيمية، الصادرة بين مارس وسبتمبر 1956[1]، كان الهدف المعلن من الإصلاح الزراعي يتمثل في تمكين المزارعين (الأوربيين والجزائريين على حد سواء)، غير الحائزين على القدر الكافي من الأراضي الفلاحية، من الحصول على المزيد منها قصد ترقيتهم إلى ملاك زراعيين صغار.

لتحقيق هذا الغرض، أنشئت هيئة مدنية عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية تحت اسم صندوق التمليك والاستثمار الريفي أنيطت بها مهمة إنجاز البرنامج التالي : الحصول على أراض مزروعة أو قابلة للزراعة وتهيئتها وتقسيمها

1– Cf. décrets du 26 mars, du 25 avril, du 13 juillet, des 12, 15 et 21 septembre 1956.

إلى أجزاء ثم توزيعها على المستفيدين ومتابعة العملية إلى غاية تمليكهم إياها تمليكا كاملا[1].

3 - 1- برامج صندوق التمليك والاستثمار الريفي

بالنسبة لوادي ريغ تحديدا، تجسدت أهم البرامج، المدرجة ضمن مشروع صندوق التمليك والاستثمار الريفي، في تحسين الري وغرس جبار النخيل وتثبيت عدد من الفلاحين. تم الاستحواذ على أراض فلاحية بكيفيتين:

- "شراء"[؟] غابات نخيل قائمة خلال عامي 1957 و1958: في كل من الأغفيان (11.930 نخلة) وغمرة (8.400 نخلة) وفي الهريهيرة (7.000 نخلة).
- إنشاء قطع جديدة إثر التنقيب في طبقة الآلبي بين 1957 و1962.

وبعد حفر آبار في كل من تمرنة (الواقعة بين تقرت جنوبا وجامعة شمالا) وسيدي مهدي (جنوب شرق تقرت)، جرى في هذين الناحيتين غرس 32.000 و20.000 نخلة على التوالي. كان البرنامج الكلي ينص على غرس 80 ألف نخلة وتوزيعها على 800 فلاحا، ما يعني حصول كل واحد من هؤلاء على غابة من 100 نخلة (ما يعادل مساحة قدرها 0,75 هكتار تقريبا). و كان ذلك التحديد يخضع

1- للعلم أنشئ هذا الصندوق بمرسوم 26 مارس 1956 وحددت مختلف طرق حصوله على الأراضي بمرسوم 13 جويلية 1956.

لحساب دقيق مفاده أن 100 نخلة تؤمن الحد الأدنى من الدخل السنوي الذي يضمن "العيش" لعائلة من 5 إلى 6 أفراد والذي قدر ب 2.300 فرنكا جديدا.

ما يبدو واضحا هو تثبيت ما يقرب من 5.000 شخص (بين مستفيدين وعائلاتهم) وإسكانهم في أربع قرى جرى بناؤها في كل من سيدي مهدي، تمرنة - الشوشة، غمرة والهريهيرة، فضلا عن 120 مسكنا في الأغفيان. هذا وقدر إجمالي تكاليف برامج صندوق التمليك والاستثمار الريفي الخاصة بأقاليم الجنوب مجتمعة ب 92 مليار ف. ج.[1].

كانت الغاية من ذلك المشروع تكمن إذن في توسيع مساحات المزروعات التي تستجيب لحاجات الاقتصاد الاستعماري بصفة عامة. أما فيما يتعلق بالتمور الجزائرية بصفة خاصة، فقد خطط لرفع إنتاجها وقيمتها المالية إبان العشرية التالية (على أساس أرقام عام 1954) على النحو التالي (جدول 2).

جدول (2) : توقعات انتاج وتسويق التمور الجزائرية بين 1954 و1966

السنة	متوسط سعر القنطار (بالفرنك الجديد)	المساحة (ألف هكتار)	متوسط الإنتاج	الإنتاج (ألف قنطار)	القيمة (مليون فرنك)
1954	36	60	15	900	3240
1966	36	65	40	2600	9360

1- C. NESSON, op.cit., pp. 114 – 115; J.– J. PERENNES, op.cit., p. 129.

المصدر: معطيات مستخلصة من: René GENDARME, *L'économie de l'Algérie, sous- développement et politique de croissance*, Librairie Armand COLIN, 1959, p. 323.

تفيد المعلومات الواردة في هذا الجدول بأن الزيادة المنتظرة في الإنتاجية تقدر ب 175 % وتبلغ ما يقرب من ثلاثة أضعاف الإنتاج الابتدائي و ثلاثة أضعاف القيمة الابتدائية.

بالنسبة للإدارة الفرنسية في وادي ريغ، كان تجسيد تلك الغاية، يستدعي غرس المزيد من نخيل دقلة نور بواسطة قوة عمل المنتجين الذين تعرضوا للإفقار. ويتم، بالنتيجة، تحقيق هدفين في تفس الوقت :

- يتمثل الهدف الأول في الاستجابة لطلبات مكيفي مارسيليا برفع الإنتاجية،

- و يتمثل الهدف الثاني في خفض أو على الأقل تجميد وتيرة زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي لعالم الفلاحة عن طريق إعادة تثبيت بعض الفلاحين المعدمين واستغلالهم كأقنان. إن أية غاية أخرى كانت، في الحقيقة، مستبعدة منذ البداية. هذا ما يظهره المثال التالي بجلاء : ردا على نداءات الاستغاثة التي وجهها المزارعون الأهالي بتخصيص الموارد المائية الجديدة لتحسين ري الغابات الموجودة، قرر القائم على الإدارة المعنية أنه "يجب أن يؤدي استغلال الموارد المائية الباطنية إلى زيادة الإنتاج الزراعي إلى أقصى حد (...) لهذا السبب،

نحن نفضل أن تقوم السلطات العمومية بغرس غابات نخيل جديدة وبأفضل الشروط التقنية عوضا عن ترك الأمر لمزارعي الواحات مستقبلا [1]".

لأجل ذلك، جرى إخضاع توزيع قطع الأرض والمزارع الجديدة للشروط التي تمليها تلك المتطلبات.

فقد كان على المترشح أن يثبت صفته كمزارع أو عامل زراعي امتهن حرفته طيلة مدة لا تقل عن خمس سنوات وأن يحصل على موافقة السلطات السياسية والأمنية: "مراكز الإدارة الصحراوية" التابعة للجيش الفرنسي و"مجلس الإصلاح الزراعي" (المكون من نائب بريفي تقرت ورئيس بلديتها ومدير صندوق التمليك والاستثمار الريفي في المنطقة وممثل عن قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي وواحد من الشيوخ المحليين كضامن للمترشح).

وبعد القبول ، تفرض على المترشح مجموعة أخرى من الشروط يمتد سريانها طيلة 25 سنة، منها:

- الإقامة بجوار القطعة الممنوحة له (تسهيلا لمراقبته)؛
- دفع 400 ف. ج. سنويا على سبيل التعويض، ابتداء من أول عام للإنتاج؛
- عدم استخدام يد عاملة من خارج عائلته؛
- تطبيق التعليمات الصادرة عن التأطير التقني الرسمي؛

1 – Citation in, J.–J. PERENNES, op.cit., p. 128.

ولا يصبح المستفيد المالك الشرعي للقطعة التي يفلحها إلا في نهاية المدة المذكورة.

من هذه الناحية، حققت الخطة التي جاء بها مشروع صندوق التمليك والاستثمار الريفي لوادي ريغ نجاحا محدودا للغاية لكونها- بحسب تقدير بيرين - " فعالة بالنسبة للمستفيدين المحظوظين لكنها غير قادرة على إشراك أكبر عدد من فلاحي وادي ريغ[1]."

هذا التقييم العملي الخاص بوادي ريغ يتفق مع التقدير الحسابي لعمليات الإصلاح الزراعي في الجزائر ككل الذي سبق للاقتصادي الفرنسي، ر. جاندارم، أن أورده في كتابه الصادر في 1959. فقد تنبأ فيه بالنتيجة التالية: "خلال الأعوام القادمة، لن يستفيد من الإصلاح الزراعي سوى *15* أو *20.000* أسرة في المجموع. وهذا الرقم بالغ الدلالة لمن يعلم أن الشروط المطلوبة من المترشحين للاستفادة من هذا الإصلاح تتوفر لدى مليون شخص على الأقل[2]".

من جهته، اعتبر الاقتصادي الجزائري، ع. بن أشنهو، أن تلك السياسة اتسمت بضعف الأهداف والوسائل وببطء التنفيذ على خلفية المعارضة السياسية التي أثارتها لدى الجانب الجزائري. فأدت بالنتيجة إلى بروز مفارقة ظاهرية تمثلت في رفع مستوى معيشة عدد من الفلاحين الفقراء، وفي فسح المجال، في نفس

1 – J.–J. PERENNES, op.cit., pp. 132 – 133.

2 – R. GENDARME, op.cit., p. 278.

الوقت، " لإدماج شريحة من الجزائريين ممن كانوا فلاحين متوسطين أو ملاكا عقاريين كبارا، في طبقة الرأسماليين الزراعيين [1]".

3- 2- خطة "التحديث" أو إنعاش غابات النخيل

كانت برامج صندوق التمليك والاستثمار الريفي ترمي، في الواقع، إلى تعزيز القطاع الحديث، الواقع تحت سيطرة تجار مارسيليا للتمور.

هل كان في مقدور السياسة المتبعة حينذاك إشراك أكبر عدد ممكن من فلاحي وادي ريغ ؟

هذا التساؤل يفترض توفر إمكانية القضاء على التناقض المميز للاستعمار الزراعي في وادي ريغ في ظل الاحتلال الأجنبي. من المفيد أن نذكر - مرة أخرى - بأن ذلك التناقض كان يتجسد من خلال انتصاب قطاع حديث يحظى بأكبر قدر من العناية الإدارية والمالية والعلمية على حساب قطاع تقليدي يتخبط في العديد من المشاكل دون أن يتلقى المساعدة. وكان ذلك التناقض ينعكس جغرافيا في تقاسم منطقتين شبه منفصلتين: كان الجزء الأكبر من القطاع التقليدي يقع في الجهة الجنوبية من وادي ريغ، بدء من واحة القوق وإلى غاية واحة تقرت، بينما كان الجزء الأكبر من القطاع الحديث يقع شمالي مدينة تقرت.

1– Cf. Abdellatif BENACHENHOU, *Formation du sous– développement en Algérie, essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830–1962*, Entreprise Nationale, « Imprimerie Commerciale » Alger, 1978, pp. 305 – 309.

وكان ذلك التناقض ينعكس كذلك في الوظيفة الاجتماعية المنوطة بكل واحد من ذينك القطاعين، إذ كان إنتاج التمور بالنسبة لمزارع القطاع الحديث يعني، قبل كل شيء، توفير فاكهة كمالية للتصدير في حين أنه كان يعني، بالنسبة لغابات القطاع التقليدي، توفير منتوج للاستهلاك البشري والحيواني المحلي، في المقام الأول، وللمقايضة والتصدير في المقام الثاني.

كانت الإجابة السياسية العامة على ذلك التساؤل ماثلة للعيان في ميدان الحرب وتكفلت قيادة الثورة الجزائرية بتدوينها في صيف 1956 على النحو التالي: توجد "الأغلبية الساحقة من الفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين في الثورة "، الأمر الذي أدى إلى "الانقلاب الكبير في السياسة الزراعية" للاستعمار الفرنسي في الجزائر من اغتصاب أراضي الجزائريين إلى الدعوة إلى إصلاح زراعي بغية "خداع الفلاحين لصرفهم عن الثورة". كما أكدت أيضا على أن الفلاحين "قد صاروا موقنين لأن حبهم للأرض لا يمكن أن يشفى غليله إلا بتحقيق الانتصار والاستقلال التام، فالإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني لمشكلات البؤس التي تتخبط فيها البوادي لا ينفصل عن الهدم الشامل للنظام الاستعماري"[1].

1 – Ministère des Moudjahidines, *Documents du Congrès de la Soummam*, Editions Musée National du Moudjahid, 1996, p. 39 – 40.
أنظر الترجمة في القسم العربي، ص 55 – 56.

أما الإجابة الاقتصادية، فينبغي أن نكمل البحث عنها الآن عبر متابعة العملية التي جرت في القطاع الحاضن لأغلبية الفلاحين البسطاء والخماسين، أي القطاع التقليدي.

زيادة على ما ذكر أعلاه، بخصوص تجسيد برامج صندوق التمليك والاستثمار الريفي، كان من المزمع أن تنطلق العملية التي عرفت باسم "إنعاش غابات النخيل" ابتداء من عام 1961. لقد تقرر القيام بهذه العملية بعد أن أبرزت تحقيقات رسمية جديدة أن منطقة وادي ريغ "مهددة بالاختناق الاقتصادي السريع" بدعوى "الزيادة السكانية الهامة (*3%* في السنة) وركود الموارد المائية". لكن رد الفعل لم يتناسب مع تلك الحالة الاستعجالية، إذ صمم مكتب خبرة (بطلب من "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" التي سيأتي الحديث عنها لاحقا) خطة ترمي إلى تحقيق الأهداف الآتية على مدى عقدين :

- تحسين ري غابات النخيل بغية بلوغ ضعف المنسوب المتوفر (المقدر ب25 لتر في الدقيقة للهكتار في حالات كثيرة)؛
- تجديد الغابات بتعويض النخيل الشارف مع تفضيل دقلة نور؛
- تعميم زراعة البقول مع عقلنتها بشرط توفر الري الكافي.

حسب أولئك الخبراء، كان من المتوقع أن تؤدي أولى العمليتين إلى تعويض 24.400 نخلة شارفة في السنة ورفع معدل الإنتاجية إلى 60 كلغ للنخلة في نهاية المطاف. واعتبروا أن تحقيق الأهداف الثلاثة كفيل برفع دخل الفلاح من 164 إلى

320 ف. ج. للهكتار في السنة، مما يستدعي أن يضاف إليه مرتب من 175 ف. ج. ليحصل على الحد الأدنى الضروري المقدر ب 500 ف. ج.[1].

ماذا حدث بالفعل؟

إن الأشغال التمهيدية، التي كان من المزمع أن تنطلق في أكتوبر 1961 وتنتهي في أكتوبر 1964، تأخرت عن موعدها إلى حد جعل المجلس العام لعمالة الواحات يستوضح الأمر. وفي ردها، المؤرخ 28 أبريل 1962، ذكرت "مصلحة الري والتجهيز

الريفي" التابعة للعمالة ما يلي:

أن " مشروعا لإنعاش مجموع غابات النخيل لوادي ريغ من أم الطيور شمالا إلى القوق جنوبا قد درس من طرف المصلحة ثم قدم إلى صندوق الاستثمار في مقاطعات ما وراء البحر. وحدد مبلغ *25.000.000* ف. ج. للإنفاق على الأشغال التي تتضمن حفر أبيار جديدة وسد أبيار قديمة وإنشاء شبكة توزيع. ثم جرى وضع مشروع مقلص بقيمة *12.000.000* ف. ج. بطلب من صندوق الاستثمار في مقاطعات ما وراء البحر"[2].

1– J. – J. PERENNES, op.cit., p. 136.

2 – Conseil Général des Oasis, 1ère Session Ordinaire 1962. « Suite donnée aux vœux émis par le Conseil Général des Oasis ». Vœu n°3, p. 33 – 34.

ويفهم من الكلام عن المشروع المقلص أنه جرى استبعاد غالبية غابات النخيل وأن أشغال سد الآبار القديمة سوف تقتصر على الغابات الأكثر تضررا. كما جاء في تلك الوثيقة أن مصلحة الري والتجهيز الريفي تتوقع انطلاق مشروع الإنعاش المأمول في أكتوبر 1962، نظرا لتأخر المصادقة عليه[1].

في الحقيقة، كان عهد التركيز على الفلاحة قد مر وعهد النفط قد حل وساعة استقلال الجزائر قد دقت.

4 – السياسة الصناعية الجديدة وبروز الاقتصاد النفطي في المنطقة

بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي، أعلنت السلطات الفرنسية عن عزمها على تنمية قطاعات عدة من الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في الصحراء.

4 - $_1$- النفط والتوجه إلى التصنيع

لقد سطر قانون عام 1956، السابق الذكر، هدفين للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر هما رفع مستوى معيشة الجزائريين - لاسيما عن طريق تحسين مستوى التشغيل -، من ناحية، واستثمار موارد الجزائر، من ناحية ثانية.

---

1 – Ibid.

للعلم أنشئ صندوق الاستثمار في مقاطعات ما وراء البحار غداة الحرب العالمية الثانية وأصبح يتمتع بالاستقلالية بمقتضى مرسوم 26 أبريل 1960.

لقد أعيد التأكيد على هذين الهدفين من جديد، في مارس 1958، بمناسبة نشر التقرير المسمى "الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية للجزائر"، ثم، مرة أخرى، مطلع أكتوبر التالي بمناسبة الإعلان عن أهداف " مخطط قسنطينة"[1]. إلا أنه يجب أن نلاحظ بروز شيء جديد في كلا مناسبتي التأكيد وهو اعتراف السلطات الفرنسية بأنها لا تتوقع تحقيق الهدفين المذكورين عن طريق الفلاحة. هذا ما كشفت عنه نصوص "الآفاق" عند التعرض للتوقعات الخاصة بكل من نسب القيمة المضافة (جدول 3) وتوزيع اليد العاملة (جدول 4) بكل وضوح.

جدول (3): نسبة القيمة المضافة الكلية المتوقعة

القطاع	عام 1954	عام 1966
الفلاحة، الغابات والصيد البحري	33,4%	15,4%
الطاقة، النفط والمناجم	5,1%	18,9%
البناء والأشغال العمومية	7,5%	12,5%
الصناعات التحويلية	14,8%	16, 6%

المصدر: معطيات مستخلصة من:

Ministère de l'Algérie, « Perspectives décennales de développement économique de l'Algérie », Imprimerie Officielle, Alger, mars 1958, p. 53; v. aussi R. GENDARME, op.cit., p. 281.

1 – لم نتمكن من الرجوع إلى نص الوثيقة المتعلق بالصحراء. حول "مخطط قسنطينة" بصفة عامة أنظر

R. GENDARME, op.cit., pp. 367-368 ; A. BENACHENHOU, op.cit., pp. 309-323.

فيما يتعلق بنسب القيمة المضافة، نقرأ بوضوح:

- انخفاض التوقعات الخاصة بالفلاحة والصيد البحري إلى أكثر من النصف،

- زيادتها بحوالي ثلاثة أضعاف فيما يخص نشاطات الاستخراج،

- استقرارها فيما يخص الصناعات التحويلية.

جدول (4): توقعات التشغيل خارج الزراعة

قطاع	**عام 1954**	**عام 1966**	
	عدد الأجراء	عدد الأجراء	الزيادة
الطاقة النفط والمناجم	24.420	61.900	37.480
البناء والأشغال العمومية	102.910	412.000	321.090
الصناعات التحويلية	98.983	279.925	193.237

المصدر: معطيات مستخلصة من: Ibid., p. 55 et p. 282.

وفي باب التشغيل، توقع التقرير إبقاء عدد العاملين في القطاع الفلاحي في حدود 2.660.000 جزائريا و33.000 أوربيا مع تكثيف استغلال قوة عملهم. في المقابل توقع زيادة عدد الأجراء التابعين للقطاعات الرئيسية الأخرى زيادة كبيرة جدا، مثلما يبينه الجدول (4). غير أنه ينبغي أن نقرأ هذه الزيادات مع أخذ النمو

السكاني في نفس الفترة بعين الاعتبار، وعندئذ يتضح أنها كانت لا تفوق، في الواقع، نسبة الإضافي السكاني ضمن نفس القطاعات (27,5%). فضلا عن ذلك، كان حسابها يقوم على توقع ارتفاع عدد العمال المهاجرين من 275.000 إلى 500.000[1].

أما على صعيد المداخيل، كان ينتظر أن ينتقل الدخل الوطني الخام في الجزائر من 732 مليار فرنك عام 1954 إلى 1.895 مليارا في 1966[2].

باختصار بدا وكأن السلطات الفرنسية قررت إعادة النظر في ترتيب قطاعات الاقتصاد الجزائري لصالح "التصنيع"، ما كان يعني – عمليا- بالنسبة للجنوب الشرقي للبلاد الانطلاق في استغلال النفط المكتشف.

4- 2 – خيار "القومية البترولية"

منذ أن تم استخراج الفحم من منطقة بشار مطلع القرن العشرين، تميزت المشاريع الفرنسية لاستكشاف المعادن بتركزها في المناطق الحدودية الجزائرية - المغربية بالدرجة الأولى. ثم انتقل الاهتمام صوب الهقار بحثا عن المعادن الصالحة للطاقة النووية وصوب الجهة الجنوبية الشرقية والجهة الجنوبية الوسطى بحثا عن النفط.

---

1 – R. GENDARME, op.cit., p. 283.

2 – Ministère de l'Algérie, « Perspectives décennales… », op.cit., p. 56.

في هذا المضمار، كان لاكتشافي النفط في حاسي مسعود والغاز الطبيعي في حاسي الرمل، عام 1956، انعكاسات هامة للغاية على مختلف الصعد.

على الصعيد الاقتصادي، قدر أن يبلغ إنتاج النفط من حقل حاسي مسعود وحده 10 ملايين طن في عام 1960، ما يعني تلبية نصف احتياجات فرنسا من هذه المادة، في حين قدر أن يمكّن حاسي الرمل فرنسا من طاقة رخيصة وقريبة نسبيا من مدينة الجزائر، موفرا بالتالي فرصة لتصنيع الجزائر والاحتفاظ بها ومنافسة بلدان أوربا كذلك[1].

غير أن أهمية تلك الاكتشافات الصحراوية وضعت السلطات الفرنسية، في نفس الوقت، أمام خيارين استراتيجيين: إما مواجهة الاتحاد الدولي لشركات النفط أو الاكتفاء بتعزيز مواقع الشركات المدعومة من فرنسا داخل الاتحاد.

كان الخيار الأول، الذي اصطلح على تسميته "القومية البترولية"، يحظى بتأييد أنصار الاستقلال الفرنسي في مجال الطاقة، من بينهم الكاتب الصحفي ب. فونتين، الذي سبق ذكره. ففي كتابه "حرب البترول الباردة"، الصادر عام 1957،

---

1 – من بين المدافعين عن هذا التصور الخبير إيفان دو جونشي الذي ترأس ثلاث "بعثات اقتصادية" إلى الصحراء خلال عام 1957. أنظر:

Yvan du JONCHAY, « L'infrastructure de départ du Sahara et de l'Organisation Commune des Régions Sahariennes (OCRS) », *Revue de géographie de Lyon*, 1957, vol. 32, n° 32-4, pp. 281 – 282, Web, 7 – 11 – 2013.

أبرز فونتين ارتباط الأحداث الهامة عبر العالم، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بالسباق حول النفط. واعتبر في هذا الصدد أن الحكومات الفرنسية، المتعاقبة إبان تلك الفترة، ظلت تطبق، في شمال أفريقيا[1]، سياسة تفتقر إلى "صفاء الذهن والعزم" نجم عنها حسبه ترك أيادي الإنجليز والأمريكيين تعبث بالسيادة الفرنسية على تلك المنطقة: "لن يرضى النفطيون الأجانب عن مشاهدة فرنسا، ثاني مستهلك عالمي للبترول، خارج زبائن النفط الإنجليزي والأمريكي، ومكتفية ذاتيا..."[2].

استنادا إلى التحليل الوافي للمؤرخ الألماني هـ.إيلسنهانس،

" كان يتوجب الحسم بين رأسمالية قومية قد تسعى، بمساعدة الدولة إلى إدراك تأخرها، سواء على مستوى السوق الداخلية الفرنسية أو على مستوى التمويل والحماية الإدارية للموارد النفطية الصحراوية، وبين تحسين الموقع داخل [اتحاد شركات النفط]. كان اختيار واحد من هذين البديلين هو الكفيل بتحديد أهمية الصحراء ضمن الاستراتيجية الشاملة للرأسمالية الفرنسية. لكن آفاق نجاح استراتيجية "القومية البترولية" كانت مشروطة في نفس الوقت بما

1 – P. FONTAINE, *La guerre froide du pétrole*, Editions « Je sers », Paris, 1957, p. 175.

2 – Ibid., p. 186.

تملكه فرنسا من وسائل مالية وتكنولوجية لاستغلال نفط الصحراء ثم تسويقه [1]".

فشلت تلك الاستراتيجية لعدة أسباب منها مشاكل التسويق التي أجبرت الشركات الفرنسية، التابعة للقطاع العام، على تعزيز تعاونها مع الاتحاد الدولي[2].

قبل أن يحدث ذلك الفشل وأن يوفر بالتالي فرصة إيجاد حل وسط جزائري – فرنسي، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق صيغة "القومية البترولية" من خلال تجربة المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وبالاعتماد على إنتاج حقل حاسي مسعود بالدرجة الأولى. وقد تركت تلك السياسة آثارا مباشرة وغير مباشرة في مدينة تقرت ومجالها نحاول رصد ما أمكن منها فيما يلي، علما أن هذه المسألة بحاجة إلى بحث معمق.

---

1 – Cf. Hartmut ELSENHANS, *La guerre d'Algérie 1954 – 1962. La transition d'une France à une autre. Le passage de la IVème à la Vème République*, trad. Vincent GOUPY, revue et corrigée par Gilbert MEYNIER, PUBLISUD, 1999, p. 260s.

2 – للعلم لجأ المفاوض الفرنسي إلى هذه الحجة للتأثير على موقف وفد جبهة التحرير الوطني من مستقبل الصحراء في ندوة "لوقران" (20 – 1961/7/28) قائلا بأن البترول والغاز لا يساويان شيئا من دون مشتر وأن فرنسا هي وحدها القادرة على تحويلهما إلى ثروة. أنظر مثلا Michèle COINTET, *De GAULLE et l'Algérie française 1958 – 1962*, Librairie Académique PERRIN, 1999, p. 221.

4- $_3$ – آثار استغلال نفط حاسي مسعود في تقرت ومجالها

نشأت الصناعة النفطية في الجزائر في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المشار إليها أعلاه، فضلا عن الظروف البيئية الخاصة بالتنقيب والاستخراج. ونظرا للعوامل الطبيعية المحيطة بالحقول ولبعد المسافة بين مواقع الاستكشاف والإنتاج من جهة، وبين مراكز الإمداد، من جهة أخرى، كان التموين بكافة أنواعه وأصنافه يتم بواسطة الشاحنات والطائرات؛ فأقيمت عشرات المدارج وجرى شق آلاف الكلم من المسالك عبر الصحراء لنقل مئات الأطنان من الغذاء والعتاد. مثلا :

"كان على شركة نفط الجزائر أن تنشئ [حتى عام 1960] حوالي *30* مطارا و*2.000* كلم من المسالك الدائمة، وعلى شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء أن تستقدم من [شمالي] الجزائر ما يقرب من *400* طن من العتاد والبضائع كل شهر، منها *5* إلى *10%* فقط بالطائرة والبقية عن طريق البر عبر مسار صعب ويستغرق أكثر من *10* أيام. كما احتاج إنشاء قاعدة حاسي مسعود التابعة للشركة الفرنسية لبترول الجزائر إلى *1500* طن من العتاد توجب نقله عبر الصحراء. وكانت ميزانية النقل المتوقعة من شركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء لعام *1957* تتجاوز مليارا ونصفا[1]."

---

1 – Bruno VERLET, *Le Sahara*, PUF, 1958, p. 81.

لم يذكر هذا المؤلف شيئا عن اليد العاملة التي شقت الطرق وهيأت مدارج الطائرات، الخ.

يبدو أن ناحية وادي ريغ كانت مرشحة في وقت ما للمشاركة المباشرة في مشاريع إنتاج النفط، لكن العثور على الماء المطلوب في تملاحت (على بعد سبعة كلم جنوبي تقرت)، عام 1954، وليس على الزيت المرغوب أغلق هذا الباب. ومع ذلك انجر وادي ريغ إلى الانخراط في اقتصاد النفط كوسيط داعم للنشاطات المرتبطة بالاستكشاف والانتاج في منطقة حاسي مسعود بحكم موقعه الجغرافي وطاقاته البشرية.

كان لذلك الدور تداعيات مبكرة وحادة في نفس الوقت؛ لقد أصبحت تقرت، منذ 1956، قاعدة الترانزيت لحمولات العتاد والمؤن المخصصة للشركات النفطية العاملة في حاسي مسعود. كانت الشاحنات الناقلة لتلك الحمولات تأتي بالدرجة الأولى من الموانئ الواقعة في الشرق الجزائري، مينائي عنابة وسكيكدة على وجه التحديد. ومن تقرت كانت الشاحنات تنطلق جنوبا باتجاه حاسي مسعود على بعد 170 كلم. وبالنسبة للنقل الجوي، أصبحت تقرت تتوفر على مدرج مفتوح لطائرتي دي سي 4 وبريقي- دو- بون، علما أن الجزء الأكبر من حركة النقل الجوي كان يتم لحساب الشركات النفطية أيضا، سواء بالنسبة للمسافرين أو البضائع.

لهذا الغرض، استقر بتقرت وكلاء عبور أربعة شركات متخصصة في مجال المحروقات (شيل، إيسو، بريماغاز وستيلين). وجرى إنشاء شبكة للاتصالات تربط بين هذه المدينة وعنابة وتسمح بتطوير المكالمات الهاتفية كما ونوعا، فأصبحت

تقرت أهم قطب في المنطقة على هذا الصعيد بعدد من المشتركين وصل في عام 1958 إلى 162 مشتركا[1].

ولم تبق سيرورة دمج تقرت ووادي ريغ في الاقتصاد النفطي عند ذك الحد، إذ تحولت المدينة، في مطلع 1958، إلى نقطة وصول النفط المستخرج من حقل حاسي مسعود بقصد شحنه على قطار السكة الحديدية من محطتها وإرساله إلى ميناء سكيكدة. كان أنبوب النقل الرابط بين المصدر وهذه المدينة مكنى " بيبي بايب" (الأنبوب الوليد) للدلالة على صغر حجمه، إذ سمحت سعته، خلال مدة تشغيله، بنقل كميات ضعيفة : 600 طنا في اليوم و400.000 طن طيلة عام 1958 وحوالي مليون طنا عام 1959. هذا ما جعل دور تقرت كمحطة ترحيل لنفط حاسي مسعود قليل الأهمية من الناحية الاقتصادية قبل أن يزول تماما. فهل كان لصناعة النفط تأثيرا أعظم في نواحي أخرى؟

في كتابه الصادر عام 1958، أجزم الجغرافي، برونو فيرلي، أن الصحراء كلها كانت تشهد آنذاك

" تحولات عظيمة أدت إلى تغيير شكلها بعمق. فعلى أرضها تتجابه وتصطدم حضارتان، عالمان. من جهة، هناك مجموع التجارب والتكيفات التي تعود إلى آلاف السنين، إرث سلسلة طويلة من الحضارات

1 – B. VERLET, « Touggourt et Ouargla : deux fonctions urbaines » in, *Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes*, t XIX, 1er – 2ème semestres, 1960, p. 197.

الأهلية. ومن جهة أخرى، هناك التدخل العنيف والسريع للمناهج التقنية والغربية، التي لا يربطها أي رابط بحياة الصحراء، لكنها تسعى إلى تجاوز الصعوبات فيها بواسطة قوة الآلة. يوجد فرق أساسي بين الاثنين: صحراويو الماضي كانوا يخضعون لقانون القفار، صحراويو الحاضر يبحثون عن فرض قانونهم عليها. التقليد من جهة والتطور من جهة أخرى. إنه التعارض بين صحراء الأمس وصحراء اليوم، الفارق بين قفار القوافل والنخيل وقفار شاحنات الوزن الثقيل والديريك [1] ".

لم يكن هذا التحليل خاصا بذلك الجغرافي دون غيره، في الحقيقة، إذ نجده مكررا على لسان وبقلم كافة المعتقدين أو الدافعين إلى الاعتقاد بأن خلاص الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان حينذاك يكمن في استغلال المحروقات الصحراوية بصفة خاصة حتى أن بعضهم قرن هذا بذاك في شعار "البترول ليس استعماريا". وكما هو معلوم، فقد كشفت التطورات اللاحقة بطلان ذلك الاعتقاد، فبات التوقف عنده اليوم بلا جدوى علمية مباشرة.

وماذا عن مسألة الانتقال إلى الحضارة الصناعية ؟ إلى أي مدى كان ذلك التحليل ينطبق على حالة تقرت ووادي ريغ ؟ وبتعبير فيرلي، ما هي مظاهر حلول

---

1 – du même, *Le Sahara*, op.cit., p. 9.

الديريك – derrick : الاسم الذي يطلق على صوامع حفر آبار البترول.

"صحراويي" التقنية والنقل الميكانيكي في هذه المنطقة محل صحراويي زراعة النخيل وتجارة القوافل ؟ لننظر في هذه التساؤلات.

4 - 4- حقيقة الشعار: " البترول ليس استعماريا"

رفع شعار "البترول ليس استعماريا" بصفة خاصة من قبل الزاعمين بأن الشركات النفطية الفرنسية كانت تمارس في حاسي مسعود سياسة عدم التفرقة بين الفرنسيين والجزائريين العاملين لديها. لننظر في هذا الزعم بمقتضى معيار عالي المصداقية وهو معيار التشغيل.

تشير إحصائيات رسمية فرنسية عن شهر جويلية 1957، وهي خاصة بتشغيل اليد العاملة المنحدرة من إقليم تقرت في قطاع النفط، إلى الآتي (جدول 5):

جدول (5): عمال وادي ريغ في حاسي مسعود عام 1957

عدد	الحضر	الرحل	الأوربيين	الجدد	المغادرين
العاملين	3.315	640	729	18	30
البطالين	3.069	1.557			

المصدر: معطيات مستخلصة من

CAOM, 23H, op.cit., *Rapport mensuel*, mois d'août 1957, p. 9.

ونقرأ في التقرير المتضمن هذه الإحصائيات أن "ورشات حاسي مسعود وظفت منذ ما يقرب من *4* شهور أكثر من *400* عاملا ينحدرون من ملحقة تقرت [وادي ريغ]. إلا أن الانتقاء يبدو قاسيا إذ لم يثبت من هؤلاء سوى *35 %* بعد اختبارهم مدة أسبوعين أو أربعة" [1]. مع أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، نشير إلى أنه جاء في تحقيق صحفي أجري في عام 1960، أن عدد العمال غير الأوربيين في حاسي مسعود بلغ في تلك السنة "ثلاثة آلاف من الأهالي جرى توظيفهم في منطقة الواحات"(دون توضيح)، بينما "كان عدد الأشخاص الذين يشتغلون في *1959* لحساب شركات الاستكشاف في الصحراء *4.367*، من بينهم *50 %* من الأهالي و*80%* [كذا] من التقنيين والمهندسين"(الأوربيين)[2].

ويبدو أن الجنرال سبيلمان كان يقصد نفس الشيء عندما ذكر أن حاسي مسعود أصبحت، في حدود عام 1960، تأوي 5.000 ساكنا من بينهم 3.000 عاملا أهليا محليا جاء قسم هام منهم من تقرت[3]. بصورة عامة، هناك أمر متفق عليه مفاده أن شركات النفط بلغت بسرعة عتبة التشبع فيما يخص المناصب التي لا تتطلب مؤهلات محددة، مقابل بطء تشبعها بالنسبة للمناصب الخاصة بالعمال

---

1 – Ibid.

2– Daniel PLESSIS, « Quel visage le Sahara d'hier et d'aujourd'hui aura – t–il demain? » in, « Le Sahara en questions », *La Nef*, n° 1, janvier–mars 1960, Paris, p. 31.

3– Général SPILLMAN (C. R.), « Comment faire participer les populations sahariennes à l'exploitation des richesses du sol et du sous–sol ? » in, « Le Sahara en question… », op.cit., p. 46.

المؤهلين والتقنيين، وذلك نظرا للتزايد المستمر للطلب على هذه الأصناف. فالتحقيق المشار إليه أعلاه تضمن، مثلا، لوحتين إشهاريتين:

كانت اللوحة الأولى موجهة على التوالي إلى "المهندسين" في المرتبة الأولى، ثم إلى "الأعوان التقنيين ورؤساء الفرق والاختصاصيين" في السبر في المرتبة الثانية، ثم إلى "الاختصاصيين في البحرية" للعمل على ناقلات البترول في المرتبة الثالثة. وهذه الأنواع من المناصب كانت غير متاحة إلا للمتخرجين من المدارس العليا والمعاهد المهنية المتخصصة الموجودة في فرنسا.

أما اللوحة الثانية، فكانت موجهة للعمال المؤهلين المقيمين بفرنسا حصريا مثل البنائين والحدادين واللحامين والكهربائيين وغيرهم من أصناف العمال القادرين على قيادة أو استخدام بعض الآلات والأعتدة البسيطة[1].

كان اللجوء إلى اليد العاملة الأهلية المحلية بغية تكليفها بالأشغال المتدنية الكفاءة والأجر يستجيب لحاجة تقليص المصاريف، قبل أي شيء آخر. وطالما كانت اليد العاملة الأوربية غير معنية بهذه المناصب، فإن القول بسيادة قاعدة "تساوي الأجر عند تساوي العمل" بينها وبين اليد العاملة المحلية قول لا معنى له إن لم يكن قولا مضللا أصلا.

ولتزيين الشعار "البترول غير استعماري"، زعم بأن أولئك العمال "تحولوا من العهود البائدة للإقطاعية إلى عهد الآلة" بمجرد تغير مظهرهم:

---

1 – « Le Sahara en question », op.cit., p. 32.

" إنهم تركوا القندورة لصالح البلو - جينز أو البزة من اللون الكاكي، وغيروا أكلهم، فاكتسبوا المزيد من العضلات والوزن، 5 أو 6 كلغ كمعدل، وراحوا يعيشون على النمط الأوربي. كان مدخولهم السنوي بضعة آلاف من الفرنكات وحصتهم الغذائية لا تتعدى 35 كلغ من الحبوب و75 كلغ من التمر المجفف وبضعة كيلوغرامات من الخضر الجافة.اليوم، يقبلون بحماس على وجبات مطاعم البترول. وإن كانت أغلبيتهم لا تزال وفية للشريعةالقرآنية، إلا أنهم باتوا مولعين بالترفيه الحديث: في الملاعب الرياضية، في قاعات الراحة، لعبة الدامة أو الورق، في قاعات السينما في الهواء الطلق أو فيالمسرح، يوجد من المسلمين مايضاهي عدد الأوربيين [1]".

لا شك أنه كان للعيش داخل الأطواق النفطية الأجنبية تأثيرا ثقافيا بحاجة إلى دراسة، كما أنه خلف تأثيرات أخرى، مباشرة وغير مباشرة أيضا. مثلا شهدت سوق تقرت للمواد الاستهلاكية تذبذبا تزامن مع بدء اندماج المنطقة في الاقتصاد النفطي الناشئ في حاسي مسعود. وقد تبدى ذلك التذبذب، على الخصوص، في الميل الحاد أحيانا لأسعار بعض السلع إلى الارتفاع والبعض الآخر إلى الهبوط. وإن كنا لا نستطيع تقديم تفسير موثق له اليوم، إلا أننا نستبعد أن يكون ذلك التزامن من قبيل الصدفة ونرجح اعتباره مؤشرا على تأثير ضخ كتلة جديدة من النقود في الاقتصاد المحلي عن طريق المداخيل المتأتية من الأنشطة المرتبطة بصناعة النفط(جدول 6).

1- D. PLESSIS, op. cit., p. 31.

جدول (6): تطور معدل أسعار أهم السلع في تقرت بين جويلية 1957 وجانفي 1958

السلعة	جويلية1957	نوفمبر1957	جانفي1958	النسبة%
جمل	350	-	475	35.71+
خروف	750	-	110	85.33-
معزة	550	-	650	28.57+
قمح	550	-	570	3.63+
شعير	350	-	350	0
صوف	320	300	-	6.25-

الوحدات:

– الحيوانات بالآحاد

- المنتوجات بالقنطار

– الأسعار بالفرنك الفرنسي الجديد

المصدر: معطيات مستخلصة من

Gouvernement Général de l'Algérie, Territoires du Sud,Territoire Militaire de Touggourt, N° 113/541, Ministère du Sahara…*Rapport*…Mois de juillet *marchés pendant le mois de* 1957, op.cit., annexe : *Mercuriale des principaux* annexe : *Mercuriale*…Mois de *Juillet 1957*, *Rapport*…Mois de Janvier 1958, janvier 1958.

وهناك انعكاس آخر لدور الوساطة الذي كانت تقرت تؤديه في اقتصاد النفط والذي برز من خلال رفع درجة الحساسية الأمنية للمنطقة.

لقد شهدت المدينة ومجالها، خلال تلك الفترة، تعزيزا ملفتا لمختلف أنواع القوات الأمنية والعسكرية الفرنسية وتوسيعا لممارساتها القمعية نتج عنها فقدان عدد من المناضلين المحليين، على وجه الخصوص[1]. ويبدو أن شدة القبضة الأمنية زادت بشكل واضح خلال سنة 1957، مثلما تشير تقارير السلطات الاستعمارية ذاتها. مثلا، لقد جاء في تقرير شهر حويلية 1957 (أي في أعز الصيف الصحراوي) ما يلي:

" تقوم مختلف الوحدات النظامية والإضافية المرابطة على تراب إقليم تقرت بالعديد من جولات المراقبة وبتنظيم دوريات الحراسة والأمن. في مدينة تقرت تحديدا، جرى تعزيز جهاز الحراسة والمراقبة في مختلف الأحياء بمشاركة بوليس الدولة والمخزن الصحراوي والدرك"[2].

1– أنظر ع. نجاح، *منطقة ورقلة وتقرت*، مرجع مذكور، ص 117ت؛ ع. إ. قادري، *وادي ريغ دراسة إقليمية*، مرجع مذكور، ج 1، "ملحق 4: جدول يلخص أسماء شهداء المنطقة الرابعة الذين سقطوا في ميدان الشرف"، ص 173 – 180؛ الجمعية الثقافية التاريخية الوفاء للشهيد لولاية ورقلة، "قاموس الشهيد لولاية ورقلة"، الآمال للطباعة، الوادي، 2006، القسم الأول، الباب الثاني.

2– Ministère du Sahara, Territoire Militaire de Touggourt, *Rapport mensuel*, mois de juillet 1957, p. 1 et p. 9.

في خضم تلك الحملة القمعية، أغلقت السلطات الاستعمارية "مدرسة الفلاح" في تقرت، عملا بالقرار الصادر بشأن كافة المؤسسات التعليمية التابعة لجمعية العلماء المسلمين (من حيث المذهب أو المنهاج الدراسي) والكائنة في الشرق الجزائري. ومما زاد الطين بلة حدوث تضافر بين آثار البطالة المستحكمة وغلاء المعيشة والاضطهاد وبين مجموعة أخرى من المؤثرات. فعانى الناس خلال الأشهر الممتدة من صيف 1957 إلى شتاء 1958، على ما يبدو، سلسلة من المصائب لا يسعنا سوى تعداد مظاهرها: جفاف وجراد وبيوض وندرة في المواد الضرورية وحمى التيفوئيد ثم أمطار وفيضانات الوديان. فضلا عن الخسائر في الأرواح، وقع فقدان قسم كبير من غلة التمور السنوية وعدد من رؤوس الماشية كما وقع انهيار العديد من المنازل[1].

على وقع تلك الكوارث انتهت سنة 1957، بعد أن انطلقت على أصداء وعود جديدة بإحلال التنمية الاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لسكان الصحراء، بواسطة "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" (الم. م. م. ص.).

5 – من "البحر الداخلي بلا حدود" إلى الم. م. م. ص.

لقد مر بنا أن قانون 1956 حدد للحكومة الفرنسية مهمتين خاصتين بالصحراء هما تنمية مواردها وتغيير النظام الإداري القائم فيها. بعد أن تابعنا

1– استنبطنا هذه الاستنتاجات من التقارير السابق ذكرها والمتعلقة بالمدة القائمة بين شهر جويلية 1957 وجانفي 1958.

تداعيات إنجاز المهمة الأولى على تقرت ومجالها، لننظر الآن فيما ترتب عن إنجاز المهمة الثانية.

لا يوجد شك حول ارتباط الشروع في تغيير النظام الإداري في الصحراء ببدء استغلال النفط في حاسي مسعود.

ربما جاز لنا أن نجزم القول، في البداية، بأن البنيان الإداري الفرنسي في الإقليم العسكري لتقرت وفي غيره من "أقاليم الجنوب" الجزائري لم يشهد تغيرا يذكر طيلة النصف الأول من القرن العشرين. ويعود سبب ذلك إلى القناعة التي كانت راسخة في أذهان أصحاب القرار الفرنسيين والتي لخصت المؤرخة الديغولية، م. كوانتي، مضمونها عندما قالت بأن "الصحراء ظلت مدة طويلة عديمة الفائدة باستثناء تغذية أحلام المستكشفين وتصوف المبشرين"[1].

في الحقيقة، كانت السلطات الفرنسية مدركة، منذ زمن بعيد، لأهمية الصحراء، من الناحية الاقتصادية، المتمثلة في وجود أكثر من 19 معدنا و مخزون هائل من المياه، بالإضافة إلى المحروقات والطاقات المتجددة، الخ. ثم أظهرت الحرب العالمية الثانية أهمية الصحراء الأفريقية كلها، من الناحية الاستراتيجية العسكرية والسياسية. وبعد ذلك، كشفت ردود الفعل على العدوان الثلاثي (الفرنسي – البريطاني – الإسرائيلي) على مصر، في نوفمبر 1956، عن فعالية قطع إمدادات النفط القادم من المشرق العربي، من جهة، وعن توفر إمكانيات للتضامن العربي الأفريقي المناهض للاستعمار وللصهيونية، من جهة أخرى.

1– M. COINTET, op.cit., p. 217.

وهكذا ما إن اقتنعت الدولة الفرنسية بأن الاستثمار في البحث عن النفط مفيد للاقتصاد الفرنسي وأن تحويل الصحراء إلى قاعدة جغرافية استراتيجية مفيد للحفاظ على "أفريقيا الفرنسية" حتى أقدمت على إطلاق عاصفة من التغييرات. وبتعبير أدق، شرعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تنفيذ جملة من الاصلاحات المتسارعة بعد البدء في استغلال نفط حاسي مسعود بالذات.

لقد صدرت قرارات عدة، في ظرف قصير لا يتعدى بضعة أعوام، بإنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" (الم. م. م. ص.) ووزارة الصحراء وأخرى بإلغاء نظام أقاليم الجنوب وإحلال عمالتين محله وإجراء "إصلاح بلدي"،... الخ.

للتذكير، صوت البرلمان الفرنسي على قانون 10 جانفي 1957 القاضي بإنشاء الم. م. م. ص. [1] بغية "استثمار المناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية وتطويرها اقتصاديا وترقيتها اجتماعيا وإشراك الجزائر وموريتانيا والسودان [مالي حاليا] والنيجر وتشاد في تسييرها"(المادة 1). أما المناطق الصحراوية المشمولة "أصلا" فهي تلك "الموزعة" بين الأقطار المذكورة ما عدا موريتانيا (المادة 2). لكن الم. م. م. ص. "مؤهلة قانونيا (...) للسعي عند الاقتضاء إلى انضمام أقاليم محاذية إلى اتفاقيات تهدف إلى بلوغ مرامها" (المادة 3).

1– Cf. Loi n° 57–27 du 10 janvier 1957 créant une Organisation Commune des Régions Sahariennes, *J.O.R.F.* du 11 janvier 1957, p. 578 sq.

وتمثلت الخطوة الثانية في إنشاء وزارة للصحراء بموجب مرسوم 21 جوان 1957 المتضمن تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة وتحويل السلطات التي يمارسها على الصحراء كل من الحاكم العام للجزائر والمحافظان الساميان "لأفريقيا الغربية الفرنسية" و"أفريقيا الاستوائية الفرنسية" إلى الوزير الجديد.

هكذا منحت الم. م. م. ص. من الصلاحيات ما جعل معارضي المشروع، داخل فرنسا وخارجها (بما في ذلك في البلاد الأفريقية المعنية)، تتحدث عن ولادة "وحش" [1]. ففي حين جرى تصميمها ككيان اقتصادي بالأساس، يرأسه مندوب عام مصنف كموظف سامي اقتصادي أيضا، (حتى وإن حمل اسم "وزير الصحراء")، فإن هذا الموظف كان يمثل الحكومة الفرنسية بسلطات سياسية وعسكرية في عمالتي الساورة والواحات في انتظار أن تحول إليه أيضا سلطات حكام تونس والمغرب ومالي والنيجر وتشاد عند التحاقها المأمول.

إن مشروع الم. م. م. ص. بين بكل وضوح أن السلطات الفرنسية كانت تنوي اقتطاع "الصحراء المفيدة" اقتصاديا واستراتيجيا، لتجعل منها جمهورية صحراوية أو أفريقيا فرنسية جديدة تعوضها عن فقدان بلدان الجوار الصحراوي السائرة في طريق الاستقلال. وكان ذلك المشروع يستند بالطبع إلى نتائج الاكتشافات السابقة التي أثبتت أن اكتناز باطن الصحراء لثروات هائلة كفيل

---

1 – حول أوجه الاعتراض أنظر

Marc – Robert THOMAS, *Sahara et Communauté*, P.U.F., Paris, 1960, p. 234 – 239.

بترقية الاقتصاد الفرنسي والقوة الضاربة الفرنسيين إلى مصاف القوة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

وإذ جرى ضم الصحراء الجزائرية [1] – مليوني كلم^2 - إلى الم. م. م. ص. بحكم الأمر الواقع، ألحقت حكومتا تشاد والنيجر حوالي مليون كلم^2 آخر بهذه المنظمة من خلال توقيعهما على معاهدة "تعاون" ثنائية. وبالنتيجة، يمكن القول بأن صحراء جغرافية سياسية كانت في طريقها إلى الحلول محل ثلاث صحاري طبيعية، هي صحاري كل من الجزائر و"أفريقيا الغربية الفرنسية" و"أفريقيا الاستوائية الفرنسية".

وجرى استغلال فرصة تنظيم الاستفتاء الدستوري، في 28 سبتمبر 1958، الذي دعا إليه الجنرال ديغول، لإيجاد العناصر التي لا تعارض قيام تلك الصحراء السياسية، سواء فيما يتعلق باقتطاع أجزاء من التراب التابع للبلدان المعنية، بصورة مباشرة، أو فيما يتعلق بتقليص صلاحيات دولها الوطنية الوليدة[2].

---

1 – أنظر دراسة مسعود كواتي الموثقة جيدا، "محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة؟" *سلسلة الملتقيات*، ص 143 – 156؛ عن وجهة النظر الديغولية أنظر M. COINTET, op. cit., pp. 222 – 227.

2 – Cf. André BOURGEOT, « Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger) » in, *Autrepart*, Cahiers des sciences humaines, Nouvelle série n°16, Editions de l'Aube, IRD, 2000, p. 37, Web 18 – 12 – 2013.

غير أن مشروع الم. م. م. ص. واجه صعوبات كبيرة ومتنوعة عملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الاستفادة منها.

في هذا الصدد، يمكن القول بكل تأكيد بأن قيادة الثورة الجزائرية كانت تتابع عن كثب التغيرات الحادثة على السياسة الصحراوية الفرنسية منذ عام 1956 على الأقل. وتوصلت إلى قناعة مفادها أن تلك السياسة الجديدة تستهدف تحقيق هدفين رئيسيين:

– تحديث الاقتصاد الاستعماري الفرنسي.

– منع "عدوى الثورة" من الانتقال إلى "أفريقيا السوداء".

كما أنها أثبتت إدراكها بوجود خلافات على الجانب الآخر متمثلة في كون تيار "القومية البترولية" الفرنسية يعطي

الأولوية لإبقاء منابع الطاقة في الصحراء تحت سيطرة الاقتصاد الفرنسي، بينما كان تيار آخر يعطي الأولوية للإبقاء على فرنسية "الجزائر والصحراء" معا.

وعليه، قررت قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري فتح جبهة حربية في الصحراء، في عام 1957، فيما تولت القيادة السياسية مباشرة حملة اتصالات وإعلام موجهة للشركات النفطية الأجنبية ولحكومات الجوار الصحراوي وللمنظمات

الدولية[1]. وتكللت تلك الجهود بتوصل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جوان 1961 إلى اتفاق مع حكومات كل من المغرب وتونس ومالي يقضي بإرجاء المطالب الترابية الموجهة للجزائر إلى غداة الإعلان عن استقلالها. هذا ما حد من الطموحات الأصلية الفرنسية بشأن الصحراء، وجعل أصحابها يركزون على عمالتي الواحات والساورة.

6 - تفضيل ورقلة مقرا لعمالة الواحات

تمثلت الخطوة الثالثة باتجاه فصل الصحراء عن شمال الجزائر في إعادة تنظيم إدارة "أقاليم الجنوب" على النحو التالي. لقد نص مرسوم 7 أوت 1957 على أن "يقسم الجزء المشمول في المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية من أقاليم جنوب الجزائر إلى عمالتين: الواحات والساورة"، وتصبح إدارة هاتين العمالتين من صلاحيات وزير الصحراء، بمعنى أنها لم تعد من صلاحيات وزير الجزائر والوالي العام في الجزائر.

هذا وقد اختارت السلطات الفرنسية الأغواط مقرا لعمالة الواحات في البداية، ثم عدلت عن قرارها بمرسوم 23 أكتوبر 1959 الذي نقل ذلك المقر إلى ورقلة. لماذا ؟ لا نعرف ملابسات هذا التغيير معرفة موثقة، لكن بالإمكان أن نقدم بشأنه مجموعة من المعطيات والاستنتاجات.

---

1 – للتفاصيل أنظر د. أحمد رضوان شرف الدين، "جريدة المجاهد في معركة الصحراء (1956–1962): من صحراء الوحدة المغربية الأفريقية إلى صحراء الجزائر"، *حولية المؤرخ*، العددان 13 – 14، (د.ن.)، 2003، ص 415 – 437.

هناك أولا أمر بديهي: ورقلة هي أقرب مدينة إلى حاسي مسعود إذ لا تبعد عنه سوى بـ 60 كلم، مقارنة بتقرت (170 كلم) والأغواط (500 كلم). من هذه الناحية، فرض اكتشاف ذلك الحقل النفطي في عام 1956 مهام جديدة على المدينة، لاسيما على الصعيد العسكري – السياسي.

يضاف إلى ذلك أنه جرى التعرف على حقل للغاز جنوبي ورقلة كان يوفر شروطا أمنية أفضل من الشروط المحيطة بحقل حاسي الرمل المجاور للأغواط. إلا أن الثروة الحقيقية التي انبجست من أرض ورقلة، عام 1957، كانت تتمثل في مخزون من المياه قدر منسوبه بـ 15 م^3 في الدقيقة، وهو رقم كان " ينظر إليه في أي مكان على أنه معتبر لكنه يأخذ في الصحراء بعدا ثوريا "، على حد تعبير الخبير دو جونشي[1].

بالإضافة إلى كل ذلك، كان لورقلة ميزات معتبرة أخرى من منظور السلطات الاستعمارية. فبصفتها مقر "إقليم الواحات" العسكري، كانت ورقلة هي المركز الذي يشرف على منطقة تمثل مساحتها نصف المساحة الإجمالية لأقاليم الجنوب الأربعة مجتمعة، لكن بتعداد سكاني بلدي يبلغ حوالي نصف تعداد الأغواط وأقل منه تعداد تقرت (ثلثه حسب إحصاء عام 1954)[2].

1– Y. de JONCHAY, op.cit., p. 283.

2– GGA, Direction Générale des Finances, Service de Statistique Générale, « Résultats statistiques du dénombrement de la population », op.cit., voir successivement p.206 et p.212.

وظل "إقليم الواحات" على وجه الخصوص، منذ إنشائه مطلع القرن العشرين وحتى تعيين ورقلة عاصمة عمالة الواحات، في عام 1959، ظل في حالة من الإهمال التام، ما عدا من عناية قبضة الجيش الفرنسي و"الفرق الصحراوية" [1]، وذلك بدعوى أن سكانه هم عبارة عن مجموعات من البدو المشاغبين وقطاع الطرق. هذا مع العلم أن البدو الرحل كانوا تحت المراقبة الدقيقة طيلة تحركاتهم، منذ اندلاع حرب التحرير الجزائرية، وذلك على خلفية مشاركتهم في نقل الأسلحة للثوار.

ثم ما إن أوشك عام 1958 على الانتهاء، وهو العام الذي شهد تعدد المواجهات بين جيش ت. و. والقوات الفرنسية في المنطقة الشمالية الوسطى والغربية من الصحراء، حتى قررت السلطات العسكرية الفرنسية إعلان أقسام من الصحراء مناطق محرمة وإطلاق يد الجيش الفرنسي فيها. فبموجب قرار صدر في 7 أكتوبر 1958، أمر قائد قطاع الأغواط العسكري، على سبيل المثال، باتباع التعليمات التالية : " يجب توقيف أو إعدام كل كائن حي [كما] يمكن لأي طائرة

1 – استغلت الشركات النفطية رصيد الهيبة الذي كانت تتمتع به حينذاك لدى الدوائر الحاكمة الفرنسية لتمنع دخول أهل المنطقة إلى الجهات التي تنقب فيها، فحرمتهم من الرعي فيها كما وقع للشعانبة بوسعيد مثلا. أنظر:

Conseil Général des Oasis, 2ème SESSION Ordinaire 1959, 2ème SEANCE, « PROCES VERBAL des DELIBERATIONS de la COMMISSION DEPARTEMENTALE et RAPPORT du PREFET », p 19.

أن تبادر بإطلاق النار دون إخطار [فيما] يسمح للقوات البرية إطلاق النار دون إنذار"[1].

غير أن اكتشاف ثروات المنطقة في تلك الظروف السياسية المتغيرة بسرعة جعل سلطات الاحتلال تتخلى عن تلك العنصرية الفظة والسافرة وتستحضر الأسلوب المعتاد في الممارسة السياسية الاستعمارية في الجزائر وفي غيرها من المستعمرات، ألا وهو التسيير التفاضلي للمكونات الإثنية والثقافية المبني على قاعدة فرق تسد.

تجلى ذلك التغير، على الخصوص، في تكرار الحديث، في عهد ديغول، عن "المسلمين المؤيدين لفرنسا".

كان الجنرال لا يعترف، هو الآخر، بوحدة الشعب الجزائري وإنما بوجود ساكنة عربية هنا وساكنة قبائلية هناك وساكنة ميزابية أو ترقية هنالك، الخ. ولمح أكثر من مرة لنيته في تشكيل كيانات محمية في الجزائر في حال عدم التوصل مع جبهة التحرير الوطني إلى تسوية تضمن المصالح الفرنسية. وعلى ضوء الصعوبات المتعددة التي كانت تعترض تنفيذ مشروع الم. م. ص.، أصبح التفكير منصبا على عزل المناطق الواقعة بين ورقلة شمالا و الهقار جنوبا. وكان ذلك التفكير يقوم على ادعاء حكام فرنسا حماية سكان هذه المناطق من "الجزائر المغربية"، الممتدة إلى

1 – رضوان شافو، "الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة نموذجا 1844 – 1962م"، مصدر مذكور، الملحق رقم (16): تعليمات حول إطلاق النار بالمناطق المحرمة.

غاية وادي ريغ، والتي كانت سائرة على طريق إثبات الانتماء العربي الإسلامي بعد الاستقلال[1].

وعليه أعيد تنظيم الصحراء الجزائرية بحيث حلت فيها "بريفكتور الواحات" و"بريفكتور الساورة" (عربتا إلى "عمالتين") محل "أقاليم الجنوب" الأربعة، بموجب مرسوم 7 أوت 1957. ومنحت العمالتان المذكورتان سلطة الإشراف على خمس نيابات وتضم 16 دائرة إدارية وتراقب 94 بلدية. وعين على رأس كل من العمالتين بريفي/عامل نص مرسوم 4 نوفمبر1957 على صلاحياتهما كالتالي:

" إن عاملي العمالتين الصحراويتين هما الممثلان الوحيدان للحكومة في عمالتهما؛ فهما اللذان يضطلعان، تحت سلطة الوزير المكلف بالصحراء والوزراء المختصين، بالقيادة العامة لنشاط موظفي الدولة، وتمثيل المصالح الوطنية والرقابة الإدارية على الجماعات الإقليمية. إنهما يمارسان نفس السلطات الممنوحة للبريفي في المتروبول [فرنسا] بموجب

1 – حول هذه الجوانب المتعلقة بالجغرافية السياسية، أنظر على التوالي
A .BOURGEOT, op.cit.; Naffett KEITA, « De l'identitaire au problème de la territorialité. L'OCRS et les sociétés Kel Tamacheq du Mali », in GEMDEV et Université du Mali (éds), Mali – France. *Regards sur une histoire partagée*, Bamako/Paris, Donniya et Kathala, 2005, pp. 91 – 121. Web.20 – 12– 2013.

الدستور والقوانين والمراسيم السارية المفعول. إنهما مكلفان على الخصوص بالإشراف على النظام و الأمن العام."

ونظمت أولى الانتخابات التشريعية في العمالتين وجرى في 30 نوفمبر 1958 اختيار ثلاثة نواب للواحات، من بينهم مارسيل دوفيك من تقرت، صاحب "الشركة الصحراوية للسيارات" (أكبر شركة نقل على مستوى الجنوب الجزائري)، ومنحت كل عمالة مجلس عام شبيه (شكلا) بمجالس فرنسا من حيث الصلاحيات ويتكون من منتخبين على مستوى الكانتونات. وبصفتها دائرة من بين الدوائر الثلاث المكونة لعمالة الواحات، قسمت تقرت إلى خمسة كانتونات، أي كان لها الحق في خمسة مستشارين فقط بينما كان للأغواط الحق في 9 وورقلة 11. وبحكم الأمر الواقع الاستعماري كذلك، القاضي بحجز المراكز الهامة للفرنسيين، أصبح قسطنطين برزنسكي يمثل دائرة تقرت في المجلس العام وتم العثور بين الجزائريين على العناصر التي لا تعترض على أداء بقية الأدوار[1].

وفي إطار الإصلاح البلدي، تقرر إخضاع بلديات العمالتين للقانون الفرنسي الخاص بالتنظيم البلدي لعام 1884 والساري المفعول في فرنسا. وجرى إحداث 94 بلدية على هذا الأساس، منها 54 في الواحات، ونظمت أولى الانتخابات البلدية في مارس 1959[2].

---

1 – V. liste in, Conseil Général des Oasis, 2ème Session Ordinaire 1961, 2ème Séance, « Rapport du Préfet », (non paginé), « pp. 1 et 2 ».

2 – Cf. M. R. THOMAS, op. cit., pp. 226-231.

ماذا نتج عن تعديل النظام السياسي الإداري ؟

على الصعيد الإداري، نكتفي بالقول بأن كل واحدة من العمالتين أصبحت، جراء تلك التدابير المتلاحقة على عجل، عرضة لتنضد الصلاحيات جنبا إلى جنب ولتداخل البعض منها في البعض الآخر. وبالتالي ساد الغموض والاضطراب مجال التسيير، في الوقت الذي باتت فيه العمالتان ميدانا لتنازع مراكز القوة الظاهرة (الم.م. م. ص.، وزارة الصحراء، السلطات العسكرية والمدنية على رأسها البريفي والقائد العسكري) وغير الظاهرة ("الجماعة الفرنسية الأفريقية"، الحكومة العامة بمدينة الجزائر، الشركات النفطية،...).

فيما يتعلق بعمالة الواحات، بصورة خاصة، جرى تغيير المقر من مدينة الأغواط إلى ورقلة بمرسوم 23 أكتوبر 1959، كما جرى تعيين العقيد كليمان قائدا عسكريا مكان الجنرال تان وتعيين مارسيل ألبير تيرون (الكاتب العام لعمالة وهران والمتخصص في قانون البترول) بريفي/عاملا مكان رولان بيشوف، الخ. ويبدو أن تلك التغييرات استهدفت الإطاحة بالمعارضين لمشروع الم. م. م. ص.[1]. فتأخر بناء مقر العمالة بورقلة وتحضير الميزانية ونقل المصالح الإدارية والتقنية وتعيين الموظفين (لاسيما وأن جميع المناصب الإدارية القارة زيادة على تلك الخاضعة لصدور مراسيم كانت محجوزة حصرا للفرنسيين المتحصلين على الجنسية الفرنسية

1 – أنظر تصريح البريفي بيشوف أمام المجلس العام قبل أن يخلي منصبه في Conseil Général des Oasis. Procès – verbal de la 2ème Session Ordinaire 1959. Séance du 15 Décembre 1959, p.17.

منذ خمس أعوام على الأقل)، إلخ. وانعكس التوتر الذي كان يسود الإدارة والمصحوب بالتنازع بين مراكز القوة، على تسيير الشؤون العامة.

أما على الصعيد العملي، فقد اقتصرت أشغال العمالة خلال السنوات المالية الأولى على إنجاز طرقات ومطارات ومنشآت في مجالات عدة، لكنها كانت كلها تهدف إلى تحقيق مشاريع لفائدة الجيش الاستعماري والشركات النفطية الفرنسية والم. م. م. ص. في هذا الصدد، نشير إلى أن رئيس المجلس العام استغل زيارة الوزير الأول الفرنسي لعمالة الواحات، في ديسمبر 1959، واشتكى مما اعتبره قلة استفادة سكان الصحراء من الإنجازات في ميدان النفط بالرغم من مشاركة اليد العاملة الصحراوية في تحقيقها. لكن رئيس الحكومة الفرنسية لم يعر تلك الشكوى أي اهتمام، باعتراف رئيس المجلس العام للعمالة نفسه أمام زملائه وبحضور البريفي[1].

وحاول بوبكر كذلك أن يضع يده على الميزانية باسم واجب الاهتمام بالتجهيزات ذات المنفعة المحلية ابتداء من عام 1960، مستندا في ذلك إلى قرار سياسي كان يقضي بأن تصبح الجباية البتولية هي مصدر التمويل اللازم بدل المعونة المقدمة من الحكومة العامة في الجزائر أو من الحكومة الفرنسية[2]. إلا أنه لم يحقق مبتغاه. و بالتالي، لم يستطع المجلس العام التصرف سوى في بعض الفتات التي تتركها مشاريع الجيش والشركات النفطية والإدارة وراءها.

---

1 – Ibid., p. 7.

2 – Ibid.

في الختام، نذكر القارئ بأننا تساءلنا في مقدمة هذه الدراسة حول آثار الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، بين 1956 و1962 ، في تقرت ومجالها. وقلنا إننا سنجيب من خلال محاولة إثبات صحة الفرضية التالية: إن تنفيذ تلك الاصلاحات أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المنطقة ككل وإلى الحط من مكانة مدينة تقرت على خريطة مدن الجنوب الجزائري. فلنوجز الأن أدلة الإثبات **الرئيسية:**

- لم يستهدف الإصلاح الزراعي قلب النسب التي كانت قائمة في مجال توزيع الملكيات والمداخيل أو حتى بدء تصحيحها، كما أنه لم يستهدف القضاء على احتكار تجار مارسيليا لسوق التمور أو حتى التقليل من وطأته.

- لم يؤد انطلاق صناعة البترول إلى بدء تحديث المنطقة وإحلال "صحراويي التقنية والنقل الميكانيكي" محل صحراويي زراعة النخيل وتجارة القوافل. فسواء تعلق الأمر بمشروع إنشاء طوق رأسمالي زراعي في وادي ريغ أو طوق رأسمالي صناعي في حاسي مسعود المجاور، لم تسهل الإصلاحات الاستعمارية الانتقال إلى العمل المأجور في وادي ريغ سوى لحوالي 1000 أو 1500 فردا في القطاع الأول و3000 فردا في القطاع الثاني. كما أنها عمقت من سيرورة ضياع معارف وثقافة تقليدية دون إطلاق سيرورة تعويضية وذلك نتيجة " إحالة مجتمعات بأكملها على البطالة والتسكع في مدن الواحات"، على حد تعبير الأنثروبولوجي عند القادر خليفة.

- أما الإصلاح الذي جرى في ظل مشروع الم. م. م. ص.، فإنه كرس سياسيا وإداريا الأزمة العامة التي كانت تقرت ومجالها يعانيان منها بحيث تقهقرت تلك المدينة من عاصمة تاريخية لإقليم ثري من النواحي البشرية والاقتصادية والثقافية إلى دائرة تابعة لعمالة ورقلة.

- أ. د./ أحمد رضوان شرف الدين

خلاصة عامة

أوردنا في مدخل هذه الدراسة نماذج من التقييمات لمعاصري الاصلاحات الاستعمارية على مستوى الجزائر، بصورة عامة. وحان الوقت لكي نسوق في نهاية هذه الدراسة التقييم الذي توصلنا إليه من جهتنا إثر دراسة حالتي مدينتي الجزائر وتقرت.

- بالنسبة للقسم الأول المخصص لمدينة الجزائر:

لقد انطلقنا في هذا القسم من التساؤل حول نظرة "الأقسام الإدارية الخاصة" للحراك الاجتماعي في مدينة الجزائر. وسجلنا بهذا الصدد أن تلك النظرة مرت بمرحلتين. لقد ظلت "المصالح الإدارية الخاصة" تعتقد، خلال السنوات 1958 – 1960، بأن عملها قد نجح في إصلاح ذات البين بين النظام الاستعماري وبين السكان المسلمين: هذا ما أكدت عليه التقارير الصادرة عن "القسم الإداري الخاص" لحي بلكور (بن الوزداد) – النموذج المدروس – ، المتعلقة بتلك الأعوام. فقد جاء فيها أن الرأي العام داخل الحي يؤيد، في معظمه، السياسة الفرنسية. وكان يفسر ذلك "التأييد" بالقول بأن السكان المسلمين كانوا يثقون في شخص الجنرال ديغول وفي قدرته على تحقيق الاصلاحات والسلم في الجزائر. ولم يتوان قسم بلكور عن ذكر أعداد بالمئات، بين رجال ونساء، قال عنهم أنهم لا يتركون فرصة تفوت دون التعبير عن ولائهم لفرنسا، وهو ما يدل، حسب تلك التارير، على

ضعف نفوذ جبهة تو في الحي المتزايد بعد 1957، أي بعد أن شرع ذلك القسم في العمل.

بيد أن تقارير نفس القسم أخذت، منذ أواخر عام 1960، تتحدث عما تعتبره انقلابا جذريا في موقف سكان حي بلكور لصالح جبهة تو. واستندت تلك التقارير إلى أعداد المترددين على القسم كذلك، لكن لتشير، في هذه المرة، إلى تناقصهم، فضلا عن تتابع الاستقالات بين عناصر "المخزن" (الحركى). ثم تبين لمسؤولي القسم أن حي بلكور كان واحدا من مواقع انطلاق المظاهرات الشعبية التي عمت مدينة الجزائر في ديسمبر 1960، إيذانا باسترجاعها عاصمة للجزائريين. فالذي تغير وعكسته تلك التقارير هو إدراك مسؤولي القسم للواقع الموجود في حي بلكور.

هناك وهم آخر غير الوهم الذي عملت "الأقسام الإدارية الخاصة" على تغذيته في وعي المسؤولين الفرنسيين بالدرجة الأولى. إنه الوهم الذي غذاه جاك شوفاليي وصديقه جورج بلاشيت حول إمكانية قطع الطريق على الثورة الجزائرية.

بعد توليه رئاسة البلدية، شرع شوفاليي في 1956 في تطبيق سياسة تعاون بين "المتطورين" الجزائريين والليبراليين الأوربيين. وبالموازاة، أطلق مشروع إسكان طموح على مستوى بلدية الجزائر. وقد ساعده الملياردير يلاشيت، صاحب لو جورنال دالجي على تحقيق تلك الخطة (لدواعي سياسية ومصلحية في آن واحد) التي كان شعارها"التقريب بين السكان" الأوربيين والجزائريين.

غير أن إضراب الطلبة الجزائريين، في ماي 1956، خيب ذلك المسعى، بينما ساهمت ما سمي "معركة الجزائر"، في السنة الموالية، في تعميق الهوة بين الجماعة الأوربية والجماعة الجزائرية.

لم يربح شوفاليي "معركة السكن" وزاد مشكل أحياء القصدير في تعقيد سياسة "التقريب بين النخب" وكافة البرامج التي كانت تندرج ضمن الاصلاحات قيد التنفيذ. فالمشكل لم يكن مجرد مشكل سكن وحسب، بل كان مشكل وطن وشعب بأكمله أيضا بعد أن تم اقتلاع الجزائريين بالملايين من قراهم وبلداتهم وجرى الزج بهم في المحتشدات ("مناطق التجميع" بلغة المستعمر). فقد ساهمت عمليات "الجميع"، لا في تفقير سكان الريف فقط، وإنما ساهمت كذلك في تعطيل "الإصلاح الزراعي"، الذي قررت السلطات الفرنسية تنفيذه، ابتداء من عام 1956. كما أنها ساهمت أيضا في تضخيم نسبة البطالة في المدن لأن تلك العمليات أدت إلى تسريع وتيرة النزوح الريفي باتجاهها. وبالنتيجة، ساهمت سياسةالمحتشدات في عدم تحقيق أهداف "مخطط قسنطينة"، ابتداء من عام 1958، في مجالي الفلاحة والري ورفع المستوى المعيشي، الخ. وفي الوقت الذي عجزت فيه بلدية الجزائر عن حل مشكل أحياء القصدير المتفاقم باستمرار على أرضها، كان سكان المدينة يعملون على تحويلها من مركز لسلطة احتلال أجنبي إلى عاصمة للجزائريين من جديد؛ فبقي على "التحديث" ألا يبقى سائرا بمنآى عن أهل الريف.

بالنسبة للقسم المخصص لمدينة تقرت ومجالها؛ لقد جرى إثبات صحة الفرضية التي طرحناها في المقدمة، ومؤداها أن تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية

والسياسية في تقرت ومجاله، بين 1956 و1962، أدى إلى نتيجتين مترابطتين: تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والحط من مكانة مدينة تقرت على خريطة المدن في الجنوب الجزائري.

إن "الإصلاح الزراعي" لم يغير توزيع الملكيات والمداخيل، كما أنه لم يقض على احتكار تجار مرسيليا لسوق التمور.

ولم يؤد استغلال النفط في حاسي مسعود إلى الشروع في تحديث المنطقة، مثلما كان المسؤولون الفرنسيون يدعون.

وسواء تعلق الأمر بالزراعة أو الصناعة النفطية، لم تساهم الاصلاحات الاصتعمارية في الانتقال إلى العمل المأجور في وادي ريغ سوى لبضعةآلاف من ابناء وادي ريغ.

أما الإصلاح المدرج في مشروع استحداث "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"، فقد كرس سياسيا وإداريا الأزمة العامة التي كانت تقرت ومجالها يعانيان منها منذ الاحتلال عام 1854.

- أ. د./ أحمد رضوان شرف الدين

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الوثائق المحفوظة

-Assemblee-nationale.fr/histoire/biographies/IVrepublique/t.

«Georges BLACHETTE » .

-CAOM, 23 H, Gouvernement Général de l'Algérie, Territoires du Sud, Territoire Militaire de Touggourt, N° 113/541/S, Bulletin de renseignements mensuel, Mois de Janvier 1955… N° 10.100 Sud/1, Bulletin…, Mois de septembre 1957.

- CAOM, 2 SAS/52…2 SAS/68 .

- Conseil Général des Oasis, 2ème session ordinaire 1959… 1ère Session Ordinaire 1962 .

- Gouvernement Général de l'Algérie, Direction Générale des Finances, Service de Statistique Générale, « Résultats statistiques du Dénombrement de la Population effectué le 31 Octobre 1954», vol 1, Population légale ou de résidence habituelle, Répertoire statistique des communes d'Algérie, Alger, Ancienne Imprimerie Victor HEINTZ (s. d.)

- Gouvernement Général de l'Algérie, Territoires du Sud, Territoire Militaire de Touggourt, N° 113/541, Ministère du

Sahara…Rapport…Mois de juillet 1957, Rapport…Mois de Janvier 1958 .

-Ministère de l'Algérie, « Perspectives décennales de développement économique de l'Algérie », Imprimerie Officielle, Alger, mars, 1958.

2 – الوثائق المنشورة

– المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج 1، عدد 1، د. ت، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.

-Documents du Congrès de la Soummam, Editions Musée National du Moudjahid, 1996.

-J.O.R.F., 17 mars 1956.

-« Le rapport de MESSALI au Congrès d'Hornu (14-7-1954) » , extraits, in Mohammed HARBI, Aux origines du Front de Libération Nationale :la scission du P.P.A.– M.T.L.D., Documents sur la scission du M.T.L.D., Christian BOURGOIS Editeur, Paris, 1975 .

-Rodney 42, «Blachette Georges Alphonse Henri», memoiresdeguerre.com .

3 – الرسائل الجامعية

أ – بالعربية

- خليفة، عبد القادر، "الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في النزلة – تقرت – مقاربة أنثروبولوجية"، ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2003.

- شافو، رضوان، "الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة أنموذجا 1844 – 1962م"، دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2011 – 2012.

ب - بالفرنسية

-BARTET, Sylvain, « Les sections administratives spécialisées en Kabylie 1955-1962 », Mémoire de maitrise d'histoire, Université de Provence, 1997 .

-SGROÏ – DUFRESNE, Maria, « La politique urbaine à Alger : continuités et ruptures. Une métropole coloniale devenue capitale d'un Etat souverain », t 1, thèse de 3ème cycle, Université de Paris 1, Institut de Géographie, 1983 .

–TORRES, Georges, « Les bidonvilles d'Alger, étude de géographie urbaine et sociale », DES, Université d'Aix Marseille, 1953 .

4 - المذكرات

-CHEVALLIER, Jacques, Nous, Algériens…, CALMANN- LEVY, 1958, Miages-Djebels.org, 2014.

-Saadi, Yacef, La Bataille d'Alger, T III, PUBLISUD, Paris, 2002.

5 – الكتب

أ - بالعربية

- بوتول، غاستون، ظاهرة الحرب، تر إيلي نصار، دار الفارابي، بيروت، 2007.

- الجمعية الثقافية التاريخية الوفاء للشهيد لولاية ورقلة، "قاموس"، قاموس الشهيد،)د ن)، 2006.

- علاوة عمارة، مولود عويمر وآخرون: نصف قرن من البحث التاريخي بالجامعة الجزائرية، 1962-2012، منشورات كليةالآداب والحضارة الإسلامية(9)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2013.

- قادري عبدالحميدإبراهيم، وادي ريغ دراسة إقليمية في الزمان والمكان، جزآن، (د. ن)، (د. ت).

– نجاح عبدالحميد، منطقة ورقلة وتقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، 1999.

- وزارة التربية الوطنية، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، الملتقى المغاربي الأول. المصادر والمراجع العربية لتاريخ الجزائر 1830-1962. يومان دراسيان، الجزائر:28-29 ديسمبر 1992، ديوان المطبوعات الجزائرية (د ت).

- ب - بالفرنسية

-Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'Algérie, L'œuvre agricole française en Algérie 1830 – 1962, Editions de l'Atlanthrope, 1990 .

-BENACHENHOU, Abdellatif, Formation du sous-développement en Algérie. Essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962, Entreprise Nationale «Imprimerie Commerciale», Alger, 1978 .

-BENATIA, Farouk, Alger: agrégat ou cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger, 1980.

–BOURDIEU, Pierre, SAYAD, Abdelmalek, Le déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Les Editions de Minuit, 1977.

-Cahiers de la recherche doctrinale, « Les sections administratives spécialisées en Algérie : un outil de stabilisation », CDEF, 2005.

-CAPOT – REY, René, Le Sahara français, P.U.F., Paris, 1953.

-Centre National des Etudes Historiques et Direction Centrale des Archives Nationales, Etudes et Recherches en Sciences Sociales, Répertoire des thèses et mémoires concernant l'Algérie, Alger, 1977 .

-COINTET, Michèle, De Gaulle et l'Algérie française 1958-1962, Librairie Académique PERRIN, 1999.

-DESCLOITRES, Robert, REVERDY, Jean-Claude, DESCLOITRES, Claudine, L'Algérie des bidonvilles. Le tiers monde dans la cité, Mouton & Co, La Haye, Paris, 1961.

-DESCOMBIN, Henry, Guerre d'Algérie 1955-1960, le cinquième bureau ou « le théorème du poisson », Ed. L'Harmattan, Paris, 1994.

-ELSENHANS, Hartmut, La guerre d'Algérie 1954-1962. La transition d'une France à une autre. Le passage de la IVème à la Vème République, trad. Vincent GOUPY, revue et corrigée par Gilbert MEYNIER, PUBLISUD, 1999 .

-ESQUER, Gabriel, Histoire de l'Algérie (1830-1960), P.U.F., Paris, 3ème édition, 1960 .

-FANON, Frantz, L'an V de la révolution algérienne, F. MASPERO, Paris, 3ème édition, 1962 .

–Fontaine, Pierre, Touggourt Capitale des Oasis, DERVY, Paris (s d) .

-GALLISSOT, René, L'économie de l'Afrique du Nord, P.U.F., Paris, 3ème édition, 1969.

-GENDARME, René, L'économie de l'Algérie, sous- développement et politique de croissance, Librairie Armand COLIN, 1959 .

-GALULA, D., Contre insurrection, théorie et pratique, Paris, Economica, 2008 .

–JEANSON, Francis et Colette, L'Algérie hors la loi] 1955[, ENAG Editions, 1993.

-MATHIAS, Gregor, les sections administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité, Ed. L'Harmattan, Paris, 1998.

-MAYNADIES, Michel, Bibliographie algérienne. Répertoire des sources documentaires relatives à l'Algérie, O.P.U., 1989 .

-Omouri, N., « Les sections administratives spécialisées et les sciences sociales », in JAUFFRET (J.) et al. Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, Paris, Editions Complexe, 2001.

-PERENNES, Jean – Jacques, Structures agraires et décolonisation. Les Oasis de l'Oued R'hir (Algérie), O.P.U ,.Alger, 1979 .

-PERVILLE, Guy, Les étudiants algériens de l'université française 1880 – 1962, Centre de la Recherche Scientifique, Paris, 1984 .

-SACRISTE, Fabien et al. Des ethnologues dans la guerre d'indépendance algérienne, Ed. L'Harmattan, Paris, 2011 .

-Système urbain et développement au Maghreb. Travaux du séminaire international de Hamamet organisé par le « Social Science Research Concil » et le « Centre Culturel International de Hamamet », 22-30 Juin 1976, O.P.U., Alger, 1983.

-THOMAS, Marc-Robert, Sahara et Communauté, P.U.F., Paris, 1960.

-TRINQUIER, R., La guerre moderne, Paris, Economica, 2008 .

-TROMBERT, Christophe, « Les sections administratives spécialisées et la fusion du social et du sécuritaire en matière de contrôle social », halshs-00/18804, version 3-25 Jan 2013 .

-VERLET, Brunot, Le Sahara, P.U.F., 1958.

- المقالات

- Le Journal d'Alger : 1956-1958.

-BOURGEOT, André, « Sahara: espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)», in Autrepart, Cahiers des sciences humaines, Nouvelle série, n° 16, Editions de l'Aube, IRD, 2000.

-Du JONCHAY, Yvan « L'infrastructure de départ du Sahara et de l'Organisation Commune des Régions Sahariennes (OCRS)», Revue de géographie de Lyon, 1957, vol. 32, n° 32-4.

-HOGARD, J. (Général), « Guerre révolutionnaire ou révolution dans l'art de la guerre », Revue de défense nationale, 1956, n°142 .

-KEITA, Naffett, « De l'identitaire au problème de la territorialité. L'OCRS et les sociétés Kel Tamacheq du Mali », in GEMDEV et Université du Mali (éds), Mali – France. Regards sur une histoire partagée, Bamako/Paris, Donniya et Kathala, 2005.

-NAEGELEN, Marcel-Edmond, « Algérie 1957 », in ALGERIE 1830-1962, Les trésors retrouvés de la Revue des Deux Mondes, Maisonneuve et Larose, Valmonde, 1999.

-NEMO, Jean (Colonel), « La guerre dans la foule », Revue de défense nationale, 1956, n°137 .

-NESSON, Claude, « Structure agraire et évolution sociale dans les oasis de l'Oued Righ », in Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes, Tome XXIV, (1965) .

-PLESSIS, Daniel, « Quel visage le Sahara d'hier et d'aujourd'hui aura - t-il demain? » in, « Le Sahara en questions », La Nef, n° 1, janvier-mars 1960, Paris .

–RUNGIS, M., « Le Plan de Constantine, une demi-réussite économique, un échec politique », in Tribune socialiste, N° 10, 11 juin 1960.

-SIMIOT, Bernard, « Le voyage d'Alger », 15 mai 1959, in ALGERIE 1830-1962, Les trésors retrouvés de la Revue des Deux Mondes, Maisonneuve et Larose, Valmonde, 1999

-SPILLMAN C. R., (Général), « Comment faire participer les populations sahariennes à l'exploitation des richesses du sol et du sous-sol ? » in, « Le Sahara en question », La Nef, n° 1, janvier-mars 1960, Paris .

-=VERLET, Bruno, « Touggourt et Ouargla : deux fonctions urbaines » in, Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes, t. XIX, 1er – 2ème semestres, 1960 .

الفهـــــــــــرس

مقدمة: حول خيارات عمل فرقة البحث..... 11

مدخل: تقييم آخر الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر: قراءة في نماذج من الكتابات المعاصرة..... 21

القسم الأول: مدينةالجزائر(1954 - 1962): التحولات السكانية ومسألة التعايش الاثني 35

1-الحراك الاجتماعي في مدينة الجزائر بعيون الأقسام الإدارية الحضرية (1957- 1962)..... 37

توطئة..... 39

1- حول مصادر البحث..... 41

2- الأقسام الإدارية الحضرية..... 45

3- دراسة نموذج: حي بلكور (بن الوزداد)..... 58

2- نهج "التقريب بين السكان" في مدينة الجزائر حسب كتاب جاك شوفاليي ولو جورنال دالجي (1956-1957)..... 87

مقدمة..... 89

1- بلاشيت لو جورنال دالجي وشوفاليي..... 89

2- إضراب الطلبة الجزائريين في ماي 1956..... 97

3- " معركة الجزائر" عام 1957..... 103

4- إيديولوجيا العلاقات الاثنية اليومية..... 109

4- 1- "نحن" الجزائريين الأوربيين..... 110

4- 2- "الآخرون"..... 115

3- آحياء القصدير بمدينة الجزائر بين 1954 و1962: قراءة في الأبحاث الجامعية الأولى..... 121

تمهيد..... 124

1- تطور ظاهرة أحياء القصدير في مدينة الجزائر ابتداء من عام 1954..... 127

2 – حول أصول سكان أحياء القصدير وتصنيف تجمعاتهم..... 128

3- مشكل دمج سكان أحياء القصدير..... 134

3-1- توجهات السياسة الاستعمارية..... 134

3-2 - مشاريع إعادة إسكان المقيمين بأحياء القصدير..... 136

3-3- المأزق..... 138

4- بعدالاستقلال..... 144

القســـــــم الثاني: مديـــــــنة تقرت (1954-1962): آثارالإصلاحات الاقتصادية والإدارية في المدينة ومجالها..... 147

مقدمة..... 151

1-تعريف ومآل..... 154

2- أزمة الفلاحة في وادي ريغ..... 160

2- 1 - " فوضى حفر الآبار" أو الأزمة المزمنة للفلاحة..... 160

2- 2 – صور من الوضع الاجتماعي بين 1955 و1957..... 165

3– " الإصلاح الزراعي " في وادي ريغ (1956 –1962)..... 171
3- 1– برامج "صندوق التمليك والاستثمار الريفي"..... 174
3- 2- خطة " التحديث " أو إنعاش غابات النخيل..... 179
4– السياسة الصناعية الجديدة وبروز الاقتصاد النفطي في المنطقة..... 183
4-1- النفط والتوجه إلى التصنيع..... 183
4–2– خيار "القومية البترولية"..... 186
4-3– آثار استغلال نفط حاسي مسعود في تقرت ومجالها..... 190
4–4- حقيقة الشعار:" البترول ليس استعماريا "..... 194
5– من" البحر الداخلي بلا حدود " إلى الم. م. م. ص"..... 200
6– تفضيل ورقلة مقرا لعمالة الواحات..... 206
خلاصة عامة..... 216
قائمة المصادر و المراجع..... 221
الفهرس..... 233